

سماح سماره

ديمقراطية الارض المقدسة

■ بحث في الاستقلال والبنية ونظرية العمل الوسط ■



ديمقراطية «الأرض المقدسة»

بحث في الاستقلال والجنسية ونظرية الحل الوسط

ديموقراطية «الأراضي المقدسة»

بحث في الاستقلال والبنية ونظرية العمل الوسط

تأليف

سميح سمارة

* سميح سمارة : ديموقراطية «الأرض المقدسة»

بحث في الاستقلال والبنية والحل الوسط .

* الطبعة العربية الأولى ، تموز ١٩٩٢ .

* الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف ٦٢٤٣٢١ فاكس ٦٤٠٥٩١

ص.ب ٩٢٦٤٦٣

عمان - الأردن

* التوزيع : المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.م

ص.ب ٥٦٨٧ / ١٣

هاتف ٨٠٣٥٣٧ تللكس ٢٠٩٨٣ أسيب

شارع المكحول - رأس بيروت

بيروت - لبنان

كلمة الناشر

أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر عن قريب أو بعيد عن وجهة نظر الناشر ، بل انه يتبنى الفكاراً مناقضة تماماً للمؤلف في كثير من الافكار والقضايا المطروحة .

أما والحال هذه ، لماذا ننشر الكتاب ، والجواب هو : لاننا نؤمن بالديموقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير ونترك لجمهورنا العربية وقواها السياسية ومفكريها الحكم وحرية الاختيار وتبني ما تشاء من هذه الطروحات أو مقاومتها .

دار الشروق للنشر والتوزيع

«تفكير جديد»

بقلم : د. أسعد عبد الرحمن

معروف لكثيرين أن سميح سمارة نجح - منذ زمن ليس بالقصير - في تمييز نفسه باعتباره كاتباً واضحاً ومفهوماً ! ولذلك ، لا أتردد ثانية واحدة في تسجيل «عجزي» عن إدراك واقع كونه قد اختار ، وفقط للفصل الثالث من مؤلفه المتميز هذا ، عنوان : «تفكير جديد . . . قول ما لا يقال» !! ذلك أنني متأكد حقا أن الأستاذ سمارة يدرك أن عنوان الفصل الثالث هذا يصلح ، وبدقة شديدة ، عنواناً للكتاب بأكمله !! وبكلمات أوضح ، أعتقد أن الكتاب ، في كل صفحة من صفحاته تقريبا ، هو تجسيد للتفكير الجديد ، تماما مثلما هو ممارسة فعلية لـ «قول ما لا يقال» !! ولعل هذه الحقيقة هي السمة الأبرز في الكتاب التي أتوقع لها من جانب أول اجتذاب التقرير والاستحسان من قبل البعض ، وأتوقع لها من جانب ثان اجتذاب التنديد والشجب من قبل البعض الآخر !!

. . . وسلفاً أقرر أن هذا الكتاب «سينجح» ، فوراً ، في إثارة غضب مختلف فصائل «المتشددين» ، و «سينجح» كذلك في إثارة استنكار غالبية «المعتدلين» من زاوية أنه مرشح لأن يحظى عندهم بلقب «الفكر الجديد . . . المتهافت على السلام» !! والكتاب «سينجح» في استفزاز مختلف أنواع «الليكود» ! فهو - بالتأكيد - سيستفز «الليكود الإسرائيلي» و «الليكود الفلسطيني» و «الليكود الأردني» و «الليكود القومي العربي» و «الليكود الماركسي» ، ناهية عن «الليكود الإسلامي» !! بل أنني متيقن من أن أفكار الكتاب «مؤهلة» تماما لاستفزاز مختلف ألوان الطيف الفكري / السياسي المعروف في العالمين العربي والإسلامي ، اللهم باستثناء «المعتدلين جدا جدا» أو «الواقعيين جدا جدا» والذين يحلو للبعض وسهمهم بصفة «المستسلمين» !! .

وإذا كنت قد عرضت - على نحو تفصيلي - للأخ المؤلف ملاحظات على مادة المخطوط ، وأوضحبت نقاط اختلافي مع عدد من الحيشيات أو الإقتراضات أو

الإستخلاصات الواردة فيه ، فإنني أسجل إعجابي بجرأة مادته (مدركا أن البعض سبى فيها «وقاحة فكرية وسياسية» ما بعدها «وقاحة»!!) ودائما ، سيبقى خلاف بيننا وبين أولئك الذين يعتقدون بالحجر على الأفكار ، وأولئك الذين يؤمنون بعدم المصارحة إلا عندما «تنضج الظروف» (وغالبا ما «تنضج» تلك الظروف عند هؤلاء «بعد خراب البصرة»!!) أو أولئك الذين ينادون بالإستمرار على «البلاء الفكري» (على قاعدة «إذا ابتليتم فاستروا»!) ويفضلون الإستمرار في ممارسة أسلوب «حزب الوشوشة» والإكتفاء بطرح أفكارهم «سرا» فقط في الحلقات الإجتماعية أو السياسية الضيقة دون أن يدركوا أن ما يعتبرونه «سرا» في أغلب الأحيان ، إنما هو أشبه ما يكون بـ «السر المعروف» للجميع وأن ما يخشون من الجهر به هو موضوع الساعة الجاري بحثه ، علنا ويوميا ، في الصحف والإذاعات الأجنبية غير العربية !!

... ومع ذلك ، أعترف أنني لا أملك جرأة سمية ! ولذلك ، أعترف بأنني قد طلبت إليه حذف بعض العبارات والفقرات لأنها قد تكون «حساسة جداً» ، أو لأن «الوقت مبكر جدا عليها» ، أو لأنها «ديناميت سياسي» أو «ضربات تحت الحزام» ، أو لأنها افتراضية وليست بالضرورة صحيحة أو دقيقة ! وطبعاً ، لن أعلم عن «مدى التزامه» بملاحظاتي و «نصائحي» إلا بعد أن يكون الكتاب قد صدر ! وفي جميع الأحوال ، للكاتب مني كل الإحترام سواء «احترم» أو «لم يحترم» ملاحظاتي ، وسواء أخذ أو لم يأخذ «بنصائحي» ... ويبقى له عندي سجل امتلاك شرف الجرأة السياسية ... والإقتحام الفكري ... البضاعتان النادران في عالمنا العربي / الإسلامي المعاصر !!

الرؤيا العامة

إدارة الصراع في نطاق الحل الوسط

في زمن سابق كان الصراع في الشرق الأوسط يحمل علامتين :

الأولى : لا معقوليته . . من حيث طبيعة المشروع الصهيوني القائم على ضرورة الغناء شعب وإحلال آخر . ثم من حيث «صمود» الدولة الإسرائيلية في وجه محيط عربي . ثم تغلب هذه الدولة على المحيط . ثم استكانة المحيط ، ولتقل تجميده أو الغائه للخيار العسكري في الصراع .

الثانية : شكل مواجهة المشروع والدولة . . وهو شكل فروسي ، قاتل أو مقتول ، رفض المقتول الاعتراف بمقتله ، ورفض اعتراف القاتل بجريمته ، فتاهت المقاييس وتلونت ، خاصة حين كانت تقارن بمقاييس أخرى .

كان الصراع مع الدولة اليهودية في «الأرض المقدسة» يقارن بأشكال الاستعمار الأخرى ، الجزائر أو الفيتنام أو نيكاراغوا مثلاً . . وكان ينظر إلى النتيجة العامة لهذه الصراعات بأنها مثلت هزيمة طرف وانتصار طرف آخر ، هزيمة المستعمر وانتصار المستعمر . ويبدو أن العقل السياسي في مجمل مراكز العالم الثالث كان غارقاً في مثالية زُيّنت له ، لكنها لا تتصل حقيقة بالواقع .

كان الظاهر إن الحل لكل صراع هو الحل الجذري ، حل الغالب والمغلوب ، ويبدو أن الميثالوجيا العالماثلية قد اغرتنا جميعاً بثنائية هذا المنطق ، لكن الواقع كان عكس ذلك تماماً .

كانت نتيجة الصراع تأخذ طابعاً ، وكانت ماهيتها أو اتجاهاتها الفعلية تأخذ شكلاً آخر .

كانت نتيجة الصراع تنزياً بزئ والواقع يرتدي زياً غريباً مستبعداً ولأن الشرق الأوسط أكثر تعقيداً من غيره ، ولأن الصراع فيه يمسّ مصالح كثيرة ومتنوعة وتشمل العام ، فقد غرق هو بالذات وأكثر من غيره بهذه المثالية التي تقوم أساساً على تغيب أو ادعاء تغيب الحل الوسط في الصراع ، في كل صراع .

ولكي يفرق الصراع بمثاليته الجمة فقد جرى استبعاد الطرف الذي أحرقه الصراع ، جرى استبعاد الطرف الفلسطيني من قبل جميع الأطراف ، بقصد أو بدون قصد ، بوعي أو بمثالية «ثورية» .

ورويدا رويداً اكتشف الفلسطينيون كنه الصراع ، كنه كل صراع أولاً ، وكنه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من حيث هو كذلك ، ثم اكتشفوا كنه الحل ، حل الصراع .

سأل الفلسطينيون أنفسهم سؤالاً بسيطاً : كيف يكون وطننا لنا ، ويكون لنا كياننا، دولتنا ، ونحن ما نحن عليه ، في حين إن أي أمّة في شتى النواحي والامصار تملك علماً ونشيداً وعاصمة وشرطة ومقعداً في الأمم المتحدة !

في البدء غرق الفلسطينيون ، كما غرهم في مثالية الفروسية المستندة لثنائية نموذجية : طردهم إلى البحر أو طردنا إلى الصحراء ، ولم يكتشفوا إلا بعد حين إن بين البحر والصحراء مكان للعيش ، مكان لعيش الجميع ، أي مكان للحل الوسط .

وبعد العديد والكثير من الضربات الموجعة تأسست فلسفة الحل الوسط ، وتشكلت رويدا رويدا إلى أن أصبحت الآن كيانا وهيكلًا . ونقول إنه إذا امتاز الفلسطينيون عن غيرهم فهو إنهم باختيارهم الخاص جداً قد اكتشفوا هذه الفلسفة ، وهذا القانون الإنساني ، فسعروا إليه ، ولم يمنحه لهم أحد ، أو لم يُمنحوا غيره ادعاء بعد أن استنكفوا عنه ، ثم أغرقوا به دون وعي منهم ، كما حدث في الكثير من المواقع .

امتياز الفلسطينين أن خصمهم لم يدرك قانون الصراع ، كل صراع ، فأغرق نفسه بمثالياته وميثولوجياته ، غرق بالمطلق ، في حين تمسكوا هم بالنسبي والممكن والواقع . امتياز الفلسطينين أنهم اكتشفوا بمعاناتهم ، بقتلهم ، باستشهاد فلذات الروح فيهم كيف يجتاز شعب محنة قهره فقلّموا إلى التجربة الإنسانية وعياً حقيقياً جديداً وذكياً .

ولذا لا يجب أن يفوز احدهم بجائزة نوبل .

لا يجب أن يفوز ياسر عرفات بجائزة نوبل للسلام وفن إدارة الصراع .

لا يجب أن يفوز محمود درويش بجائزة نوبل للأدب وفن حياكة اللغة .

الذي يجب أن يفوز بالجوائز كلها هو هذا الشعب ، هم الفلسطينيون هذا الشعب الذي يجب أن يفوز بدولته وعاصمته ورئيسه وحكومته .



أما هذا الكتاب فهو عن فن إدارة الصراع في نطاق الحل الوسط ، فن نسج وحياكة الحل الوسط ، هذا الفن الذي اكتشفه الشعب الفلسطيني ، وصاغه في قوانين محددة ، وفي طرق وأساليب وأشكال واضحة ، ياسر عرفات ، هذا الرجل الصائغ ، ناسج الفلسفة ، حائك الاستقلال الفلسطيني .
والكتاب محاولة ليس إلا ...

سميح

عمان آذار ١٩٩٢

الفصل الأول

هيأة الثبات وهيأة المنفى

مضى ربع قرن على هزيمة حركة التحرر العربية على يد الكيان الإسرائيلي (حزيران ١٩٦٧) ، وهو ربع قرن ، أي أجيال تم انتاجهم وتشكيلهم في سياق يختلف كلياً عن سياق الأجيال التي تأسست ونمت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٧ ، بحيث يمكن القول أن فرقاً كبيراً قد تأسس بين نمطين ونموذجين أو زمنين عربيين : نشأ الأول على أساس المواجهة مع الاستعمار والصهيونية ، في حين نشأ الآخر على واقع الهزيمة .

وإذا كنا قد استوعبنا وقائع النموذج الأول ، فهل استوعبنا وقائع النموذج الآخر ، وهل بدلنا الخطاب السياسي الحالي والمناخات الاجتماعية السائدة على قيم أخرى ؟؟ من هنا يكون السؤال حول العناصر التي تشكل منها المرحلة الحالية للواقع العربي ، من حيث هو واقع ثقيل الوطاء ، شديد الاحاطة بالخيارات الفلسطينية . اذ لا يترك خيار فلسطيني إلا وتجري المحاولات المختلفة للتأثير عليه أو الاقتصاص منه والعمل على قلبه وإحاقه برعي وثقافة وخيارات وعناصر الواقع الراهن ، فما هي هذه العناصر؟

عناصر الواقع العربي :

العنصر الأول : انهيار الايديولوجيا :

لعل أبرز ما اتسم به الزمن العربي الذي أسس عمارة النهوض الشامل ، هو تلك الاندفاع الهائلة لقوة الايديولوجيا وللتركيب العقائدي المتنوع ، بما تضمنه من دعوات وأنهر دعائية أبرزت العديد من المدارس والتيارات ، مثل الحداثة والمعاصرة ، أو مثل العودة إلى الأصول وقيم الدين الأولى .

كانت الصحراء قد طفت لقرون عديدة ، وكان الجسد العربي متشققاً وأشد ما يكون حاجة إلى نوع من الليونة والتفتح ، فكان أن تدفقت كل تلك الأمواج من الفعل العقائدي إلى أن وصل الأمر ذروته في الستينات ، فتم غمر كل أشكال الحياة بمرامة ايديولوجية صاحبة أشد الصخب ، فبدا وكأن الحياة السياسية والثقافية تموج

بفيض ثقافي وبتنوع عريض ، في حين أنها كانت تصخب بحاجتها إلى المعرفة وإلى الاتصال بالعصر ، مشيرة إلى حجم حوافرها فشرعت الأبواب أمام الايديولوجيات كافة ، المعاصرة وغير المعاصرة ، وتواجهت هذه الايديولوجيات في صراع دموي ، قاس ورهيب ، وتشكلت مع الزمن نوى للخيارات السياسية الناتجة عن هذا الصخب الايديولوجي ، والتي تواجهت بدورها ، فاستكمل الصراع دورته ، دون أن ينتج أي امكان للتعايش والتوافق وصوغ العمل والخيارات والحياة المشتركة ، فاستمر التذابح عنصراً مهيمناً على الحياة ، وفي النتيجة أقفلت الطريق تماماً أمام بناء ديمقراطي حي وفاعل .

لم يحدث ذلك ؟ هل لأن كل هذا الصخب ليس في حقيقته أكثر من بحث عن الذات أو بحث الذات العربية عن هويتها ؟ أم لأن هذا الصخب لم يتمكن ، أو لم يملك أن يطرح للناس مشروع بنيتهم المقبل بحيث يتم استقطابهم للضال من أجل فرض هذه البنية المستقبلية ؟ أم لأن كل أشكال الايديولوجيا وتعبيراتها قد عجزت عن الاتصال الفعلي بالواقع وحاجاته ، وأستمرت تعيش كتكوينات غرائبية طفيلية أعجز من أن تتجسد بتعبيرات واقعية تلمّ بتفاصيل الحياة ، وأعجز بالتالي من أن تطرح مشروعاً متكاملأً يلمّ الذات المشتتة ويمنحها وجهها ولونها وهويتها ؟

في مرحلة الصخب هذه التي امتدت بين هزيمة فلسطين الأولى العام ١٩٤٨ وهزيمة مشروع الدولة القومية العام ١٩٦٧ ، ازدحم المحيط العربي بدعوات تكاد لا تحصى من المثالية الفجّة والخيال غير المبدع ، فدعي إلى بناء مشروع الدولة القومية دفعة واحدة ، ودوننا أي تمنن أو تدقيق بمجريات الواقع الإقليمي والدولي .

ودعي للعودة إلى الأصول وبناء الدولة الإسلامية النقية ، التقية ، العادلة ، المسيطرة ، الفاتحة ، الممتدة إلى أقاليم أخرى وأصقاع بعيدة ، دون أن يرى احد إنه بين انهيار الدولة العباسية واللحظة الراهنة قد تشكل عالم جديد ، وخارطة جديدة تصوغها قوى مندفة ومتأججة تملك أن تحكم العالم ، وهي تحكمه فعلاً .

وكذلك دعي إلى تفجير الثورة البروليتارية الفلاحية التي سوف تطيح بعروش الاوتوقراطية والبطريركية ، وقوى الجهل والظلام .

في سياق ذلك اصطخب الشارع العربي بركام هائل من الشعارات والطروحات و «البرامج» والاجتهادات و «الرؤى» إلى درجة أنه بدا لأجيال عديدة ومتتالية أن إنقلاباً هائلاً وعظيماً سوف تشهده هذه الأرض عما يكون له تأثير رئيس في بنية العالم كله ، فاندفعت هذه الأجيال لتدفع ثمناً باهظاً ، بين موت واعتقال وحرمان متعدد ، فكانت اندفاعات عظيمة تعكس حجم التحفز والتهوي للمتضحية والاستشهاد من أجل فكرة ومشروع حقيقيين . لكن المشروع بقي غائباً ، التكامل بقي غائباً ، بينما بقيت الأيديولوجيا على قوتها ، على صلافتها ومثالياتها . لذلك فحين تمت المواجهة الخامسة بين الدعوة إلى المشروع وبين القوى المضادة للفكرة المجردة ، كان أن انهار بنيان كنا نحسبه صامداً وعتيقداً ، انهارت الدعوة ، وانهارت الفكرة المجردة ، وانهارت الاستعارات والقوالب والهوج اللغوي ، انهار الاغتراب والتطفل والنبت الشيطاني ، ووقف الإنسان العربي عارياً إلا من جلده ، يواجه به كل صخب العصر ، وكل وحشية الاعلام الغربي ، بدءاً من مشروع ريفان وحرب النجوم ، وانتهاءً بمرض فقدان المناعة ، مروراً بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . هل انهارت الأيديولوجيا حقاً ؟ هل انهارت كل مدارسها حقاً ؟ وإذا كان دور هذه الأيديولوجيا المفترض أن تشكل نوعاً من المناعة لجسدنا العربي ، فهل أصبنا الآن ، كأمة ومحيط وبشر ، بمرض فقدان المناعة ؟ ثم ماذا بعد ؟

ينيب عن ذهن البعض أن الفكر المعاصر بشقيه (الاشتراكي والرأسمالي) ينطلق في أساس تكوينه من أرضية وثوابت وأسس واحدة ، وذلك على الرغم من التنوع الذي حدث فيها بعد قراكت اجتماعات هنا وهناك أدت بمجموعها أيضاً إلى نتيجة متقاربة أو واحدة تتلخص بكيفية مركزة رأس المال ، وكيفية مركزة الدولة وتجليها وتحويلها إلى أداة لإدارة المجتمع ، وذلك مع اختلاف في الصياغات ، واختلاف في أشكال التعبئة والحشد والسيطرة .

إن هذه الأرضية والثوابت والأسس الواحدة التي ينطلق منها الفكر المعاصر بمجمله ، ويشئى صورة وتعبيراته ، هي ما يطلق عليه العقلانية ، أي استخدام العقل والمنطق العقلاني الواقعي والجدلي في تفسير الوقائع والمجريات والظواهر وفي

استخلاص النتائج . في بلادنا وفي بلاد العالم الثالث ككل ، تم أيضاً استعارة وتطبيق أو ادعاء تطبيق الفكر المعاصر بشقيه ، الرأسمالي والاشتراكي ، الليبرالي والبروليتاري ، لكن الذي نراه الآن هو أن الفكر المعاصر بشقيه وبكل تجلياته قد سقط في بلادنا وانهار ، مما يسمح لنا باطلاق «زمن انهيار الأيديولوجيا» ، وقد كان انهيار مشروع الدولية القومية العام ١٩٦٧ ، هو أسطع تجليات هذا الانهيار .

لكن حين نقول ذلك ، فإننا نعني أن الذي انهار هو الأشكال التي استخدمنا بها هذه الأيديولوجيا . إن الذي انهار هو كيفية تعاطينا للعقلانية المعاصرة . إن الذي انهار هو الصيغ الذاتية التي قمنا بابتداعها ، أو باستعارتها لتجليات الفكر المعاصر .

لا نقول إن الذي سقط هو التطبيق وبقيت النظرية فحسب ، إذ ليس الأمر بمثل هذا التبسيط ، بل إن محاولتنا للدخول إلى العصر هي التي فشلت في أن تقيم بناءً ناجحاً ، والأمر هنا لا يتصل بحجم العداء الخارجي بقدر اتصاله بالعجز الذاتي من التألف مع العصر وفهم كينونته والدخول إلى سياقه العقلاني الفذ والعظيم .

لقد تغلف العقل الرأسمالي في بلادنا بأكثر الأشكال رجعية وعبثاً ووهماً وبعداً عن الواقع كما هو بعد عن هذا العقل ، بحيث بات علينا أن نقطع اتصالنا مع العصر ونتعلق بأهداف سلطة فجّة تدمر السلامة في العلاقات الاجتماعية وتلغي المزاج الشخصي والحرية الفردية ولغة الود والتعاطف .

ولقد تغلف العقل الاشتراكي في بلادنا بأكثر الأشكال الديماغوجية قبحاً ، وبنفحش التسلط والفاشية واطلاق الأحكام والكذب الصريح المؤلج ، فالعقل الاشتراكي ينظر للاتقلاب العسكري الذي طبع في أجهزة المخابرات العدو بالضرورة ، فيصنع له أبواباً تقدمية ، والعقل الاشتراكي في بلادنا يسهب ويستطرد في صناعة ثقافة القطيع ، يلغي العقل ، يلغي نفسه ، وهو كذلك يلغي المزاج الشخصي والحرية الفردية ولغة الود والتعاطف ، فهل في بلادنا عقلانية ، أم أن هذه «العقلانية» التي حاولنا وضعها هي التي سقطت ؟

إننا نعتقد أن الذي سقط هو الوهم لا أكثر ، انهارت محاولات الزواج العبي بين العقل والوهم ، بين الواقع والادعاء ، بين حيوية الإنسان وصلافته ، بين الروح

الحلافة والتبعية والاذعان والإسراف فيها إلى حد التخلي عن إنسانية الإنسان .
هو زمن انهيار الأيديولوجيا حقاً ، تلك الأيديولوجيا التابعة ، التي لا تصل
بالروح الجمعية ، ولا تصل بالعصر ، تلك الأيديولوجيا البلهاء كما يكتبها ويمارسها
المتحذلقون إن بقي أحد منهم ، وكما يكتبها ويمارسها هذا الهوج الديني الفج والفاقد
لعقله وروحه وإنسانيته . وأخيراً كما يكتبها ويمارسها الثقافة النفطية المنتشرة في كل
الأصقاع .

إنه زمن انهيار أيديولوجيتهم ، لكنه زمن السعي إلى بناء أيديولوجية المرحلة
الجديدة ، زمن الاتصال الفعلي بالعصر ، بالعقلانية الاشتراكية والليبرالية ، زمن
الاتصال بالحاجات الفعلية لشعوبنا دونما قسر أو إكراه ، إنه زمن البناء العقلائي
للديمقراطية في هذه البلاد ، زمن الروح الجامعة ، وشموخ الفرد تأتي لتشق طريقها
بصعوبة بالغة ، وهو زمن انهيار بيوت الرمل البشة التي انتشرت على مدى يقرب من
نصف قرن .

العنصر الثاني : قوى حركة التحرر العربية - اعلان وفاة :

على مثل هذا الأساس غير العقلاني الذي سبق وصفه ، وبخيلط فائق التشوه من
الثقافة المبتسرة والحماسات الفجة والحس العميق بالتبعية ، نشأت وتأسست
واستمرت ، قوى حركة التحرر العربية بأجنحتها الثلاثة ، الديني والاشتراكي
والقومي .

فلا يملك الجناح الديني غير الدعوة إلى إعادة الحياة لمشروع الدولة الإسلامية كما
تمثله خلفاء النبي محمد ﷺ الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) على الرغم من أن هذا
المشروع لم ير النور فعلاً ، من حيث هو بنية وكيان ، لكن الذي تم تحقيقه فيها بعد ،
على يد الأمويين والعباسيين ، كان التاج المنطقي لمقولة «خير أمة أخرجت للناس» ،
فكان أن بُني النموذج المبكر والمتقدم للدولة القومية العربية بما تتضمن من مركزية
وسطوة وتوسع وسيطرة . ويعيداً عن الوعي بذلك ، كان التيار الديني هذا وما زال ،

محاولاً الجمع بين نقبضين من جهة ، ومن جهة ثانية الجمع بين النقبضين ونقبض ثالث هو الحال الراهن للأمة ، بكل ما يحمله من انتهاكات وغياب لهوية الدولة وللكون المستقل .

إن هذا الشكل من الدعوة هو النموذج الأبرز للتبعية ، التبعية الماضوية المطلقة ، التبعية لنموذج آخر في عصر آخر حقق دوره وانجز مشروعه وانقضى ، فيأتي أصحاب الدعوة المعاصرون لكي يلغوا قروناً من الاختلاف مع النموذج ، استناداً إلى مقولة غير عقلانية تدعي بأن هذا النموذج صالح لكل زمان ومكان ، فتكون النتيجة عجزاً فادحاً عن إبداع الحياة المعاصرة ، وعن خلق النموذج الحي والمعاصر ، ومع ذلك كله يحدث أن تتحسس قطاعات شبابية لمثل هذا النموذج فتقاتل وتُقتل ، فيكون قتالاً مجانياً لا يضيف إلى حياتنا ، بل يأخذ منها عناصر شابة ويمتازة كان يمكن أن تكون تضحياتها العظيمة رافداً لمشروع مستقبلي حي وناجح .

وفي الوقت نفسه يتقدم تيار آخر ، منذ بدايات هذا القرن ، أي منذ انتصار نموذج الدولة «السوفياتية» في روسيا عام ١٩١٧ . وقد شهد العام ١٩١٩ تشكيل أول حزب اشتراكي في المنطقة العربية ، في فلسطين بالذات ، وكان لابد من التساؤل ، منذ زمن ، لماذا في فلسطين تحديداً ؟ لماذا ليس في مصر أولاً ؟ أو العراق ؟ وهما الأكثر أهلية على صعيد البنية الاقتصادية - الاجتماعية ، مع العلم أن مؤسسي الحزب الاشتراكي في فلسطين هم من الاشتراكيين اليهود المبعوثين من قبل «الكومنترن» لتعميم الدعوة الاشتراكية ، مع العلم أيضاً أن الاحتلال البريطاني لفلسطين قد أُنجز عام ١٩٢٠ ، وإن المشروع الاستيطاني الصهيوني كان شكّل هيكلته وتوالت موجات هجرته اليهودية إلى فلسطين (راجع كتاب «العمل الشيوعي في فلسطين - الطبعة والشعب في مواجهة الكولونيالية» دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٩ ، للكاتب) تقدم هذا التيار لكي يقيم الاشتراكية في بلادنا ، وهذا بذاته انجباي من حيث المبدأ ، لكن المسألة ليست في الفكرة ، المسألة تتصل بالإجابة عن سؤال محدد : هل تستطيع أن تصوغ وتقود ، وبالتالي تحقق مطالب البشر في هذه المنطقة ؟ هذه هي المعضلة .

في واقع الأمر أن هذه المعضلة لم تزل هي المعضلة حتى اليوم ، دون أي اضافات

بارزة يمكن ذكرها على مدى يقرب من ثلاثة ارباع القرن . إذأ ، أين الخطأ ؟ أو أين الفجيمة ؟

ليس في الأمر فجيمة ، بل كل ما فيه أن حال الاشتراكيين العرب كما هو حال الإسلاميين العرب ، يشكل كلاهما نموذجاً لحال التبعية للنماذج الأخرى . فكما كان حال الإسلاميين العرب نقل نموذج ماضوي إلى العصر ، بصرف النظر عن اختلاف المعطيات والظروف ، كذلك هو حال الاشتراكيين العرب الذين ناشدوا الجماهير أيناً مناشدة التمثيل بالجماهير الروسية التي فجرت ثورة تاريخية وبنّت دولة العصر الحديث . ويتتالى الزمن والدعوة كما هي ، وعقل الاشتراكيين لا يغيره مغير . ثابت وصلب ، يحافظ على مقولاته ، دون أي شكل من أشكال التقد اللدائي ، فتتالى الخلافات في الحركة الاشتراكية العربية ، وتتالى الانشقاقات ، في حين أن الكل مطمئن إلى المستقبل ، بما في ذلك حزب عربي عواد أو حزب يوسف فيصل ، بينما يفتقد البشر إلى كل أشكال الاطمئنان .

لكن عليّ في هذا السياق قول ملاحظة هي أن الحزب الشيوعي الفلسطيني ، والذي أصبح الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، قد التصق منذ البدء ، أي منذ المؤتمر التوحيدي بعد قيام الدولة الإسرائيلية ، بالكيان الصهيوني ، وكان تعبيراً عن طبقته العاملة ، لكنه أدرك وإن بعد زمن ، إن شيوعيته ستفرغ من محتواها إن لم تكن فلسطينية أولاً ، وبالتالي فليس له من خيار غير الانسلاخ عن المشروع الاستيطاني والسعي إلى خلق وسائل العمل تجاه الجماهير الفلسطينية المعتقلة في اسرائيل ، من أجل الحفاظ على فلسطينيتها ، رهناً على إمكان الاعتراف به من قبلها .

ويبقى النموذج الثالث الذي يدعو إلى بناء الدولة القومية العربية . وقد يكون هذا النموذج أكثر النماذج الثلاثة قرباً إلى الواقع وحاجات الناس ، وأكثرها واقعية في اكتشاف الوسائل لتحقيق أهدافه ، وكان أيضاً أكثر النماذج الثلاثة ديناميكية وأكثرها تعلقاً بالممارسة البراغماتية ، إنه نموذج مختلف نسبياً ، إذ تناقصت تبعيته عن غيره على الرغم من أن الفكرة في أساسها مستعارة من مجريات العصر في أوروبا ، أي من تشكل ونجاح نماذج الدول القومية في أوروبا . وليس في هذا ما يضير لكن اختلافها يأتي من

محاولة استلھام معطیات الواقع العربی ، وإن كان استلھاماً شعریاً مثالیاً بعيداً عن كل برنامج عمل واقعي .

فإذا كانت الدول القومية في أوروبا قد نشأت عبر تطور وصراع طويلين وغاية في الكلفة ، فإن قادة الدعوة في بلادنا اكتشفوا قانوناً جديداً لتحقيق هدفهم ، وذلك من خلال قناة جاهزة هي الجيش (اقصر الطرق) فكان أن تجلّت حركة الانقلابات العسكرية وكان الوصول إلى السلطة هو الهاجس بادعاء العمل على تنفيذ الدعوة . وإذا كانت مشكلة التيارين الآخرين هي الإغراق في التبعية النظرية للنماذج البعيدة عن الواقع ، فإن مشكلة هذا التيار هي افتقاده الكلي للنظرية ، وذلك مع التحلي بجهادية وقدرة على التبعة والحشد .

وهكذا رأينا أنه حين وصل هذا التيار إلى السلطة من خلال الجيش كان همه الدائم يتصل بكيفية الحفاظ عليها ، فلم يجد أمامه لتحقيق ذلك غير تسلط وقمع رهييبين شمالا المنطقة لدى يزيد على ربع قرن . فهو من جهة لا يملك النموذج ، إذ رفض استعارته من نموذج الدولة الإسلامية لكي يكون له نمايزه ، كما رفض استعارته من نموذج الدولة الأوروبية التي يريد أن يتنزع منها دولته القومية ومن جهة أخرى لا يملك استقلاليتها النظرية أو مشروعه المتكامل ، بل لا يملك غير الدعوة إلى «بقظة العرب» ، وكان البقظة بذاتها هي الفعل المتكامل . لذا فحين واثت مثل هذا التيار الفرصة كي يحكم ، كان أكثر أشكال الحكم فظاظة واستبداداً وبعداً عن الوعي وعن العقل .

وعند هزيمة مشروع الدولة القومية العام ١٩٦٧ ، رأينا هذا النموذج وقد أصبح شاغله البحث في لجوء نظري له ، فكان أن اتصل بكل فرقه وأجنحته بـ «الاشتراكية العلمية» ، واعتبر ذلك تطوراً منطقياً بتخلي البرجوازية الصغيرة عن برنامجها بعد هزيمته ولجئها إلى البروليتاريا لتعيرها برنامجها ، فكانت فظاظة نظرية وميكانيكية في الفهم والوعي عزّ نظيرهما .

وفي واقع الأمر إن التخلي واللجوء هذين كانا يحملان في طيهما تخلياً عن مشروع الدولة القومية ، ففقد هذا التيار كل شيء ، وكل مبررات الوجود . إذ حين تفجرت

الساحة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٨ كان قد انتقل إلى نهايته ، إلى الفراغ والتجوف .
ماذا كانت حصيلة ذلك كله ؟ وما هي الغاية من هذا النقد للاتجاهات حركة التحرر
العربية ؟

ثمة أجيال عربية قد أدركت أن الفرصة قد اتبحت كاملة للاتجاهات الثلاثة السابقة
لممارسة السلطة ومحاولة تنفيذ برامجها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، بالاستقلالية
التامة أم بالمشاركة ، لكن نصف قرن من الممارسة والخبرة امتلأت بها هذه الأجيال
جعلتها تدرك إن كل ما هو قائم من قوى وأحزاب وبرامج ومساع لقلب السلطة ليس
غير عبث ، هو خارج السياق العام للتطور الطبيعي ، أي أن البنية العامة للمجتمع
العربي تتطور في واد ، وهذه القوى في واد آخر «واد غير ذي زرع» ، وبالتالي فإن
البحث في امكانات التلاقي والتداخل والتجانس بين هذا المجتمع وهذه القوى ليست
غير دعوة خارج الزمن ، خطأ بحد ذاتها ، وتشكل استغناء للعقل والذات والوعي
والخبرة البشرية ، بل إن الواجب قمعها لأن خروجها يعتبر تجاوزاً على المنطق والحياة .
من هنا تصبح منطقية جداً الحاجة إلى إعلان افلاس وإعلان وفاة حركة التحرر
العربية ، بكل ما تملكه هذه الحاجة من تطرف ظاهري ، لكن سؤالاً قد يظهر هنا
ليشير إلى أن مثل هذا القول قد يعتبر دعوة لاقفال كل أشكال معارضة الفساد السائد
في الحياة السياسية العربية ، أو دعوة إلى اقفال الاجتهاد والتغيير والتطوير في الحياة
العربية .

إن العكس تماماً هو الصحيح ، وما في الأمر إن مثل هذه المناهج وأشكال التفكير
هي التي يجب أن تقفل ، أو التي اقفلت بحكم الواقع ، وفي الوقت عينه فإن الدعوة
موجهة إلى نماذج من الخبرة العربية قد اتسمت بانفتاح الذهن وبمحس ديمقراطي ووعي
تاريخي دعوة موجهة إلى العقل العربي الليبرالي ، إلى العقلانية لكي ترسم بهدوء
خيارات المنطقة .

العنصر الثالث : استقرار فساد أشكال الحكم :

لعل العنصر الإيجابي الأهم في الواقع السياسي العربي هو التماثل والتطابق بين أشكال الحكم كافة ، بحيث لم يعد هناك ضرورة ، شكلية أو فعلية ، لكي تضع الأشكال هذه فواصل بينها ، أو تقوم بتشكيل محاور وجبهات متعارضة أو متواجهة ، فاستناداً إلى ذوبان الأيديولوجيا تقاربت الفئات الحاكمة وتشابكت مبرزة ركائز ثلاثاً تشكل الجوامع المشتركة بينها :

١ - تخصيص حكم الشرائع الطفيلية ، وتعميق أشكال الصرف الاستهلاكي ، والتعاون في سبيل نشر وتعميم قيم المجتمع غير المنتج ، من خلال تعزيز وسائل الإعلام ، مع الحرص على أن يكون مكان انتاج هذه الوسائل خارج الجغرافيا العربية ، كي لا تتراكم مع الزمن حقوق وواجبات وتقاليد ، مع التزام هذه الوسائل بشرط الخضوع للمفاهيم السائدة من خلال التحكم بمصادر تمويلها وإعلاناتها وتسويقها .

٢ - التعاون الشامل ، الأمني والاقتصادي والسياسي لاقتلاع جذور عناصر التغيير في المنطقة ، بما يصاحب ذلك من إقرار مشترك بضرورة الغناء كل مطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير والحقوق المدنية .

٣ - الإقرار من قبل الجميع بالسطوة الأميركية في المنطقة ، والتعاون بالتالي من أجل المساهمة المحلية للاخلال بالتوازن الدولي في المنطقة لصالح هذه السطوة ، وقطع الطريق على كل تنافس بين القوى الدولية يمكن أن يشكل تنافسها مكسباً للخيارات البديلة .

استناداً إلى هذه الركائز الثلاث مضت عشرون سنة من العمل في هذا السياق ، تمكنت الفئات الحاكمة في نتيجتها من تحقيق انتصار فعلي ، إلى الدرجة التي أصبحت نرى فيها أشكال المعارضة المختلفة جزءاً لا يتجزأ من بنية الحكم .

وفي النتيجة لكل ذلك نستطيع أن نلمس الآن استقراراً نادراً لأشكال الحكم القائمة لم تره منذ تكونها ، استقراراً نطلق عليه استقرار الفساد ، لأن جوهر أشكال الحكم لا

يتصل إطلاقاً بقيم العصر وبمسيرة التطور الإنساني ، هي في جوهرها قيم مجتمعات بائدة وخليط من العناصر المتناقضة تمّ جبلها وتشكيلها لتكون أيديولوجيا ، وتكون قواعد للفهم والعمل .

استقرار الفساد وانعدام المعارضة ، إنه تجانس غريب ونادر .

العنصر الرابع : انعدام التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

عبر تعاون وثيق وخفي ومعلن مع كل أشكال الحكم في المنطقة تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من فرض سطوتها شبه المطلقة ، وتمكنت من تسييج وتحصين المنطقة العربية بجدران سميكة من الثقافة والوعي والقيم والأعراف ، ليس من السهل على أي قيم أخرى اختراقها ، بل أن التسليم بالسطوة الأميركية هذه أصبح يعدّ وكأنه انتصار لنا إلى درجة أن السؤال الأساسي الذي يجب طرحه هنا هو : هل حقاً إن هذا العصر، إن هذه المرحلة من التطور الإنساني ، هي المرحلة الأميركية والعصر الأميركي؟

ويمكن تطوير السؤال إلى ما يلي : هل هناك حقاً أسس لتناقض نظري وإيديولوجي (بصرف النظر عن تناقضات المصالح) يقسم العالم بين فريقين ، بحيث لا يكون من سبيل أمام أية قوة محلية أو إقليمية ، أو إمام أي وهي محلي أو إقليمي ، إلا الاصطفاف هنا أو هناك ؟ ثم هل من المعقول القول أن التناقض القائم بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) هو تناقض مظهري لا أكثر ، وإن هذا التناقض في أساسه صيغة للتنوع بين أسس ومبادئ فكرية وفلسفية واحدة تلتزم جميعها بالمذهب العقلاني الواقعي ، على الرغم من شرعية واقعية اشتراكية وأخرى رأسمالية ، وعقلانية اشتراكية وأخرى رأسمالية في إدارة المجتمع ، وإن هذه الأسس والمبادئ تقف في مواجهة أسس ومبادئ فكرية وفلسفية مثالية تشكل خليطاً لم يتمكن من التحكم بهويته ، وتحكم دول العالم الثالث بمجموعها ؟ واستطرداً لهذه الفرضية نطرح السؤال التالي : هل يشكل التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي ، والتفاوت في أصول اللعبة

الديمقراطية وممارستها بين المعسكرين ، الاشتراكي والرأسمالي ، والتفاوت بين تشكيلة الفرد وحجم حريته وامكانية الاختيار لديه في كل معسكر ، ثم ما ينتج عن ذلك من تفاوت في حجم السلطة الخارجية وفي شكل هذه السلطة ، وفي تعبيراتها ، من حيث أن السلطة الاشتراكية تأخذ شكل التعاون الاقتصادي - التسليحي في الغالب ، في حين أن السلطة الرأسمالية تأخذ شكل التعاون الشامل أو الهيمنة الشاملة ، فضلاً عن جهدها الخاص البعيد المدى لفرض ثقافة ووعي وأساليب ووسائل معرفة ، كذلك قدرة خارقة على التطور والابداع في كل نواحي الحياة ؟ هل يشكل هذا التفاوت دافعاً للقول إن هذا العصر هو العصر الأمريكي فعلاً بحيث يمكننا أن نفهم ونفسر تمكن هذه السلطة الأمريكية من الامتداد إلى الدرجة التي أصبحت فيها قانوناً ومسلماً ؟

إن ما نود أن نراه هو الواقع كما هو عليه ، لا كما نراه في مثاليتنا ، حتى يمكن النظر بعد ذلك في امكان تغييره واستكشاف السبل الملائمة لذلك . واستبعاداً لما سبق : هل إن مقولة التوازن الاستراتيجي بمعناه الشامل ، وليس العسكري فقط ، مقبلة على التجرد أو الالغاء ؟ وهل هناك أو يعود هناك أساس لمقولة التحالف الاستراتيجي ؟

العنصر الخامس : الفلسطينيون :

في ظل عناصر الواقع السابقة التي يتشكل منها المحيط العربي في مرحلته الحالية ، يبرز الفلسطينيون كعنصر خارج المعادلة القائمة ، خارجاً عن السياق العام ، متشبيهاً بمكوناته الذاتية ، محتفظاً بقيمته وتقييمه وجوهرها وفاعليتها وحجم التأثير الذي تعكسه على المحيط .

تميز الفلسطينيون بمعرفتهم لحجمهم وللحجم الأخرى التي تشكل المعادلة ، مما جعلهم يرفضون اخضاع حجمهم لأية حجوم أخرى ، وقد يرونها انتفاخاً بقدر ما هي حجوم واقعية ، وقد يرونها عاجزة عن إثبات نفسها في الواقع ، فمضوا في حالة الرفض ، رفض المعادلة التي لا تعطيهم حجمهم في موازاة أو مواجهة الحجم الأخرى .

وليس من طرف على خاوية المنطقة ككل خارج المعادلة : أشكال الحكم

ومعارضاتها ، وحتى الحالة اللبنانية التي تبدو ظاهرياً كسياق خارج المعادلة هي جزء لا يتجزأ منها .

فلننظر مثلاً إلى أية فروقات حقيقية قائمة في الخطاب السياسي لكل من الحكم في لبنان بطوائفه ، وأشكال المعارضة المتنوعة (الاشتراكي والقومي والديني) . بمتابعة سريعة يمكننا تبين أن الفروقات معدومة فعلاً ، وهذا يعني أن المعارضة قد عجزت تماماً كما كل أشكال المعارضة القائمة في المنطقة ، عن انتاج مشروعها الخاص ، بصرف النظر عن مدى مصداقية التحالفات التي أقيمت أو تقام .

لقد أحالت المعارضة اللبنانية مشاريعها إلى مشاريع أخرى ، ألحقت نفسها بمشاريع أخرى ، بل إن الطرف نفسه الذي تحالف مع المشروع الفلسطيني في فترة ، لم يتورع عن التحالف مع المشروع الإسرائيلي النقيض في مرحلة لاحقة .

إذاً إن شاغل الفلسطينيين الأساسي من إقامة تحالفاتهم مع الكيانات القائمة هو الدخول إلى المعادلة ، فإذا اعتبرت الكيانات أن دخول الفلسطينيين إلى المعادلة أمر لا يهملها أو إذا وجدت كيانات أخرى إنه لابد من قمع هذا الهدف الفلسطيني ، فمن المنطقي أن يحارب الفلسطينيون هذه التوجهات . والمسألة كلها تقف عند سؤال : كيف يدخل الفلسطينيون إلى المعادلة ؟

الدخول إلى المعادلة :

حين نفكر في المستقبل السياسي لفلسطين يشغلنا دائماً سؤال محدد هو : إلى أين يتجه مشروع الاستقلال الفلسطيني ؟ هل يتجه نحو تحقيق ذاته في هذه المرحلة ؟ أم نحو إحالته إلى الأجيال القادمة لأسباب وعوامل خارجية على إرادة الجيل أو الأجيال الحالية ؟

إنه سؤال يتعلق بجذر المسألة بقدر ما يتعلق بوقائعها وظواهرها ، وعلى الرغم من أن أحداً لا يمكنه الإجابة عن السؤال ، إلا أننا نلاحظ الاجماع القائم على الساحة الفلسطينية بشأن المسار الذي نتبعه للوصول إلى الإجابة أو إلى الأهداف الأساسية .

لكننا نعتقد أن هناك حجماً من التعقيد يختلط بالمشروع ، حجماً من المسؤولية لا بد أن يشكل حافزاً ليكون للساحة الفلسطينية وقفة نقدية تراجع بها نجاحاتها وإخفاقاتها ، كما هي مراجعة لوسائل عملها وأدواتها ، لهيكليتها ومؤسساتها . ولأنه ليس في نيتنا الآن تعداد النجاحات ، وهي كبيرة فسوف تقتصر على نوع من المراجعة النقدية .

بحث الهيكلية :

إننا نعتقد بأن هناك ما يسبب إعاقة للعمل على الساحة الفلسطينية ، وهي إعاقة يغلب عليها الطابع الذاتي ، لذا فقبل السؤال حول كيفية الدخول إلى المعادلة ، علينا أن نجري فحصاً وتدقيقاً في البنية الذاتية ، وفي الكيان التنظيمي لهذه الساحة . إن هناك سمة أساسية في صلب هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية ، سمة امتزجت بتكوين المنظمة منذ نشأتها ، وتتصل بموروثات فرضت نفسها في مراحل سابقة بفعل عوامل مختلفة ، وهي متنوعة ومختلفة المصادر ، عبرت كل منها عن معطيات عاشتها الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما ، ثم تهيأت لها الظروف ، فأكدت وجودها داخل البنية التنظيمية لهذه الحركة ، ثم استمرت بالتأثير ونشر مفاهيمها والتأثير في المسار العام لها . لذا فإن أول ما يجب مراجعته وتقويم دوره هو هذه الموروثات ، وما هي ؟ ومن أين أتت ؟ وكيف تمارس دورها ، وهنا نشير إلى أننا لا ندعو إلى قطع الصلة مع هذه الموروثات ، ولا إلى قمعها ، إذ أن غنى كل ساحة يتمثل في غنى موروثاتها ، فلا تنكر الأجيال والمراحل بعضها لبعض ، لا تتواجه ولا تتعارض ، بل يكمل الواحد الآخر وتكمل المرحلة الأخرى ، فتشكل المسيرة العامة للشعب التي لا يشكلها قرار ، بل روح الشعب وحجم حوافزه وقدرته على الاستمرار وعلى فرز التعبيرات المختلفة ، وإذا أردنا أن نجري حصراً لهذه الموروثات فيمكن إجمالها كما يلي :

١ - موروث ما قبل ١٩٤٨ :

نعتقد أن التشكل الأولي لهيكلية منظمة التحرير الفلسطينية من حيث أطره ودوائره

ومؤسساته قد جاء امتداداً للهيكليّة التي كانت قائمة في فلسطين الانتداب وقبل قيام الدولة الإسرائيليّة حتّى أن العديد من الشخصيات الفلسطينيّة التي أخذت على عاتقها بناء هيكليّة المنظمة ، وتولّت السووليّة فيها قبل تشكّل المرحلة الجديدة هي ذاتها التي تولّت قيادة العمل السياسي الفلسطيني في المرحلة السابقة على المنفى ، إذ يمكن القول أنه كان هناك نوع من الهوة بين المرحلة التي نشأت فيها المنظمة ، من حيث خصائصها ومهامها وطبيعة العمل فيها ، وبين طبيعة التكوين السياسي الذي تولى قيادتها في مرحلة النشوء ، حيث يعدّ مثل هذا التكوين السياسي أو القيادة السياسيّة تعبيراً عن مرحلة الثبات ، وهيكلية الثبات ، أكثر مما يعدّ تعبيراً عن مرحلة وهيكلية المنفى ، بظروفها وخصائصها المختلفة كلياً .

وعلى الرغم من أن أيّاً من هذه الشخصيات الفلسطينيّة المؤسسة التي حفظت لنا بنية وكياناً ، وإن في المنفى ، لم يعد لها حضور ، ولم تعد جزءاً من عملية صنع القرار ، إلا أن تأثيراتها ومخلفاتها لم تزل باقية ، ولعلّ أهمها وأبرزها هو تشكيل مؤسسات منظمة التحرير ، وبالذات مجلسها الوطني ، وكيفية تشكّله وكيفية المشاركة في عضويته ، وهي كيفية تملك قسماً وافراً من الرخاوة وعدم ضبط المقاييس . ولعلّ السمة الأبرز لهذه التشكيلة إنها في الوقت الذي تعدّ فيه امتداداً لمرحلة سابقة ، أي مرحلة الثبات ، فهي لم تتمكّن من إقامة جسر بين مرحلة الثبات ومرحلة النفي واللاحق ، وهي بالتالي لم تراع ظروفّاً موضوعية خلقتها النكبة ومواقع النفي واللاحق . من هنا نجيء الدعوة إلى تفحص هذه الهيكلية وتفحص مكوناتها وإعادة النظر فيها ، بحيث يتم تغليب عناصر مرحلة النفي وظروفها ومعطياتها ، كما ينظر في إقامة جسر بين هذه العناصر التي تتشكل منها هذه المرحلة وبين عناصر مشروع الدولة والاستقلال .

فإذا اعتبرنا أننا ورثنا عن المرحلة السابقة الهيكلية العامة فإن واجب المرحلة الحاليّة هو دفع حياة جديدة إلى هذه الهيكلية بحيث يتمّ اغناؤها باطر ومقاييس وقوانين جديدة تتناسب مع الظروف المختلفة ، فلا نعود مضطرين لإحداث تعديلات في القوانين واللوائح لدى كل دورة للمجلس الوطني وعند كل تغير طارئ .

أما كيف يتم ذلك ؟ فهي مهمة يمكن إن تتحقق عبر توسيع النقاش والجدل حولها ، بحيث تصل في نهاية الأمر إلى منطقها الخاص الذي سوف يراعي مجمل الظروف المحيطة وخصوصية الظرف الفلسطيني بين الاحتلال والإلحاق والنفي ، كما الحاجة إلى الربط بين الحالة القائمة وبين مشروع الاستقلال وبناء الدولة .

٢ - الموروث الايديولوجي :

في غياب الأرض ، والكيان ، والدولة ، والمؤسسات ، لجأ الفلسطينيون بعد نكبة ١٩٤٨ إلى التعويض الايديولوجي . وإذا كان الفلسطينيون قد أسسوا اللجنة الأولى للأحزاب العمالية والشيوعية العربية في فلسطين ، كما سبق ذكره ، فقد كان ملفتاً للنظر كذلك أنهم قد أسسوا وحركوا وبنوا وقادوا مجمل التعبيرات والأحزاب القومية والإسلامية إلى درجة أن الضفة الغربية وقطاع غزة ونجيات ومواقع اللجوء كانت تعتبر مشغلاً لانتاج هذه التعبيرات ، بل أنها انتجت أفضل الكادر الذي تولّى تحريك الحياة الساكنة في الحياة السياسية العربية ككل .

وإذا كانت مثل هذه الظاهرة تعدّ دليلاً على مدى تقدم الوعي والخبرة لدى الفلسطينيين ، من حيث حجم الاهتمام بالهم العام على صعيد المنطقة ، فهي من جهة أخرى تعدّ دليلاً على شواغل خاصة بالقضية الفلسطينية والبحث في كيفية إيجاد الحلول لها ، فانتجوا ما يمكن أن يسمى المسالك إلى تحرير فلسطين ، وتوصلوا بذلك إلى نتيجة عامة مفادها إنه لا مسلك ولا سبيل غير تفجير القضية القومية من جهة ، أو إعادة بناء الشمولية الإسلامية لتحرير القدس والأرض المقدسة ، من جهة ثانية .

كل هذا قد تشكل في سياق النفي والإلحاق ، والافتقاد إلى البنية الخاصة بعد أن تمّ تهديدها في نكبة ١٩٤٨ وتوابعها . فإذا كانت الفائدة العظمى لهذه المرحلة أنها حافظت على ديناميكية فذة زجت في أطرها أجيالاً من الشباب الفلسطيني الذي قدّم ما يملك من أجل العمل لتحرير الوطن عبر رفض التبعية والإلحاق ، فهي ليست غير نتاج مرحلة سابقة ، نتاج هموم وإنشغالات أخرى ، ظروف ومعطيات أخرى ، يمكن أن

تتصل بالمراحل الجديدة لكن تأثيرها لا يجوز له كل الحجم الذي له حتى هذه اللحظة . وإذا كانت مهمات تلك المرحلة تتلخص بمقاومة الإلحاق العربي في ظل غياب الكيانية الفلسطينية ، وهو بالتالي ما يبرر الدور الهام الذي لعبته هذه القوى والتعبيرات ، فإن مهمات المرحلة الراهنة لا تتلخص فقط في مقاومة الإلحاق العربي وتأكيد الاستقلالية الفلسطينية في مواجهة هذه الهيمنة المشرعة ، بل تتصل بشكل أساسي بمهمة انجاز مهام مرحلة التحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وبالتالي فإنها محكومة لطبيعة تختلف كلياً عن طبيعة المرحلة السابقة ، مما لا يسمح بأن تظل تعبيرات تلك المرحلة ، بمنهجها وبرنامجهما ساعية إلى محاولة الهيمنة على الساحة الفلسطينية في ظل منطقتها السابق .

وهنا لا يكون أمام هذه التعبيرات غير احد خيارين : إما أن تتجاوز نفسها وتتلاءم مع مهمات المرحلة الحالية ، فتغير في نمط تفكيرها ومنهجها مبتعدة عن كل تلك المطلقات والتعسف والدوغما التي تعصف بساحتنا حتى الآن ، وأما أن تفسح في المجال للذين يملكون المنهج المناسب والتكتيك المناسب والتحالفات المناسبة .

إن السمة الرئيسية لمثل هذا الموروث تكمن في تغليب الأيديولوجيا على الواقع ، تغلبه للمطلق على النسبي ، تغلبه الاستراتيجية على التكتيك ، وعجز تام عن إقامة جدل بين هذه الثنائيات ، فظل ينشر على الساحة العديد من الاريابات والانقسامات التي تدلّ على عدم القدرة على التواءم مع المجريات والوقائع أكثر من أي شيء آخر .

إن الذي يجب العمل من أجله على الصعيد النظري والسياسي ، هو الحث على تفهم سمات ومعطيات المرحلة الراهنة ، ودفع هذا الفريق السياسي للتفريق بين مرحلة وأخرى ، ومهمات وأخرى ، فإذا تمّ فصل الأيديولوجيا عن الواقع ومجرياته سرعان ما تتحول هذه الأيديولوجيا إلى دفع له نحو الكارثة ، ولذا فإن مهمة جميع الوطنيين الفلسطينيين هي العمل على وضع حد للتداخل بين المراحل ومنع العسف ، كما هو منع مثل هذا التغليب الأيديولوجي الذي ثبت عيبه ، والذي رأينا على مدى السنوات الخمس الماضية تحديداً ناهج له كانت تجرّبتهما تحمل الكثير من الضرر للساحة بمجموعها .

٣ - موروث الأخاق العربي :

كيف نعالج هذا الموروث ؟ نقول إن مثل هذا الموروث ليس في الواقع غير تطفل على الساحة ، وهو تطفل لا تسمح به أية ساحات أخرى ، فلماذا تسمح به ساحتنا ؟ في واقع الأمر إن مثل هذا التطفل ليس إلا نتاج للإيديولوجيا أيضاً . ليس إلا نتاج لما يسمى «قومية» الصراع و «قومية» أداة الصراع ، مما سمح لبعض التعبيرات «القومية» أن تتدخل في خصوصيات الساحة الفلسطينية ، فتغلب أيديولوجيتها على منطق الواقع الفلسطيني ؟ إذ لو كان الأمر تغليب واقع قومي على واقع قطري لمان الأمر ، لكن تغليب الأيديولوجيا على الممارسة هو الذي يسبب العسف ، تغليب الشعار والديماغوجيا على القيادة اليومية للساحة بكل ما تحمل من مشاكل ومصاعب هو الذي يسبب العسف . مثل هذا العسف هو الذي حدا بأنظمة ترتدي هذا الثوب على الساحة العربية ، لا على القيام بدورها «القومية» في معركتها «القومية» كما تدعي ، بل دفعها فقط لاقتناص جزء من الساحة واستخدام هذا الجزء للسيطرة على الساحة بهدف دعم مثل تلك الادعاءات القومية ، فشكلت تنظيماتها التي فشلت تماماً في انتزاع دور فلسطيني لها .

لأننا نتحدث عن امكانات الواقع فإننا ندرك أن ظروف المنفى ذاتها تمنع من اعلان رفض تعبيرات هذا التدخل ، إذ أننا محكومون بهذا الشكل أو ذاك إلى الجغرافيا السياسية ، أو أن ديكتاتورية الجغرافيا حتمت القبول بمنطق التدخل ، أو منطق الحصاص العربية في البنية والهيكلية الفلسطينية ، لكن من غير الممكن أن يستمر هذا القبول إلى الأبد ، إذ أنه ليس نتيجة عوامل موضوعية بقدر ما هو ناتج عن طبيعة القوى الحاكمة في هذه الأقطار .

وعلى الرغم من تمكن القيادة الفلسطينية من معالجة هذه الظاهرة عبر التحكم بحجم الضرر ، من خلال رسم خطوط حمراء يلتزم بها الجميع ويمنع تجاوزها كما حدث عام ١٩٧٦ ، وعلى الرغم من تمكن القيادة من منع أو تقليص التأثير الضار لهذه الأطر أو التعبيرات في عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني ، إلا أن ذلك لم يعد يكفي ، أو

أنه لن يعود كافياً في المستقبل القريب ، مما يوجب من الآن التفكير بإيجاد حلول أكثر صحة ، وبالتالي التطلع إلى بنية وهيكلية أكثر صحة ، مما يدفع منذ الآن نحو إعادة النظر بالصيغة التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - الموروث «المستقل» :

يشكل «المستقلون» حجماً هاماً في بنية منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى الرغم من ثقتنا بأنه ليس هناك من «مستقل» فعلي على الساحة الفلسطينية ، حيث أن كل «مستقل» وحتى المعتز باستقلاليته ، محسوب بهذا الشكل أو ذاك على أحد التنظيمات القائمة ، إلا أن الخطر يكمن في كيفية وطبيعة تكون «المستقلين» ، إذ أنهم في غالبيتهم قد غادروا أحزابهم ومواقع تنظيمية لهم بعد فقدانهم للثقة في مثل هذه الأحزاب والمواقع ، وهم في غالبيتهم قد غادروا احتجاجاً على سياسة أو تطبيق معين ، لكنهم لم ينادروا أبداً الفكرة والتشكل والمذلولات والمفاسد النظرية والسياسية الراسخة في أصول تكوينهم الثقافي والسياسي ، لذلك نرى أنه عند كل محك ، أو منعطف أو مفصل من مفصلات الحياة السياسية الفلسطينية وهي كثيرة ، سرعان ما يلجأون إلى مواقعهم الأولى ، وهو أمر في حال حدوثه وهو يحدث دوماً يشير أول ما يشير إلى هشاشة التكوين التنظيمي العام ، وهي هشاشة كثيراً ما توقع الضرر .

وفي الواقع أن الأمر في أساسه خارج المنطق ، إذ من غير المنطق بالذات أن تتشكل ساحة وبنية وتكون محكومة إلى منطق وجود مستقلين ، بل وبكثرة غالبية منهم . وإذا ما نظرنا إلى ما حولنا لن نجد بنية تنظيمية يمكن أن تضم هذا الحجم من المستقلين ؛ إذ إن كل إنسان هو تعبير عن وجهة نظر عامة ، وجهة نظر جماعية ، تضم عدداً من الأفراد ، يضمهم إطار أو حزب هذا هو السياق الطبيعي للبنى والهياكل ، أما إن يكون الفرد خارج الجماعة ، ثم يدعي «استقلاليته» ، فهذه بدعة فلسطينية عزّ نظيرها ! وعلى الرغم من امكان تفهم مسيبيات كل ذلك ، إلا أن التفهم شيء والبحث في الأصول شيء آخر . البحث عن وسائل تمثين الهيكلية العامة أمر آخر فعلاً . إننا نفهم

أن حشد «المستقلين» قد يمنع الضرر الآتي ، لكنه لا يمنع الضرر التكويني الأكثر خطراً ، إنه حشد يشير بذاته إلى عدم السلامة ، مما يستوجب إعادة النظر في مثل هذا «الوجود المستقل» .

ثم نصل إلى نتيجة لهذا العرض ، فنرى أن هذه الموروثات بمجموعها تشكل نسبة طاغية في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية ، أي أن لديها تأثيراً أساسياً في كيفية صنع القرار التشريعي والتنفيذي الفلسطيني ، مما يعني أن أي بحث جدي في معالجة أو تحسين الهيكلية العامة أو مثل هذه الكيفية ، يتطلب بالضرورة بحث في وجود هذه الموروثات وفي كيفية توجيهها بصورة أفضل ، أو كيفية التحكم بها .

ظاهرة الانقسام المطرد :

من الظواهر البارزة على الساحة الفلسطينية ظاهرة الانقسام المتزايد والمطرد ، وهو انقسام يطرد ويتزايد إلى درجة إنه قد تحولَ فعلاً إلى تفتت وتشرذم ، فبات من المستحيل إيجاد تمايزات حقيقية ، سواء على الصعيد الايديولوجي أو التنظيمي أو السياسي بين المنقسمين والمنقسم عنهم .

وإذا كان الانقسام في الماضي مفهوماً ، وكان يمكن تفسيره بأن الساحة ككل كانت تمر في حالة تشكل ، ولم تصل بعد إلى صيغتها الثابتة وقواها المتمايزة والمستقلة ، فيحدث أن يرى فريق أو كتلة في إحدى التنظيمات أو الأحزاب اجتهداً لا يراه بقية التنظيم فيحدث الانشقاق باحثاً لنفسه في عموم الساحة عن مبررات وأسس وتوجهات جديدة ومغايرة للقديم (انقسام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلاً) . وإذا كان مثل هذا الانقسام مفهوماً في الماضي ، فقد أصبح بعيداً كلياً عن الفهم في الوضع الحالي ، خاصة إذا اعتبرنا أن الساحة ككل قد تبلورت وأن قواها الأساسية قد تشكلت ، فالانقسامات الجديدة لم تعد حريصة حتى على توفير مبررات انقسامها ، ولم تعد تبحث عن أسس لها أو قواعد ، أصبحت تكتفي بمجرد العيش ، بمجرد حوز الرضا ، أما من الشرعية الفلسطينية وأما من

«تحالفات» عربية طاعية ، بل تطور هذا الأمر حتى بتنا نرى تنظيمات وأحزاب تعلن من داخل الغرف المغلقة لأجهزة المخابرات العربية ، فلم يعد يمحها أو حتى تكثر بالشرعية الفلسطينية ، أو أنها تنكر التطلع إلى أن تكون جزءاً من هذه الشرعية . يكفيها الحصول على عنوان ومجلة «مركزية» و «زعيم» ومناسبة «يعلم» فيها الجماهير ويدين القيادة الفلسطينية ، بل يدين الفلسطينيين وطموحهم إلى الاستقلال الوطني ! لكن الأخطر من هذا كله أن المتقسم سرعان ما يُرحب به على الساحة الفلسطينية ، وسرعان ما يجد مكاناً وموقعاً ومقعداً في صلب السلطة التشريعية والتنفيذية فإذا حقّ للحزب الشيوعي الفلسطيني - وهو حقّه بلا شك - أن يجوز مثلاً اعترافاً وموقعاً ومقعداً في صلب الشرعية الفلسطينية فلماذا لا يحقّ للحزب الشيوعي الفلسطيني (القيادة المؤقتة) المطالبة بموقع ومقعد مماثل ؟ ولماذا لا يحقّ لحزب العمال الشيوعي الفلسطيني مثل هذه المطالبة ؟ أو أي تشكيل ينشق غداً من هنا أو من هناك ويصبح مالكاً لمكتب سيامي وللجنة مركزية وصحيفة مركزية ؟

لكن إلى أين يؤدي ذلك كله ؟ وأين الخلل في ذلك كله ؟ تقديرنا أن الخلل يكمن في رخاوة الساحة ورخاوة تنظيماتها مما يسمح بمثل هذا اللعب ، وهو يكمن في رخاوة النظام واللوائح الداخلية لمؤسساتنا التشريعية والتنفيذية التي لا تجد مانعاً مبدئياً صارماً يغلّق الباب في وجه هذه الانقسامات .

الديمقراطية الفلسطينية ، إعادة فحص :

إن مثل التشخيص السابق للهيكلة العامة لابد أن يؤدي إلى طرح السؤال حول الديمقراطية الفلسطينية ، مدى صحتها ؟ مواقع الخلل فيها ؟ وكيفية تطويرها ؟ وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية نوع من اللعبة متفق على أصولها وقواعدها بين عدد من القوى التي تعترف بعضها ببعض ويشعرية كل منها ، كما يعترف بها الواقع الشعبي فتأخذ كل قوة حجمها بمقدار حجم الاعتراف الشعبي بها ، أي بمقدار تلبية هذه القوة لاحتياجات هذا الواقع ، فتكون تعبيراً حقيقياً عنه .

إذا ما اتفقنا على هذا التعريف وأردنا تطبيقه على الساحة الفلسطينية هل نجده قائماً بالفعل ؟ وهل نجده ناضجاً ومتبلوراً ؟

يرى المراقب أن أفضل وصف يمكن أن يطلق على الديمقراطية الفلسطينية هو «ديمقراطية العرس» ، حيث الحق للجميع بالرقص والغناء والأكل والشرب والخروج والدخول وحتى اطلاق الرصاص في الفضاء ، لكن بشرط واحد بسيط هو الامتناع عن اطلاق الرصاص على أحد ، الامتناع عن توجيه الأذى إلى أحد . تخضر العرس وتعمل ما تشاء دون أضرار بأحد فتعجب وتشجع وتشرب وتذهب إلى النوم حتى موعد العرس المقبل . لا شك في أن للواقع الفلسطيني خصوصية نادرة يصعب تطبيق المقاييس العامة التي وصلت إليها الساحات الأخرى عليها ، خصوصية في غاية التعقيد والتشابك ناتجة عن تعقيد وتشابك القضية الفلسطينية وطبيعتها وخصوصية جغرافيتها السياسية ، لكن هذه الخصوصية بالذات هي التي يجب أن تشكل الحافز الأساسي لانتاج ديمقراطية خاصة تعبر عن خصوصية الواقع ، خصوصية ديمقراطية يجد كل فلسطيني موقعاً فيها ، أينما كان وأي جنسية يحمل ، وإلى أن يتم انتاج هذه الديمقراطية الخاصة لابد من الاعتراف بأن الواقع أقل كثيراً من الطموح ، وأن المثالب في الديمقراطية القائمة عديدة . فقد تكون تعبيراً مؤقتاً عن حالة الشتات والنفي والاحتلال والانقطاع الجغرافي وتعارضات البنى في المجتمع كنتيجة لاختلاف الظروف والمعطيات في كل حالة على حدة .

وقد تجمع هذه الديمقراطية الشتات الفلسطيني ، لكن هذا لا يكفي أو لم يعد كافياً ، إذ نعتقد بأن الحاجة أصبحت واضحة للعمل الجدي واكتشاف القوانين والسياق والنمط الخاص للديمقراطية الفلسطينية .

لقد وصلت «ديمقراطية العرس» إلى الطريق المسدود ، بل إنها تحشرت وتهاكت إلى درجة الخشبية من تحولها إلى نوع من الكوميديا مما يوجب حدوث التحول . هناك ضرورة لنعرف كيف تكون هذه القوة السياسية أو تلك تعبيراً فعلياً عن الواقع ، ثم كيف ننسج شبكة من العلاقات بين القوى فلا تستهين أحداها بالحدود والأسس فنضرب بقدمها ، الشرعية والمؤسسات والأطر وتصفق الباب خارجه إلى أي مكان .

هذه حالة أصبحت صارخة ، ويجب الخروج منها . وهنا نود أن نشير إلى حالة التشعر والصمت والتكلس التي تعيشها الحياة الثقافية الفلسطينية ، إلى الكسل والتبلد اللذين يشملان المثقفين ، إذ تخلو حياتنا تماماً من النقاش والجدل الصحي ، المتوازن والمعقول والمنطقي . إنه صمت مخيف حقاً يهيمن على الساحة الثقافية الفلسطينية ، وهو بذاته مؤشر خطر فعلاً ، مؤشر إلى جهود في الحياة العامة وفي مسيرة الخيارات الاستراتيجية .

إن واجب الخروج من هذا الشكل للديمقراطية هو واجب الحياة الثقافية الفلسطينية بالذات ، واجب مثقفيها ، فلا يتظنون من القيادة السياسية أن تدلهم على ما هو واجب الحياة الثقافية في الإجابة عن سؤال : كيف يتم صنع الديمقراطية الخاصة . إن النقاش والجدل الذي يجب إعادة الحياة إليه ، يقع عليه واجب التوصل إلى إجابات للأسئلة العديدة التي تكتنف الحياة السياسية الفلسطينية . لقد بات المثقفون الفلسطينيون أشبه بالمراقبين لما يجري ، هم يكتفون بتحليل الظرف الموضوعي مثل هذه النتيجة . إن هذا لزل بالفضل ، فإذا كان الظرف الموضوعي معقداً وصعباً بل وكارثياً فمتى يكون دور المثقف الفلسطيني ؟

في كل حال إن ما نريد أن نصل إليه في مثل هذا التشخيص للتطبيقات الديمقراطية في الساحة الفلسطينية هو التأكيد على السمة العامة لتكوين وهيكلية هذه الساحة ، حيث تشمل الفوضى هذا التكوين إنها فوضى تنتج الفوضى ، إنها فوضى الغياب القسري عن بنية المجتمع ، فوضى الفصل عن تطورات انتهاء طبعي ويومي لحركة اجتماعية .

هنا يقع جذر المشكلة ، لكن ونفس الوقت فإن مثل هذا الجذر هو الذي يمنع من إسقاط تطبيقات «ديمقراطية» مستعارة من هنا أو من هناك ، فلا يكون من خيار غير إنتاج تطبيقات ديمقراطية خاصة تراعي الظرف الذاتي وتكون نتيجة له .

أما أضعف الإيمان في هذا السياق فهو العمل على تهذيب وتشذيب هذه الفوضى المترامية ، أي محاولة ضبطها ووضعها في حدود ومقاييس ولو تم ذلك قسراً ، ولا نعتقد أن ذلك يمكن دون أن نتمكن من وضع حد للتدخلات والالتباسات والتأثيرات

الخارجية والضغط الآتية من المحيط . فإذا أمكن اعلاء شأن مقولة الاستقلال الوطني وتكريس هذه الاستقلالية بقطع جذر التدخل العربي في الحياة السياسية الفلسطينية يكون قد تمّ الاقتراب من وضوح البنية الذاتية ومن وضوح التفسيرات والتعبيرات والقوى ، فتقطع كل مبررات الانقسام ، مما يتيح امكانية وضع ترتيب وتنظيم واضح ومحدد للوضع الداخلي ، فيصار بعد ذلك إلى وضع وانتاج التطبيقات الديمقراطية الخاصة والمتميزة .

هيكلية الثبات وهيكلية المنفى :

تداولت الساحة الفلسطينية آراء في بنيتها التنظيمية ثم نقاش واسع لهذه الآراء ، وإن لم يكن نقاشاً مكتوباً وهو ما يثير بعد ذاته الاستغراب . إذ تذكر أن آراء أقل أهمية من هذه بكثير كانت تطرح في الماضي فتثير صخباً ونقاشاً وجدلاً على أوسع مدى؟ المهم إن هذه الآراء تعمدت غرز المبضع في الجرح (راجع مقال الأستاذ صبري جريس في مجلة «شؤون فلسطينية» ، الأول بعنوان (في «التقاليد» المهجرة : ملهاة «الوحدة الوطنية») العدد ١٦٢ - ١٦٣ ، أيلول / تشرين الأول (سبتمبر - أكتوبر) ١٩٨٦ . والثاني بعنوان : (حوار من نوع آخر حول «الحوار» و «الوحدة الوطنية») العدد ١٧٠ - ١٧١ ، آيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٧ .

وهي آراء استهدفت طرح الواقع التنظيمي والسياسي والعسكري للنقد والتقييم منطلقاً من الاعتقاد بهشاشة هذا الواقع وضمحلل النتائج المتوخاة منه . وعلى كل حال فهي آراء ونقد نتداوله جميعاً وبشكل شبه يومي ، وهو واقع تسبب ويتسبب باستبيات وإنسحابات كثيرة للعديد من الكوادر ، كما تفتي الأمراض المختلفة . لكن الاختلاف هذه المرة أن وجهة النظر قد جاءت مكتوبة بما تحمله الكلمة المكتوبة من خطر ، من خلال قدرتها على التأثير والتحرير في كل الساحات ، ومن حيث أنها تحيي محبرة عن كوا من كل فرد منا مهما كان موقعه .

لقد قالت هذه الآراء ما نقوله جميعاً ، فهي انتقدت وهرّت خللنا التنظيمي ،

وناقشت وحدتنا الوطنية ومدى مصداقيتها وتمثيلها للواقع الفلسطيني ، كما ناقشت عملنا العسكري والسياسي ، وأبدت رأياً في الحصيلة العامة لعمل حركتنا الوطنية ، كما أنها أنهت بطرح بعض الاقتراحات التي تستهدف إحداث شيء من الإصلاح في هذه البنية العامة وفي العمل العام . ولأن هذه الآراء ترفض التعلق بالشعار الديماغوجي الذي يحمل وراه ما يحمل ، فقد رفضت مقولة «الثورة في الثورة» التي يتعلق بها المراهقون السياسيون والتي قد تثير حماساً لدى الأغرار ، لكنها طرحت «شيء من الإصلاح» أي أنها طرحت إمكانية وضع الحالة الفلسطينية على بداية طريق المؤسسة الفلسطينية ، فاقترحت إبقاء لجنة حوار الوحدة الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نوع من المؤسسة بهدف أولي هو «بلسمه القلوب وتقريب وجهات النظر وجمع الشمل» ، كما اقترحت إنشاء «مجلس خدمة مدنية» يعمل على متابعة الأنشطة المدنية لمنظمة التحرير ، واقترحت استحداث «مجلس حربي» فلسطيني لإدارة الصراع ، واقترحت كذلك إنشاء «وكالة فلسطينية» إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وإضافة لها «هدف خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في النواحي التعليمية والثقافية والتنمية الاجتماعية وما إلى ذلك ، والحفاظ على هوية الشعب وإقامة المؤسسات الضرورية لذلك» .

ثم اقترحت أخيراً «إنشاء أحزاب سياسية فلسطينية ، لتأدية الدور الذي يفترض أن تؤديه مثل هذه الأحزاب في المجتمعات الحديثة» وقد فصل الكاتب الاقتراح الأخير قائلاً إنه «من هنا تنبع ضرورة بلورة قوى سياسية فلسطينية أخرى ، على شكل أحزاب سياسية ، يؤمل أن تؤدي الدور الذي يفترض بأحزاب حركة وطنية أن تؤديه ، فتدخل بذلك ما يفترض أن تدخله من تغييرات ، يتوقع أن تكون مهمة على النظام السياسي الفلسطيني بأسره ، وتساهم بالتالي ، في إرساء نواحي أخرى ، حيوية للغاية ، في بعث الكيان الفلسطيني المتجدد وبلورته في زخم هنالك ضرورة ماسة له» .

هذا هو الرأي الذي طرحته هذه الاجتهادات والاقتراحات ، فما هو جوهرها ؟ وبأي اتجاه تستهدف تشكيل مسارنا الوطني ؟ إننا نعتقد أن مثل هذه الآراء لم تشأ كسراً مع ما هو قائم على ساحتنا ، كما لم تشأ التعلق بابتداع أو اختراع يحيل الأخضر يابساً أو العكس أو يحيل البيت رماداً أو العكس . إن ما استهدفته ليس أكثر من إحداث نقلة

نوعية صغيرة في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ، وليس أكثر من فتح كوة صغيرة نرى من خلالها امكانية تغيير ما نشكو منه جميعاً ، امكانية تغيير بنية الفوضى واللاتظام ، تغيير الرخاوة والتملّص والاستقواء ، وتغيير البنية التي تسمح بالتدخلات الخارجية ، وتسمح بالانتقاص من استقلالية القرار الفلسطيني .

إن ما استهدفته هذه الآراء هو وضع الحالة الفلسطينية على أبواب تشكيل المؤسسة ، مؤسسة الاستقرار والثبات والدولة ، لا مؤسسة المنفى وهيكلية المنفى وبنية اللاحق والتبعية للمحيط التي يقبع فيها بعضنا .

نجمي هذه الآراء كي تضع الأصبع على الجرح أولاً ، ثم لتشير إلى طريقة المعالجة ، إلى كيفية الخروج من المأزق . إذ لا يخفى على أحد أننا نعيش مأزقاً يقوم على افتقار التوازن أو غيابيه بين الحالة العامة المهيئة لكل تضحية والمفهمة بجهادية نادرة ، وبين بنية تنظيمية رخوة وهشة .

إن مثل هذه الآراء ترى أنه إذا لم تتم المبادرة إلى احداث تغيير نوعي في البنية العامة فإنه يخشى أن تؤول «إلى ما آلت إليه الهيئة العربية العليا أو حكومة عموم فلسطين» وهي خشية منطقية إلى أبعد الحدود ، إذ ليس هناك من ساحة أو قوة أو حزب أو حتى دولة عظمى إلا وتعيد النظر في هيكليتها وفي تكتيكاتها كما في استراتيجيتها العامة ، فلماذا الخشية من إعادة النظر هذه ؟ هل سيتضرر المتضررون إذا ما حققنا إعادة النظر والنقد والتغيير المنطقي الهادي والمؤسسي ؟ إذاً ليتضرروا .

المهم أن هذه الآراء جاءت لتضع أمام الجميع فرقاً هائلاً قائماً بين هيكلية المنفى الفلسطيني وبين هيكلية الثبات الفلسطيني . وصحيح إننا لا زلنا نعيش بين حياة المنفى وحياة الاحتلال ، لكن المبرر والجوهر الأساسي لمشروعنا الوطني هو الغاء حالة المنفى والتحول إلى دولة وثبات ، إذ يجب أن نعمل لدولتنا وثباتنا كأنها ستقوم غداً ، ومهما بلغت الصعوبات فهي لن تزيد عن حجم الصعوبات التي كانت قائمة أمام تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين ، هذا المشروع المستحيل ، حيث قام رواده بتشكيل بنية ثباته ودولته منذ اللحظة الأولى ، رغم إنه بعيد كل البعد عن المنطق والعقل والواقع ، لكن المشروع الفلسطيني يملك كل الحق وكل المصداقية وكل القدرة على الفعل

الفصل الثاني

انتاج الحل الوسط في الشرق الأوسط

تبدو الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكأنها تتجه لنوع من الاستقرار ، وذلك بعد أن تناقصت إلى حد كبير يؤر القلق والخلافات ، الحدودية منها والإحاقية . وإذا ما دققنا في هذه الخريطة ، (ويعرف النظر عما جرى فيها سمي بـ «عاصفة الصحراء» التي قد ينظر لها في مستقبل لا يبدو بعيداً وكأنها بوابة للاستقرار وليس بوابة للتشردم ، وعلى كل حال فإن ما جرى في الخليج لم يزل ساخناً ، كما ليس ممكناً بعد الدخول في نقاش مجرياته ، مع أن المؤكد أن ما جرى يشكل انعطافه رئيسية ، بل هو بوابة مرحلة جديدة ومختلفة ستمحي خلالها قيم وأطر وهياكل وطروحات ، كما ستشأ في الوقت نفسه قيم وأطر وهياكل وطروحات) .

نقول إذا ما دققنا في هذه الخريطة السياسية للشرق الأوسط فلن نجد غير بؤرة أو اثنتين أو ثلاث على الأكثر لم تزل ساخنة دون أن تكون مرشحة للانفجار تماماً فلا يتم استيعابها . من هنا فإن المنطقة تتجه نحو استقرار وثوابت في بنيتها الجيو سياسية ، فلا يبقى من انشغال يمكن أن يطرأ غير الانشطارات أو التشققات الاجتماعية التي أصبح من الممكن السيطرة عليها ، بحكم التقارب الذي بات يحكم البنى الأيديولوجية والمزاجية في العالم ، حتى يمكن القول أن المنظومة العقائدية - السياسية السائدة في المرحلة الراهنة من تطور المسيرة الإنسانية ، تكاد تكون واحدة ، فتتقاطع في هذه النقطة أو تلك ، وتستعير الطروحات ، بعد أن أصبح القانون الذي يحكم الحياة هو الجدوى والمردود العمليين ، والابتعاد قدر الامكان عن الطروحات النظرية الخالصة أو لنقل التخييب النظري الخالص ، إذ لم يعد الوهم ذو جدوى .

واستتاج كهذا يعدّ بالغ الأهمية إذا ما ثبتت صحته ، ولعل أهميته تنبع من اتصاله الوثيق بالمستقبل السياسي للمنطقة وبنيتها . ونقول إنه إذا أمعنا النظر نرى أن خريطة فلسطين السياسية التي تم إقرارها على يد القوى نفسها التي تدخل المنطقة الآن في مرحلة جديدة ، والتي تم رسمها على أساس استيعابها «للوطن اليهودي» في فلسطين ، وإنهاهاها للوطن الفلسطيني في فلسطين ، إن مثل هذه الخريطة غير مهيئة للتغيير أو للإنتلاب ، وبالتالي فإن شعارات وقيم وبرامج وأحزاب وقد أقول دولاً وكيانات مرشحة فعلاً للتغيير أو لنوع من العمليات الجراحية .

هنا تأتي الأهمية الحقيقية لانتفاضة ديسمبر (كانون الأول) الفلسطينية . لقد طرحت الانتفاضة الضرورة العملية ، الضرورة الإيجابية ، وليس الانقلابية للتعديل في الخريطة الجيو سياسية القائمة ، وتطرح بالتالي التعديل بالقانون الجيو سياسي الذي حكم مسارات المنطقة خلال المرحلة المعاصرة كلها ، ومن هنا - بالتالي - يأتي تعقد القضية مدار النقاش ودراسة آفاقها واحتياجاتها .

إن ما تشكله انتفاضة ديسمبر هو دعوة واقعية ومحقة لتوفير إعادة نظر مركبة في القانون الأساسي الذي يحكم المنطقة كما في الهيكلية العامة لهذه المنطقة .

انتفاضة ديسمبر .. دلالات وافق :

إن العقل المعاصر لم يسغل ولم يقصر في التفكير المتعدد الجوانب بشأن القضية الفلسطينية وامكانيات اجترار الحلول لها ، ولعل هذا الاهتمام نفسه يوضح الأهمية الاستراتيجية للمستقبل السياسي لأرض فلسطين وتخطيطها السياسية . ورغم أن العقل السياسي قد تمكن من انتاج عدد من حلول الوسط بشأن ذلك ، إلا أن القرار الدولي اتجه انجهاً آخر ، وذلك بالسعي نحو تدويب وصهر واستيعاب ، أي إلغاء ، الحالة الفلسطينية وشعبها .

الآن ، وبعد كل هذا السعي الذي استغرق القرن العشرين فإن الحالة الفلسطينية بكل سماتها ، تنفجر لتعلن رفضها للمساعي السابقة التي رفضت اقرار الحل الوسط . إن الفلسطينيين يقيمون بانتفاضتهم ما يشبه الحاجز في طريق الاستقرار النهائي لخريطة المنطقة ، ومعلنين تمرداً ، على قاعدة طرح سياسي مرن ومعقول يسعى لتفعيل امكانية الوصول إلى الحل الوسط ، مثبتين بذلك أن عمليات صهرهم السابقة لم تنجح ، وأهم يشكلون حالة سياسية عصية على الكسر والإلغاء ، بل إنهم يهددون ، انطلاقاً من الثقة المتزايدة بارادتهم ، إنه إذا لم يتم الوصول والاتفاق حول الحل الوسط ، فهم مضطرين إلى تصعيد مطالبهم ، فلا يصبح أمامهم غير شعار : الأرض كلها لنا ، ولنا حرية اختيار نظامها السياسي .

هذه في رأينا الأهمية الأبرز للانتفاضة ديسمبر ، فهي المرة الأولى منذ الاعلان الرسمي لخريطة فلسطين المعاصرة (قرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انشاء دولتين في فلسطين وذلك في العام ١٩٤٧) المرة الأولى التي يتحد فيها الفلسطينيون بصورة شبه كلية ، وعلى أساس سياسي واحد يجمعهم ويشدهم في الشتات وفي الاحتلال والإلحاق ، معلنين رفضاً كلياً لمشاريع الإلحاق ، ويطرحون مشروع استقلالهم الوطني بعاصمته التاريخية ، وذلك مع حق الخصم بالحفاظ على دولته اليهودية «ضمن حدود آمنة ومعترف بها» .

ويمكن القول دون مغالاة إن رأياً عاماً فلسطينياً قد تبلور حول أهمية توفير أسس التساوق مع الدولة اليهودية ، وذلك في اطار الشرعية الدولية وميزان القوى الدولي الحالي الذي شهد تغيراً جوهرياً في بنيته وتحالفاته ، نعتقد أنه يوفر الإمكانية لإعادة نظر جزئية أو اجراء تعديلات طفيفة على الخريطة الجيو سياسية التي تم اقرارها في بدايات القرن الحالي ، وذلك لاعتبار مهم ومجرب هو إن الثغرة التي تنخر التكوين الجيوسياسي القائم لن تسمح بتوفير استقرار حقيقي ، مما يهدد استقرار المجالات الحيوية لمراكز صنع القرار في العالم .

الانتفاضة .. مسار تجذر :

لعل أبرز ما يلفت في التقييمات والتفديرات التي طغت بشأن الانتفاضة منذ بدئها هو الاصرار على تقييمها كتعبير عن حالة يأس شكلتها عناصر مختلفة ومتضاربة صنعت انفجاراً سرعان ما سيخيو ويضمحل ، ومن حيث هي كذلك ، فهي لا تمثل مشروعاً سياسياً يمكن أن يغذي استمراريتها حتى تحقيق أهدافها !

وقد تالت النظريات ، لتفصل أحياناً بين الداخل والخارج ، أو لتقيم الحواجز الأيديولوجية ، أو لتفصل بين الانتفاضة وبين القيادة الوطنية الفلسطينية ، أو بين الانتفاضة وبرنامج الاستقلال الفلسطيني . ولأن الانتفاضة لم تضمحل ، ولأنها تجذرت ، بها يعني تمكنها الواضح من مشروعها السياسي ، فقد اضمحلت مثل هذه

النظريات ، رغم أنها لم تختف ، أو إنها ارتدت أثواباً أخرى . وبالتأكيد لن ندخل في جدل مع تفسيرات كهذه ، لكن سنحاول أن نطرح فهماً للانتفاضة ومسارها ومنطقها الداخلي ، بحيث يمكننا أن نستطلع الأفق .

مسار التجذر :

شكّل نشوء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الأول من يناير ١٩٦٥ نقطة انعطاف رئيسية في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، وذلك لابرأها للذات الفلسطينية ، وتجاوزها لطروحات اتكالية سابقة دججت بشكل لا يقبل الجدل أو النقص بين استقلال الكيان الفلسطيني وبين مشروع الوحدة العربية ، فكان ضرورياً في حالة كهذه انصهار الذات بالمجموع ، حل اعتبار أن تحقق المشروع الذاتي (الاستقلال) لن يكون غير تحصيل حاصل تحقق مشروع المجموع . وجاءت «فتح» لا لتنقض مشروع الوحدة العربية ، بل لتنهض الذات الفلسطينية في سياق هذا المشروع ، منطلقة من فكرة تقول أن خريطة الكيانات العربية ككل لم تزل حديثة العهد فلماذا يشذ الكيان الفلسطيني عن هذه القاعدة ؟ فإذا كانت الكيانات العربية لم تزل منشغلة بتطوير وتثبيت بنيتها كدول وكيانات ، فهل من المعقول مطالبتها برهن حاضرها ومستقبلها بتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة كيانها ، وذلك على افتراض أنها قادرة أو ترغب في ذلك أصلاً ؟

وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتحوّل هذه الفكرة إلى واقع مرئي ، ولتكشف اغترافاً فادحاً بطروحات مثالية كانت تحكم المنطق السياسي الذي كان سائداً في المنطقة حينذاك .

ورغم أن الأمر ليس مسباقاً ، إلا أنه لا بدّ من التنويه بأن «فتح» قد سبقت تحوّل الفكرة إلى واقع لاتبائها بما يعكس تكاملاً في الرؤية السياسية وفي النظر إلى البنية العامة للمنطقة ، وبعد ثبوت صحة هذه الفكرة بالذات ، بدأت «فتح» بنشرها وتعميمها سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي ، فوجدت تقبلاً واسعاً لديهما .

وبين معركتي حزيران ١٩٦٧ و«الكرامة» ١٩٦٨ تحولت «فتح» إلى تنظيم جماهيري يستقطب الأغلبية الساحقة من شرائح المجتمع الفلسطيني ، ويؤثر تأثيراً هاماً في صياغة الشارع السياسي العربي .

وبسبب إدراك «فتح» لحقيقة أن نهوض الذات الفلسطينية وطرح برنامج الاستقلال الوطني سيضطر حتماً بمصالح بعض الأططار العربية ، فقد طرحت إلى جانب وحدة الشعب الفلسطيني فكرة عدم التدخل بالأوضاع الداخلية للكيانات العربية .

وفي سياق هذه المرحلة الشاملة خاضت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة «فتح» معاركاً لا تكاد تحصى دفاعاً عن وجودها واستقلال قرارها وبرنامجها الوطني . وإذا كان من هدف يجمع بين هذه المعارك والحروب فهو سعي الحوصوم لاجتثاث الوطنية والكيانية الفلسطينية الآخذة بالتبلور والنضج .

وقد اشتد سعي هذه الحروب ، بالذات بعد أن تحولت الذات الفلسطينية في العام ١٩٧٤ إلى برنامج سياسي يتسم بواقعية سياسية منسجمة مع نفسها ومع امكانات الواقع ، وذلك أثر انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي تشكل بلا شك انعطافاً بارزاً في المسار العام للفلسطينيين ثم انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية لتكون بمثابة اعلان مستحكم ضد هذا البرنامج ، ولم يمضِ عام إلا وتدخل السلاح العربي ليمنع تطور هذه الكيانية الفلسطينية التي تحولت إلى خطر فعلي بعد أن تمكنت من انتزاع قاعدة انطلاق جديدة نحو تحقيق برنامجها الوطني .

وبين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بدا وكأن السلاح العربي لم يعد قادراً على انجاز المهمة ، فتقدم السلاح الإسرائيلي ليخوض ثلاث حروب لتحقيق هدف اجتثاث البنية الفلسطينية ، وذلك في الأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

وقد نفذ الإسرائيليون قراومهم ، خاصة في العام ١٩٨٢ ، لكن الفلسطينيين قد تمكنوا بمهارة عزّ نظيرها في المنطقة من منع تنفيذ قرار الإبادة ، وذلك بفعل قدرات هائلة على التحفز والتعبئة والامتلاء بروح الاستشهاد ، وبفعل صواب قرار «بسيط» اتخذته قيادتهم استلهم وعي المنطقة الاستشهادي التاريخي والذي حدّد الخيار في معادلة بسيطة : الاستشهاد أو النصر .

وفور هذه الحرب الشرسة ، بدأ الفلسطينيون ببناء حياتهم من جديد ، فبدأ وكأنهم عائدون إلى قاعدة انطلاقهم السابقة غترقين كل الحواجز ، فتمّ تجميد السلاح العربي عام ١٩٨٣ بهدف قلع وجودهم ، وهجروا ثانية إلى البحر (معركة طرابلس) ، لكن لم يمتد وقت طويل إلا وحرب المخيمات قد انفجرت ، حيث أدرك الحصار والأعداء أن الفرق بين المخيم الفلسطيني وبين المعسكر أو القاعدة العسكرية ليس واسعاً ، بل أنه مجتمع - معسكر محكوم بحلم العودة ، فتمّ اتخاذ قرار بضرورة اجتثاث هذه المخيمات - المعسكرات .

وقد استشرست قوى الهجوم المتنوعة لاجتثاث المخيم ، إذ حسبت أن ذلك ممكناً وسهلاً كما حدث عام ١٩٧٦ في غميات تل الزعتر والضبيّة وغيرها ، لكن حجم العنفوان الفلسطيني والتحيز قد تطور بحكم نظرية بسيطة تقول إن الدفاع عن كل شبر في المنفى هو دفاع عنه في الوطن ، فكان أن نجحوا في الدفاع عن غمياتهم .

التجذر الموازي :

نخلص من هذا السرد السريع لمسيرة التجذر والتبلور الفلسطيني وللمعارك الرئيسية التي شنتها القوى المضادة ضد منظمة التحرير الفلسطينية بهدف اجتثاث وجودها بكل صوره ، لنقول إن ذلك قد تمّ في موازاة عمل حثيث في الوطن الفلسطيني لم يقطع ولم يتكاسل لحظة واحدة ، بل إنه قد عكس المقاييس والأصاليب والطرق نفسها القائمة في المنفى ، وقد صبّت منظمة التحرير الفلسطينية جهدها في داخل الوطن ضمن قنوات ثلاث رئيسية :

١ - العمل المسلح ، ويدل على ذلك حجم العمليات التي نفذت ضد مواقع الاحتلال وأفراده ومصالحه .

٢ - العمل التنظيمي ، حيث انتشرت اللجان والائحدات والنقابات والجمعيات والتكتلات بمختلف أطرها ، بحيث لم يبق موقع عمل أو جامعة أو مدرسة أو مركز وعظ ، أو أي إطار خيري أو عائلي ، أو أية خلية من نسيج المجتمع إلا

وجرى تنظيمها وتأطيرها .

٣- العمل التعبوي ، إذ فضلاً عن العمل السياسي المباشر ، لعب الإعلام دوراً عظيماً في الحشد والتعبئة الجماهيرية من خلال الجهد الهائل الذي بذلته منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تطوير الصحف والمجلات وتعبيرات الفن والأدب والمسرح ودور النشر والوكالات الاخبارية ، ويكفي أن نذكر أنه تصدر الآن في الضفة الغربية خمس صحف يومية تعد بالمقاييس المهنية وحجم الخدمة الصحفية التي تقدمها من أكثر الصحافة العربية تقدماً وتطوراً .

إن كل هذا قد تمّ وانجز في ظل الاحتلال ، أي أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تمكنت خلال العشرين عاماً الماضية ، من إعادة صياغة مجتمع فلسطيني كامل التكوين في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم وجود الاحتلال ، ورغم «جهود» أخرى معاكسة ، ورغم أن هذا المجتمع كان مغيباً عن ذاته الفلسطينية بحكم أشكال متعددة من السيطرة والتعبئة والثقافة والبرامج الدراسية استغرقت ما يقرب من أربعين عاماً .

وفضلاً عن ذلك فإن مثل هذا المجتمع المعياً بوعيه الوطني وبذاتيته الفلسطينية العالية والمتطورة من حيث جوهر ديمقراطيتها بعيداً عن أمراض العنصرية أو الطائفية أو الفئوية ، كان يتلقى على مدى العشرين عاماً الماضية كل انعكاسات المعارك التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية دفاعاً عن الكيانية الفلسطينية واستقلالها السياسي ، فيتمّ بفعل ذلك تعبئته وحشده .

وفضلاً عن كل ما سبق كان هذا المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقى كل أشكال الصلف والعنصرية والاضطهاد والاستغلال المتنوع على يد مجتمع مشبع بعنصرية فظة ومعلنة بل ويفتخر بها وكأنها علامة تقدم ! فهل يتمّ ، بعد كل هذا ، التساؤل عن مصدر انتفاضة ديسمبر أو التساؤل عن مقدار عفويتها أو تنظيمها ، أو التساؤل عن قيادة في الداخل وأخرى في الخارج ، فأى داخل هذا وأي خارج ، والنسيج واحد والفكرة واحدة والبرنامج واحد والتطلع واحد والعدو واحد ، فهل تنقطع الصلة وتغيب إن كان الأب الفلسطيني يعمل خارج الوطن ، بينما يتعلم الابن الفلسطيني أو يعمل داخل الوطن ؟!

كتلتان وخطaban :

إذا رغبنا باجراء نوع من المقارنة بين الكتلتين البشريتين المتصارعتين في «الأرض المقدسة» ، الفلسطينيين والإسرائيليين ، وذلك بهدف تقويم صلابة وقوة تحمل كل طرف في مثل هذا الصراع المفتوح ، فيماذا نخرج من استنتاجات ؟

الفلسطينيون : اضافة إلى ما سبق قوله حول تشكل الوعي الجماعي الفلسطيني ، يمكن القول إن الفلسطينيين قد تمكنوا من تحقيق عدد من الإنجازات تخص بنيتهم الداخلية ومشروعهم الوطني يمكن اجمالها على الشكل التالي :

١- سلامة البنية الاجتماعية ووحدةها :

رغم كل ما حل بهم منذ عام ١٩٤٨ ، والسعي الحثيث لالغاء وجودهم ، إلا أنهم تمكنوا ، وذلك كردة فعل جماعية ، من الحفاظ على ذاتهم عبر الحفاظ على منظومة من القيم والمعادن والتضامن الاجتماعي والتكافل الأسري ، بحيث كان ومازال مستعجن كليا أي خدش أو جرح لمثل هذه القيم .

وفي غياب الدولة والانتباه لكيان سياسي وطني ، لعبت الأسرة دوراً مركزياً في منع التفكك وفي صيانة حس اجتماعي عميق وأصيل ، بل إن الأسرة لعبت دوراً بالغ الأثر في دفع المجتمع ككل إلى الأمام من خلال حرص بلغ حدّه الأقصى بها يتصل بتعليم الأبناء تعليماً أكاديمياً يعدّ من أهل النسب في العالم مقارنة مع عدد السكان ، فتج عن ذلك أن التطور الاجتماعي قد نشأ دون الاخلال بسلامة البنية الاجتماعية ووحدةها كما وحدة قيمها . وفي الوقت نفسه فإن هذا المجتمع لم يشهد ، كما لا يشهد الآن ، انقسامات أو عداوات فئوية سواء ارتدت ثوباً طائفيّاً أو عنصريّاً أو طبقيّاً . والمدهش في الأمر أن المجتمع الفلسطيني كان يحتوي قبل نكبة عام ١٩٤٨ بعضاً من هذه الانقسامات على صعيد المدينة والريف مثلاً ، أو بين الأحياء والجهات والعائلات ، لكن مثل هذه الظواهر قد استمرت بالتقلص بعد النكبة إلى أن كادت تختفي ، فلم يبق منها غير النواذر غير المستساغة وذلك بحكم فقدان الأساس الموضوعي الذي ينتجها .

٢ - وحدة البرنامج والزعامة التاريخية :

خاض الفلسطينيون على مدى العشرين عاماً الماضية نقاشاً ديمقراطياً واسعاً تشعبت خلاله الآراء والطرق ، فتشكلت قوى وتنظيمات استناداً إلى هذا النقاش ، كما تشكلت خطوط تحفظ العلاقات الديمقراطية بين الأطراف ، فلا يسعى طرف للهيمنة على آخر أو قسره على اتخاذ موقف ، وربما يمود هذا إلى وحدة البنية الاجتماعية التي تعززت في المنفى . وقد انتج هذا في نهاية الأمر وحدة برنامجية متميزة تقوم على أساس برنامج الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ووحدة المواجهة ضد الخصوم والأعداء . وفي ظل هذه الوحدة البرنامجية تمكن الفلسطينيون ، المنفى والاحتلال ، من انتاج زعامتهم التاريخية التي تمثل قاسماً بينهم جميعاً . ويأتي مثل هذا التزاوج بين الديمقراطية السياسية والزعامة التاريخية ليمدّ مؤشراً إلى التطور الطبيعي الذي يشمل المجتمع الفلسطيني دون قسر أو أكراه فيمدّ نموذجياً بالفعل ، إذ مهما بلغ حجم التطور في مجتمع زراعي كالمجتمع الفلسطيني يبقى للفرد والزعامة دور أساسي فيه ، في الوقت الذي يظل الباب مفتوحاً أمام تأثيرات هذا التطور فتشكل القوى والأحزاب لتتجهّد وتسمى لتطبيق اجتهادها دون التعدي على حقوقها .

٣ - مشروعية وواقعية المنطق السياسي :

استناداً للميثاق الوطني الفلسطيني الذي يمدّ دستور الكيانية الفلسطينية ، فإن الحل الأمثل للمستقبل السياسي للأرض المقدسة يتمثل ببناء دولة ديمقراطية تشمل بعنايتها جميع الفلسطينيين على اختلاف طوائفهم أو انتماءاتهم الدينية ، وقد استمر هذا الحل يشكل حتى اللحظة مشروعيتهم التاريخية من حيث كونه يكفل الحق للجميع بالتعبير عن أنفسهم في مناخ ديمقراطي بعيد عن كل قهر أو عنصرية ، لكن ولاعتبار أن مثل هذا المشروع المستقبلي يتطلب بالضرورة إحداث تغيير أساسي في البنية العامة وفي الخريطة السياسية للمنطقة ، فقد اقترح الفلسطينيون على خصومهم مخرجاً للأزمة يقوم على أساس إقامة دولتين في فلسطين إلى أن تتوفر ظروف ملائمة لإقامة الدولة

الديمقراطية في كل فلسطين ، وذلك بما يشير إلى استمرار انطلاقهم من أسس ديمقراطية ، رغم العدوانية الشرسة للطرف الآخر ، وما جرّه عليهم من نكبات ، وذلك بما يكشف أساس تكوينهم السيكلوجي - السياسي .

الإسرائيليون .. وحدة الغيتو :

رغم الحضور البارز لدولته إلا أن المجتمع اليهودي في الأرض المقدسة لم يخرج أبداً عن بنية وسيكلوجية الغيتو المعزول والمحاصر بالعداء والكراهية والخوف والذي عاش به اليهود في كل مواقع شتاتهم لآلاف السنين . ورغم تأسيسهم لبناء ديمقراطي علماني على المستوى السياسي - الثقافي ، حيث يحكم المجتمع على أسس الديمقراطية الليبرالية ، التي تكفل للفرد اليهودي حرية التعبير والاختيار والسفر والهجرة . . الخ ، غير أن هذا المجتمع لم يستطع حتى الآن انتاج وحدة ثقافية وبنية اجتماعية تقوم على تجانس وتكامل العناصر المكونة لها ، بل إن كل ما استطاع هذا المجتمع انتاجه هو وحدة العداء ووحدة الخوف من الخطر الخارجي بما يتضمن ذلك من انعدام كل أساس للتعامل المفتوح مع المناخ المحيط بهذا المجتمع .

إن هذا المجتمع عاجز فعلاً حتى الآن عن انتاج غير العداء ، وبالذات ضد الفلسطينيين والعرب ، وبالتالي عاجز عن امكانية التوافق والتفاهم والتسوية ، وأعجز عن انتاج حل وسط للصراع القائم ، إذ كل ما يمكنه انتاجه هو الحرب والقمع والموقف العنصري ، ولا مجال إطلاقاً لغير ذلك ، إلا إذا توفرت امكانية واحدة تتمثل بكسر قدرته على مثل هذا الانتاج الفاشي واجباره على الانصياع بالسير نحو الحل الوسط .

ونعتقد أن الأهمية - الأساس لانتفاضة ديسمبر تتمثل بهذا الدور بالذات ، وذلك من خلال طرحها العملي لمثل هذه الامكانية من خلال تجييش وحشد كل المجتمع الفلسطيني ، فيتجل كقوة مواجهة حقيقية وفاعلة تفتح أفقاً يجر المجتمع اليهودي على الامتنال للحل الملائم .

قراءة في المعطيات :

في مقال له يرى وزير خارجية اسرائيل الأسبق ، العمالي ابا ايبان : «إن القضية المركزية بالنسبة لاسرائيل ليست القضية الفلسطينية ، وإنما مصير اسرائيل كدولة وكمجتمع» (نيويورك تايمز ٢٨/٢/١٩٨٨) . وفي واقع الأمر إن هذه الفكرة بالذات هي التي تحكم الخطاب السياسي الإسرائيلي بشتى تلاوينه ، ومثل هذه الفكرة تبرز بمجرد التفكير أن الفلسطينيين يملكون العديد من الخيارات مهما ساء بهم الحال أو مهما أخطئ بهم من خسائر ، بينما لا يملك الإسرائيليون إلا خيار العدا . والخطاب السياسي الإسرائيلي برمته ينطلق في تقسيمه للانتفاضة ديسمبر من اعتبار أنها تمثل استراتيجية فلسطينية جديدة ، ليس لدى اسرائيل من رد عليها غير الإجراءات العقابية التي أصبحت استراتيجية بذاتها بل أن تكون وسيلة أو خياراً ضمن خيارات أخرى . وفي المقابل فإن قراءة سريعة للأدبيات السياسية التي تصدر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة توضح ما يلي :

- ١ - تنطلق الانتفاضة من اعتبار أن الصراع مع الإسرائيليين مفتوح وطويل المدى .
- ٢ - لا تراهن الانتفاضة على تحقق انتصار سريع وحاسم .
- ٣ - تعمل على مراكمة مصادر القوة وفي أساسها وحدة الشعب .
- ٤ - تعمل على إبراز ديناميكية معينة في مقابل إبراز مأزق العدو .
- ٥ - تعمل على رفع كلفة الاحتلال لتدفع العدو باتجاه وحي مأزقه .
- ٦ - تعمل على تفريغ سلطة الاحتلال (الإدارة المدنية) من دورها وكوادرها وموظفيها وشرطتها كطريق لالغاء سلطة الواقع واستبدالها بسلطة اللجان والمجالس الشعبية .
- ٧ - تتجه للتركيز على دور الريف لما يشغله من دور أساسي في الصراع على الأرض مع المستوطنين .

٨ - استمرار السعي لتدعيم وحدة الشعب .

والنتيجة العامة لكل ذلك هي استمرار اتساع دائرة النار . ويطرح الكاتب الإسرائيلي يوثيل ماركوس القضية على الشكل التالي فيتساءل : «أين العقل اليهودي ؟

إذ لا توجد خيارات كثيرة في الوضع الذي نشأ (أي بعد الانتفاضة) ، فأما إن نستخدم عقلنا أو نصعد استخدام القوة ، واستخدام العقل إنما يعني أن نفهم أن الوضع الحالي يعتبر مستحيلاً ، ويقتضي البحث عن حلول من خلال الحوار والتوصل إلى حل وسط» .

وهنا السؤال : هل أن الصراع يتجه نحو الحل الوسط فعلاً ؟

الحل الوسط .. دائرة انتاجه :

في واقع الأمر أن التسوية بمعنى الاتفاق على حل وسط فلسطيني - إسرائيلي ، لم تزل فكرة بعيدة عن أن تجد الصدى الحقيقي في المجتمع الإسرائيلي ، فكل شاغل هذا المجتمع كما قال إيبان هو حماية نفسه وفرض برنامجه وليس الاتفاق على حل ، من هنا فإذا صرفنا النظر عن التمنيات لدى بعض الصحفيين الإسرائيليين أو الذين يخوضون معارك داخلية لصالح أحزابهم واتجاهات صحفهم ، فما زال أساس التفكير الإسرائيلي بشأن «الحل الوسط» هو الحل الصهيوني النقي القائم على الاحتلال والتوسع والإبادة في حده الأقصى ، إلى درجة أن «يديعوت احرونوت» لا ترى تفكيراً سائداً في إسرائيل الآن بشأن الحل يخرج عن اختيارين لا ثالث لهما : فأما الترحيل (الترانسفير) ، وأما إقامة سور ضخمة تحكم الاغلاق حول الأراضي المحتلة يعزلها كلياً عن العالم .

وفي رأينا أن مجتمعاً كالمجتمع الإسرائيلي لا يمكن أن يتغير أو يلين بغير كسر أساس وجوده وهو قانون التوسع أولاً حتى يصبح ممكناً الوصول إلى حل وسط .

وفي رأينا أن القوة الفلسطينية المتصاعدة هي القادرة إذا ما تعمق الدعم والإسناد لها على كسر وإلغاء المجال الحيوي الأساسي للكيان الإسرائيلي وهو التوسع والإستييطان .

إن استمرار وتعمق الانتفاضة قادر على دفع الجيش والكيان الإسرائيلي نحو حرب استنزاف لا تنتهي ، وقد دُفعاً إليها فعلاً ، وبالتالي إلغاء استراتيجية التوسع ، ولا يكون أمام الكيان من خيار غير البحث في الصيغة الحقيقية للحل الوسط .

إن وزير الدفاع السابق اسحق رابين يرى «إن الانتفاضة قد أصبحت امتحاناً

للإرادات» وهذا صحيح إلى أبعد الحدود ، ويناشد راين جمهوره الإسرائيلي قائلاً :
«إن مثل هذا الامتحان يتطلب المثابرة والصبر والإيمان بأننا على حق» .

هو امتحان إرادات فعلاً ، ومن يملك المثابرة والصبر والإيمان بحقه هو من يفرض إرادته ، هذه هي المسألة ، وهي رهاننا . أما بشأن صيغة الحل الوسط فلدينا نموذجان للتفكير بالحل الوسط ، الأول فلسطيني صاغه الأستاذ وليد الخالدي ، والثاني إسرائيلي صاغه الباحث إفي بلاسكوف ، والنموذجان يوضحان آفاق الحل الوسط المنشود :

يقول وليد الخالدي في بحث نشره مؤخراً في مجلة «Foreign Affairs» الأمريكية ، وموجهاً حديثه للإدارة الأمريكية : «إن تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تكون ذات أثر حاسم في حركة السياسة العربية ، والوجهة المقبلة لنظام الدول العربية السياسي كله ، فهذه التسوية يمكن أن تؤدي ، بما في ذلك من غرابة ظاهرة ، إلى تدعيم منطق الدولة ، وهذه النتيجة قد تؤول بدورها إلى نموذج بديل لما هو موجود» .

أما بلاسكوف فيستخلص نتيجة مهمة في كتابه المهم «الدولة الفلسطينية - فحص الخيارات» ترجمة د. أحمد العلمي ، جمعية الدراسات العربية ، القدس) ، يقول :
«إن الزمن لا يدور في صالح إسرائيل ، عليها أن تتفهم إن من مصلحتها أن تتخلص من هذا العبء بشرط أن تنظم الأمور لضمان أمنها ، أن هذا سوف يحتوي على ضمانات وتأكيدات من الولايات المتحدة أنها مستعدة للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل على العالم العربي ككل» .

إذن يتفق الباحثان ، الفلسطيني والإسرائيلي ، إنه من غير الممكن أن يكون هناك حل وسط في صراع الشرق الأوسط دون أن تصنعه إرادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فهل يتجه الواقع نحو ذلك ؟

بشكل عام نقول إنه لا شك إن واشنطن معنية أكثر من أي طرف آخر بتطورات الصراع في المنطقة ، لكننا نقول أيضاً أن واشنطن معنية أكثر من أي طرف آخر بخنق انتفاضة ديسمبر ، ليس لأنها تشكل تهديداً حقيقياً للكيان الإسرائيلي ، فهذا الكيان في

نهاية الأمر لا يشكل أكثر من جزء من الرؤية الأمريكية الشاملة للمنطقة . إن ما يهم واشنطن هو النظام الذي تمكنت من بنائه على مدى الأربعين سنة الماضية ، والأخذ بالتجلي الآن بعد حرب الخليج . إذن فالسؤال الأساسي هو : هل يشكل الحل الوسط الفلسطيني - العربي - الإسرائيلي ، خرقاً لهذا النظام أم جزءاً من سياقه العام ، هذه هي المسألة ، وتقديرنا أن الاختيار الثاني هو ما يجري تفصيله ، إذ أن استقرار المنطقة هو جوهر تلك الرؤية الأمريكية وجوهر مصالحها الشاملة .

الفصل الثالث

تفكير جديد .. قول ما لا يقال

أهم ما يميز القضية الفلسطينية حيويتها الدائمة ، استمرارها الذي يتطلب دائماً التفكير بالحل ، أي نقلها من مستنقع الصراع الدائم إلى مستوى التفكير العملي . وقد حقق الفلسطينيون في الخمس عشرة سنة الأخيرة نقلة نوعية بتفكيرهم السياسي وبمعالجتهم لشأن المستقبل السياسي «للأرض المقدسة» التي هي محل نزاع دائم بين كل الكتل والقوى ، على مدى التاريخ ، كما في التاريخ المعاصر .

حين نشأ التفكير السياسي الفلسطيني المتصل بموضوعة التسوية أي الحل الوسط بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين ، أي تقاسم الأرض والوجود ، شكّل مثل هذا التفكير اختراقاً لقبم «مقدمة» ، هدماً لثوابت لا يستهان بها لدى الفلسطيني العادي المشيع حتى الاستشهاد بفكرة التضحية من أجل أرض فلسطين المقدسة .

وقد وقف رجل وحيد ، منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن ، يكتف في قراره حالة شعب ، ضد طوباوية فلسطينية ، وضد استعلاء موروث ضد «يهود خير» . لقد وقف يأسر عرفات وحده ليدافع عن النقطة النوعية في الوعي الشعبي العام ، نقلة الحل الوسط ، أسسها وقادها وشكّل لغتها وخطابها السياسي .

والآن يصل الوعي إلى مفصل جديد ، باختباره ودون ضغوط أو ارتباطات . الآن يصل الوعي الفلسطيني إلى نقطة خطيرة ، لكونها تمسّ المصالح كلها ، مصالح الشرق ومصالح الغرب .

فمنذ زمن قديم وإلى الآن ، يعرف الجميع أن أرض فلسطين ، هي نقطة التقاطع الوحيدة في العالم كله بين كافة القوى المسيطرة .

إن الشعوب التي تحيا في هذه المنطقة الاستراتيجية تنقبل يوماً بعد يوم الفكرة البسيطة - المعقدة ، بأن يكون لليهود دولة حرة مستقلة في منطقة الشرق الأوسط ، دون أن تكون مضطرة لحماية مفروضة من هذه القوة الدولية أو تلك ، ودون أن يكون وجود هذه الدولة الحي والحرم والمستقل ، مدخلاً لصراع بين القوى العظمى ، بل يكون مدخلاً لاتفاق بين القوى العظمى ، كما يتمثل الآن في البحث الجاري بين القوى الدولية ، لصياغة التكوين السياسي لمنطقة الشرق الأوسط عبر فلسطين .

نقول بلا جدل كثير أن الفلسطينيين قد حققوا نقلتهم النوعية هذه ، وأن العرب

يتبعونهم لتحقيق ذلك ، فهل يحقق اليهود نقلتهم النوعية ؟
هذا هو السؤال .

السؤال هو : منذ مبادرة الرئيس المصري أنور السادات ، ومنذ معاهدة كمب ديفيد التي بذل الأميركيون الكثير من أجل إنجازها ، ومنذ تراكم التقبل العربي لحقيقة الوجود اليهودي الكيان في فلسطين ، وذلك بفضل البراغمية الفلسطينية المشهود لها . . هل صاغ اليهود حقيقة وجودهم العملي ؟ هل صاغوا حدود وجودهم السياسي بشكل مقبول ومتزن ومتوازن وقريب إلى التكوين السيكلوجي العام للمنطقة ؟

نحن نقول إن الوجود السياسي لليهود مقبول لنا ومرحب به . نقول : فلنضع حداً إذاً للخوف اليهودي الغيتوي ، ولنصغ بنيةً سياسيةً للشعب اليهودي الشقي ، حرّة ومقدامة وديمقراطية فعلاً ومستقلة ، دون أن تكون مستغلة ودون أن تكون مستغلة ، دون أن تكون حاكمة ودون أن تكون محكومة ، أي دون أن تكون استيطانية واستعمارية ومحتلة وما يترتب على ذلك من استخدام فاشي للسلطة .

نقول : ليحقق اليهود دولتهم وذاتهم الحرية المستقلة في فلسطين . وأيضاً ، فليحقق الفلسطينيون دولتهم وذاتهم الحرية المستقلة في فلسطين .

هذه هي المعادلة . . بسيطة وواضحة ودون التباسات . نحن نعتز بهم ، وهم يعترفون بنا ، ولتصاغ الهياكل والبنى والتشريعات لكي يلغى الخوف كلياً بين الدولتين ، ولتُفتح الأبواب كلها أمام انفتاح حقيقي بين الشعبين بعيداً عن كل إكراه وبعيداً عن الحروب التي أصبحت مفرغة (حرب لبنان ١٩٨٢ مثلاً ، أليست غير عبث أدى إلى الحلقة المفرغة التي تدور بها إسرائيل اليوم ١٩) .

الأفق :

لو صرفنا النظر عن لغة التعبته وهو ما يجب أن نفعل ، نقول : نعم لسنا جبابرة بشكل مطلق كما أشار التراث العربي ، لكننا جبابرة بما فيه الكفاية لكي تستمر الحرب بكل أشكالها بين الفلسطينيين واليهود ، وليست الانتفاضة غير أحد الأشكال . ونقول

بوضوح أن السيكولوجيا الفلسطينية - العربية قادرة دوماً على إنتاج أشكال جديدة من القتال ، أي أن فكرة القتال ثابتة في وعي كل فلسطيني طالما لم يتأسس كيانه واستقلاله وحرية فعله في إطار دولته .

وإن كان هناك أحد يعرف هذه السيكولوجيا ، ويعرف منطقة الشرق الأوسط ، فهم صانعو القرار السياسي في الغرب ، فكل الدوائر والمؤسسات في المجتمع الغربي تدرك حاجة العديد من الكيانات القائمة إلى أسس الوجود الحقيقي . والفلسطينيون كما أصبح معروفاً لا يعملون إلى بناء كيانهم على حساب كيانات أخرى . الفلسطينيون يقولون : لنترك كل ما هو قائم قائماً ، ولننشأ إلى جانب هذه الكيانات القائمة كيان جديد يضم الأماني ونوازع التضحية والفداء الفلسطينيين .

انهيار الرهانات :

لأننا نريد الخروج من حالة التمرس القائمة بيننا وبين اليهود ، فإننا نجري مثل هذه المراجعة لمجموع الاستنادات والحجج والرهانات النظرية والسياسية التي تأسس وبنها وتطور وعينا على أساسها .

وإذا أردنا أن نكون مخلصين لفكرة الخروج من التمرس والجمود الحالية فعلى الخصم أن يقيم مثل هذه المراجعة ، وأن يسقط من حسابه فعلاً الحجج والرهانات المثالية التي أسقطها الواقع .

وإذا كنا نقول في الماضي أن كل فلسطين لنا ، فقد كان الإسرائيليون يقولون أكثر من ذلك بكثير .

وإذا كان تفكيرنا المثالي السابق يقرودنا إلى فكرة طرد اليهود من فلسطين ، فقد مارسوا هم فعلاً هذه الفكرة ، فطردونا من أرضنا وفرضوا استعماراً استيطانياً لا مثيل له تقريباً .

وإذا كنا نقول باستحالة التعايش ، هم عمقوا العداء بالممارسة اليومية . وإذا كنا نقول بالخيار العسكري العربي لتحرير فلسطين ، هم مارسوا التوسع في

أكثر من دولة عربية واحتلوا مدناً وعواصم .

لكن السؤال هو : إلى أين انتهى كل ذلك ؟

إن هذا هو ما نعينه حين نشير إلى انهيار الرهانات المثالية لدى الطرفين ، فلا نارس بالتالي تكتيكاً أو تحايلاً أو ذرأاً للرماد في العيون ، بل أن هذا هو وعينا الجديد نقدمه للعالم ، فتملك الجسرة لكي نعلن أن رهاناتنا القديمة قد سقطت كما هي رهانات الخصم التي انهارت أيضاً ، لكنه يصّر على أن لا يرى ذلك .

فلسطين وإسرائيل :

في واقع الأمر أنه حين أنشئت دولة إسرائيل كان قد رُسم لها أن تكون قناة السيطرة الغربية الرئيسية على منطقة الشرق الأوسط ، أو المنطقة العربية بالتحديد ، وقد هُيمت لهذه القناة كل الوسائل لتلعب هذا الدور على مدى أربعين عاماً ، لكن واقع الأمر يقول أيضاً أن شيئاً من هذه الأهداف لم يتحقق ، إذ تبين للغرب الآن ، والأوروبي منه بشكل خاص أن الأداة أصغر من حجم المهمة ، بل أن إسرائيل تتحول أو تحولت لدى البعض الأوروبي إلى عبء ، وإلى مشروع قليل الجدوى ، وأصبحت المهمة هي كيف يمكن للغرب أن يُبقي الدولة الإسرائيلية ، وبعيداً عن المهام المثالية التي سقطت .

نقول : نعم ، وكما تصوّر الغرب في البدء ، أن فلسطين هي البوابة الوحيدة إلى المنطقة العربية (وأهم دليل على ذلك هو معاهدة كمب ديفيد مع مصر التي منعت العبور من مصر إلى المنطقة) .

إن فلسطين هي البوابة الوحيدة للغرب إلى المنطقة ، لكنها فلسطين التي تشكل جزءاً من النسيج العام للمنطقة ، وليست المعادية لها ، التي تحاول أن تقلب وعيها وتاريخها ومزاجها وحتى إلى إسرائيل الدولة ، فإن المدخل الوحيد لها للتعايش وإلى أن تصبح جزءاً من نسيج المنطقة كما كان اليهود على مدى تاريخهم ، هو فلسطين الدولة العربية .

إن ما نطرحه على الإسرائيليين هو مشروع العقل الواقعي ، مشروع التعايش ،

ولدينا الشجاعة لنعلن هدفنا بالتداخل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، بل لنقدم ، اليهود الإسرائيليين إلى الأمة العربية بالصورة التي يجب أن يُقدّموا بها ، بعيداً عن العداوة والخوف والاحتلال ، وبعيداً عن الرهانات غير الواقعية المستندة في جانبها الثقافي إلى وعي توراني ملتبس وغير صحي لكلا الشمين .

فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية :

في ظل الانقلاب الحاصل في ميزان القوى الدولي ، وما نشهده من تعديلات أساسية في الجغرافيا السياسية للعالم هل يبقى هناك قوة أو دولة أو طرف لا يسعى إلى التجاذب والتفاهم والانسجام مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن كل خطاب سياسي عكس ذلك ليس غير عبث ودولة فلسطين التي ستنشأ لا تسعى إلى العبث أبداً لأن مشروع قيامها بالأصل هو مشروع واقعي يقوم على التفاهم والوفاء والحل الوسط مع الخصم .

إن الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها الثقافي والحضاري تشكل مصدراً رئيسياً لبناء الأجيال في الكون كله ، بها في ذلك أجيال خصوصها الذين يراجعون الآن كل قيمهم ومثالياتهم وخطابهم النظري ، فهل يعقل أن يعمد طرف سياسي في أي جزء من الكون أن يناصب هذا المصدر المهيمن العداوة المطلق إلا بقدر مناصبة هذا المصدر العداوة له ؟

لقد قيل في حكمتنا الشعبية أن الله لم يره أحد ، لكن الجميع عرفه بالعقل ، أي بالمنطق الواقعي المحدد .

إن ما نريد أن نقوله بوضوح أنه بما أن فلسطين الدولة هي المدخل الوحيد الثابت والمستقر إلى منطقة الشرق الأوسط فإن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة لترى ذلك ، وتسقط بالتالي من حسابها رهاناتها المثالية ، وهي التي صنعت للعالم مدرسة براغماتية نموذجية .

فلسطين والأردن :

لعل من أهم ما يشير إلى الواقعية السياسية والنطق العقلاني الذي يتمتع به الفلسطينيون ومثلهم منظمة التحرير الفلسطينية ، هو تلك العلاقة الصالحة للنشوء بين فلسطين والأردن . فلا نغالي إذا قلنا أن الأردن فلسطيني الميل والسكان والاقتصاد والثقافة والجغرافيا والتاريخ وإذا كان الفلسطينيون قد ناضلوا على مدى العقود السابقة لتصبح ما اعتبروه خاطئاً في البنية السياسية العامة ، فإنهم يتجهون الآن للنظر في تشكيل علاقة قائمة على استقلال ذاتي للأردن وفلسطين ، يُنسج من خلالها شكلاً كونفدرالياً يجمع بين دولتي فلسطين والأردن ، وذلك انطلاقاً من احترام كل ما هو قائم والامتثال عن المس به .

إن الهيكلية السياسية المرشحة للنشوء والارتقاء بين فلسطين والأردن يمكن أن ينظر إليها من قبل مراكز صنع القرار السياسي الدولي ، على أنها يمكن أن تشكل نموذجاً لخريطة سياسية في المنطقة أكثر تماسكاً وديمومة ، فلا يظل الضعف البنوي عامل تهديد يمكن أن يعصف بالكيانات السياسية القائمة . كما لا يشكل ذلك عامل قوة يمكن أن يهدد الكيانات المحيطة .

إن نسيجاً سياسياً يمكن أن يجمع بين ملكية دستورية وبين ديمقراطية ليبرالية نعتبر أن الشعبين الفلسطيني والأردني قد ارتقيا من حيث تكوينهما السياسي - الثقافي إلى درجتها ، إن نسيجاً كهذا يشكل بلا أدنى شك طريقاً جديداً وعملياً قد يخرج منطقة الشرق الأوسط من التهنك والضياح السياسي المنتشر فيها ، فضلاً عن الفردية المطلقة وديكتاتورية الأحزاب الفاسدة إلى كل أساس موضوعي لوجودها .

خريطة سياسية أكثر تماسكاً وديمومة :

كما هو معروف فإن الخريطة السياسية القائمة في المنطقة العربية قد قامت على أساس التفاهم البريطاني - الفرنسي في بدايات القرن الحالي ، وقد رسمت الخطوط بحيث يمكن التغلب على نقاط الضعف والقوة في هذه الخريطة ، وقد شغلت أرض فلسطين

في الخريطة محوراً رئيسياً جرى على أساسه اقامة كيانات والغاء أخرى .
إن الرياح السياسية التي تمصف ببعض هذه الكيانات بين الحين والآخر (لبنان مثلاً)
والاحساس بالتهديد والخوف العميقين لدى البعض الآخر (اسرائيل مثلاً آخر) ، يحتم
في تقديرنا اجراء مراجعة أكثر توازناً واتزاناً وموضوعية للخريطة السياسية القائمة .
وكما كانت فلسطين محور خريطة بدايات القرن ، فهي ستكون في تقديرنا محور
خريطة نهايات القرن .

إن التفكير الاستراتيجي القائم على النظر إلى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي - الاسرائيلي ، لا بد له أن ينظر إلى هذه المسألة بكل العناية المطلوبة .
إن حل القضية الفلسطينية بإبراز الكيانية الفلسطينية إلى الوجود العملي ، وتشكيل
نسيج بينها وبين الكيانية الأردنية ، وفتح الباب أمام تعايش وتقارب مع الكيان
اليهودي ، لا يمكن إلا أن ينتج نسجاً جديداً وأن كان هادئاً للبيئة السياسية القائمة في
المنطقة ، هذه البنية المرشحة دائماً لانتاج حروب وصراعات لم يعد العالم يتقبلها .

الانتفاضة والحكومة الفلسطينية :

طرحنا منظمة التحرير الفلسطينية منذ زمن فكرة انشاء حكومة فلسطينية في المنفى
تتولى خوض غمار المعركة السياسية الناشبة حول المستقبل السياسي لأرض فلسطين ،
وكسعي لكسر الفيتو الذي تواجه به منظمة التحرير في الغرب . ورغم أن مراكز صنع
القرار الدولي لم تلتفت باعتهاء إلى مثل هذه الفكرة ، وربما رهناً على أن الانتفاضة
الفلسطينية التي خلقت مجالاً حيويّاً لبعث فكرة الحكومة ، سرعان ما يتم اجهاضها
واحتراؤها . لكن الانتفاضة مستمرة ومتصاعدة ، بل أصبحت عصيّة على الكسر ،
ولا بدّ بالتالي من التسليم بأهدافها .

من هنا تكتسب فكرة الحكومة من جديد أهمية استثنائية ، وهو ما يجدر بالغرب
تشجيعه ، فيأدر إلى الاعتراف بها حين تشكيلها ، فيساهم بذلك بكسر حلقة العنف
الدموي ، ويضع منطقة الشرق الأوسط أمام مرحلة جديدة تقوم على استتباب أمن كل

الدول فيها والاعتراف المتبادل وحسن الجوار فينتهي العالم بذلك من احدى أزماته التي انتهت إلى طريق مسدود بفعل العنف المتبادل الذي لم يعد ذو جدوى لأي من الأطراف الفاعلة .

الفصل الرابع

الديمقراطية في كونفدرالية «الأرض المقدسة»

يسود اعتبار عام لدى مراكز القرار الإقليمي والدولي إن قيام دولة فلسطين قد يشكل انقلاباً في بنية سياسية - اقتصادية راسخة في منطقة الشرق الأوسط .

ويسود اعتبار دولي وإقليمي إن قيام كيان فلسطين السياسي واكتسابه للشرعية الدولية قد يشكل في ذاته إلغاءً لكيانات تشكلت وحازت شرعيتها الدولية منذ المنتصف الأول للقرن العشرين . والاعتبار نفسه قد يرى أن الاستقلال الفلسطيني قد يشكل بذاته نقضاً لاستغلاقات قائمة .

وفي الوقت نفسه يسود اعتبار ، وإن كان باطنياً ، إن قيام الكيان الفلسطيني بعاصمته القدس بشكل انتقاصاً لأدوار أو لخصص كيانات قائمة .

وللمجموع هذه الاعتبارات ، يحدث أن تلتقي إرادات متعارضة أو متناقضة شكلاً أو مضموناً عند نقطة تقاطع رئيسية تستند على ضرورة رفض قيام هذا الكيان العتيد !

فسأل : هل مثل هذه الاعتبارات سليمة فعلاً ، أم أنها بحاجة إلى إعادة فحص وتشخيص ؟

ولكي ننقل المسألة كلها من دائرة النوايا إلى الواقع . كذلك لكي نقض ما يدعى حول قدرتنا الفلسطينية على التلون ، أو على خلط الألوان سعيًا وراء مصالحنا الخاصة جداً ، نريد أن نحدد فيما يلي الإشارات أو النقاط التي يجب تحديدها بوضوح وصراحة غير معهودة في الخطاب السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط بكل تناقضاته :

أولاً : نحن نثق قبل كل شيء بحقائق الواقع ، ولعل أولى هذه الحقائق إن كل ما هو قائم في منطقة الشرق الأوسط هو قائم فعلاً ، وغير قابل للنفي أو الإلغاء ، وذلك بحكم معرفتنا أن الحرائط السياسية لا تتكون إلا على أساس معطيات تشكلها بنية عامة تثبتت لميزان قوى دولي يشمل عصراً كاملاً من المصور غير قابل للنقض إلا في حالة انقلاب العصر نفسه وموازينه ومعطياته .

ثانياً : نقول بلا التباس أننا نستطيع كفلسطينيين أن نرى أن مسارنا الذاتي ، فضلاً عن ميزان القوى الدولي الذي انتجته الحريين العالميتين الأولى والثانية ، فضلاً عن حالة التنافس التي كانت سائدة على المستوى الإقليمي ، وخصائص السيطرة والتحكم التي هي سمة كل المصور ، كانت لا تسمح لنا في ذلك الوقت ، بأن نشكل كياناتاً

السياسي وتعييننا الذاتي عن وعينا وثقافتنا الخاصة ، مع أننا نعتبر في الوقت نفسه إن كثيراً ، بل معظم الكيانات السياسية التي تشكلت في ذلك الزمن ، وعلى رأسها الكيان الإسرائيلي لم تكن مهيئة لذلك من حيث تبلور عناصر الوحدة التي لابد منها لانتاج أو إعلان كيان سياسي .

لكننا نقول إن خطاباً سياسياً من هذا النوع قد مضى عليه عهود طويلة ، وإن الكيان الذي لم يكن مؤهلاً في زمن سابق قد أصبح مؤهلاً الآن أكثر من ذي قبل ، أو أنه أصبح مؤهلاً بالفعل لا بالقوة ، بحيث نستطيع أن نرى الآن أن الخريطة السياسية التي تشكلت على قاعدة التقاسم الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط قد استطاعت أن تنتج فعلاً ذاتيات متعددة تملك استقلالها ، فيمكننا أن نرى ذاتاً لبنانية ، وأخرى سورية ، وأخرى أردنية ، وأخرى إسرائيلية ، وحتى إماراتية . . الخ .

ونحن لا نرى في ذلك أي ضرر أو انتقاص لأن ما يشغلنا فعلاً هو الواقع وليس الفكرة أو المثال أو الأيديولوجيا أو الحلم .

ثالثاً : نحن نرى أن التشكيل السياسي الذي بُني في أواخر الأربعينات في المساحة الجغرافية الشاملة لصفتي النهر المقدس (نهر الأردن) وحتى شواطئ البحر المتوسط المطلة على ميزان القوى الدولي في أوروبا ، كان تشكيلاً قريباً من منطق الواقع ، وذلك رغم كل المجافاة للموسم الواقع حينذاك ، بل نرى إن هذا التشكيل السياسي لم يكن يسمح ببنية ثالثة مضافة إلى البنيتين اللتين أقيمتا في ذلك العهد ، وذلك رغم إقرار الشرعية الدولية بإقامة هذه البنية الثالثة (قرار رقم ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧) .

رابعاً : لا نقول إن سكان هذه «الأرض المقدسة» (Holy Land) [ونستعمل هذا التعبير في مدلوله المسيحي وليس في مدلوله الصليبي] ، قد تواطأوا مع واقع قائم ، بل هم حاولوا التكيف والتعايش مع واقع مفروض تصعب مقاومته حينها مع إن مقاومته لم تمت أبداً . ونقول أيضاً أنه حتى حين جرى «تجديد» هذا الواقع الذي قام ، وذلك بإحالة قسم من «الأرض المقدسة» التي أوكلت إلى الكيان الأردني ، وإلى الدولة المصرية ، إحالتها إلى الكيان الإسرائيلي (٥ حزيران ١٩٦٧) ، فقد كرر هؤلاء

السكان، سكان «الأرض المقدسة» المحاولة مرة أخرى ، بأن جربوا التكيف والتعايش مع الكيان الجديد الذي توسع والحكم الجديد الذي امتد ، بل نقول ، ولا ضمير في أن نقول ذلك لأنها دلالة على عمق كثيف في الإيمان بالحق المغيب ، إهم - السكان - قد استساغوا تحولاً في بنيتهم الاجتماعية - الاقتصادية - وإن كان تحولاً اغتصابياً - كي تنسجم مع البنية الاجتماعية - الاقتصادية المتطورة في الكيان الإسرائيلي وقد استمر ذلك زمناً يزيد عن عشرين عاماً .

خامساً : نضيف أيضاً ، وبصراحة غير معهودة في الخطاب السياسي السائد في الشرق الأوسط ، إهم - سكان «الأرض المقدسة» - قد بذلوا جهداً خارقاً ، رغم عسف ظاهر ، وذلك لكي يكونوا - هؤلاء السكان - جزءاً من الصيغ والبنى التي تم فرضها .

وهم لم يتركوا شكلاً من أشكال الانسجام مع هذا الواقع المفروض إلا ومارسوه علناً ، بدءاً من المشاركة في المؤسسات التشريعية وانتهاءً بالمشاركة في المؤسسات التنفيذية ، فضلاً عن الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

سادساً : ونقول أيضاً وبذات الصراحة غير المعهودة ، إن الجزء الآخر من هؤلاء السكان الذين جرى تهجيرهم إلى الصحراء العربية وإلى الكيانات العربية الأخرى ، رهاناً على امكانية استيعابهم وضمهم في المحيط ، قد امتثلوا هم أيضاً لحالة الإلتحاق التي نشأت ، فبذلوا جهداً فردياً وجماعياً خارقاً فعلاً ليكونوا كويتيين أو لبنانيين أو عراقيين أو سوريين أو سموديين . . الخ . وقد ناضلوا بشراسة غير عادية ليتنسبوا انتساباً محكماً بهذه الكيانات ، فيحصلوا جنسياتها ويكونوا مواطنين مخلصين لها ، بل نضيف أن نخبة هؤلاء الذين حلوا منذ شبابه الأول ، تطلعات عليا ، قد تأهلوا ورغبوا وعملوا للاندماج في كيانية عربية قومية مفترضة ، فشكّلوا نخبة مثالية وأحزاباً هلامية طرحت مشروع وحدة قومية لأرض وكيانية تمّ تفتيتها على قاعدة انهيار امبراطورية إسلامية تركية ، لكنهم انخرطوا بحلم يطمح لاستعادة دولة عربية واحدة خرجت من الجزيرة العربية قبل ما يقرب من خمسة عشر قرناً ، فالتحقوا بالفكرة والمثال والنموذج كمحاولة للقفز عن غياب كيانية ذاتية خاصة .

سابعاً : في الوقت ذاته نرى أن الشتات الفلسطيني في الكون سعى فعلاً ومخلصاً ليكون الفلسطيني أمريكياً في الولايات المتحدة أو كندياً في كندا وبرازيلياً في البرازيل أو تشيليّاً في تشيلي أو حتى نيجيرياً في نيجيريا ، لكننا نرى الآن أن جميع هؤلاء يعودون إلى فلسطينيتهم وكيّنونتهم الأولى أو إلى ذاتيتهم الخاصة مطالبين باستحقاقاتهم ، ولعل الأدلة على ذلك لا تحصى .

ثامناً : ودون أن يكون هناك وجه للمقارنة ، فقد كاد البولندي اليهودي أن يصبح إسرائيلياً ، وكذلك المصري اليهودي والمغربي والحشي . وما نلاحظه في الواقع ونستطيع أن نعلنه أن هؤلاء جميعاً قد تحولوا إلى إسرائيليين فعلاً ، أي تمكنوا في مجموعهم من صياغة كيّنة موحدة في دولة .

تاسعاً : لقد تعددت محاولات الانسجام مع المنفى ، وقد انقضت أجيال وهي تسعى لتحقيق انسجاماتها المتفرقة ، لكن المنفى كله قد عاد إلى الفكرة - الوطن ، الفكرة - الكيان ، فكرة التعبير الحر والمستقل عن الذات في دولة .

عاشراً : وأدهى من كل ذلك ما نراه في هذه اللحظة ، فالإسرائيلي يعلن أنه لا يرغب بمواطنة هذا الفلسطيني - الإسرائيلي ، فيسعى لإلغاء مواطنته وطرده من انسجاماته المديدة السابقة ، وحتى من تواطؤاته ، (رجال سياسة ومتقنين ونخب وطوائف تطرد الآن أو تعزل وتحاصر لتجبر على الخروج من الكيانية الإسرائيلية وأحزابها - العمل ، حيروت ، ميبام .. الخ) .

حادي عشر : إن كل هذه السنوات ، كل هذه الأجيال تندفع الآن لتنخرط في هجوم موحد ، كتلة وكيانية سياسية واحدة ، تندفع لتحمل وتحمي وتجسد رموزها ، أبو عمار ، فتح ، أبو جهاد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العلم الفلسطيني ، القدس العاصمة ، الدولة الفلسطينية المستقلة .

ثاني عشر : انتفاضة ووهج ووحدة وموت وقتال ونفي واعتقال ، واستاذ جامعي في «برنستون» يحمل الراية ذاتها التي يحملها لاجئ في مخيم اليرموك أو جباليا أو الوحدات .

ثالث عشر : على كل هذا التراكم ، كل هذا التراث يجلس ياسر عرفات ، ويجلس

منظمة التجريب الفلسطينية مستمدين ديمومتهم وشرعيتهم ، ويتضح بلا أي ريب ، ورغم ضخامة الوسائل والأساليب المواجهة إنها إرادة عصية على الكسر . فماذا بعد ؟ ونعود إلى السؤال - الأساس : هل يشكل الفلسطينيون كسراً للقواعد القائمة ، تدميراً للخريطة السياسية السائدة ، انقلاباً على أي من الكيانات الموجودة ؟ نقول : إنهم يشكلون انسجماً مع السائد ومع الخريطة ومع الواقع . كيف ؟

الاستقلال في المحيط :

قبل الدخول في الأسئلة - الأساس ، أو قبل الدخول في بنية الاستقلال الفلسطيني وماهيته ، يجدر القاء نظرة استكشافية على التشكيلات المحيطة بهذا الاستقلال : أفقها ، تغيرات أدوارها ، احترازمات بنوية فيها ، احتمالات الموت والحياة في داخلها ، نظرات في إعادة صياغتها أو صياغة جغرافيتها السياسية .. الخ .

وبدلاً لا بد من القول إن كل تفكير بإحداث تغييرات في «جيوبوليتيك» المنطقة ليس إلا تفكيراً ساقطاً من كل حسابات المنطق العقلاني . فهذه المنطقة لم تشكلها موازين قوى لكي تقلبها الموازين ذاتها في مدى لا يزيد عن نصف قرن . فأولاً إن كل ما هو قائم سيبقى قائماً ، إذ المسألة ليست هنا ، أو ليست في مثل هذا التفكير الانقلابي غير العقلاني .

إن المسألة بالتحديد هي ، هل إن الفلسطينيين جزء مما هو قائم ؟ كفلسطينيين نقول : نحن جزء رئيسي مما هو قائم ، لسنا من خارجه ، ولسنا تطفلاً عليه ، ولنا ما نقوله في إثبات هذا القول وإثبات مصداقيته .
وأولاً لنستكشف المحيط :

١ - المشروع الصهيوني ومشروع الدولة اليهودية :

إن نقطة الانشغال الأساس في المحيط هي إسرائيل ، وإسرائيل في أساس تكوينها مشروع مفتوح الجوانب ، لا مشروع دولة ، مشروع تناولته العديد من الأبحاث

والنظريات والبرامج ، وهي نظرات سليمة في غالبيتها من حيث الرأي بالبعد التكويني للمشروع الصهيوني . ومنذ البدء عُرِفَ هذا المشروع بكونه لا يتصل «بالأرض المقدسة» بقدر اتصاله بامتداداته وبهايته كقناة للسيطرة الغربية .

وبصرف النظر عن موازين القوى الإقليمية لاعتقادنا بأنها موازين ورقية في نهاية الأمر ، أي أن قوة إسرائيل لا تتمثل أبداً بحجم قوتها العسكرية الضاربة ، بقدر تمثلها بعوامل وعناصر أخرى ليس مجال بحثها الآن .

نقول بصرف النظر عن ذلك ، فإننا نرى أن الواقع الحالي ، واللحظة التاريخية الراهنة قد برهنتا بما فيه الكفاية أن المشروع الصهيوني الممتد لم يعد مشروعاً ممتداً ، أي أنه يشهد الآن تغيراً فسيولوجياً - إن جاز التعبير - ، أي أنه يتحول الآن إلى دور جديد من أدواره ، وهو دور يتصل بمشروع الدولة المحددة الجوانب ، وليس مشروع نقطة الارتكاز المفتوحة على الجهات الأربع .

إن النتيجة الإجمالية لكل ما حدث على مدى يقرب من نصف قرن في هذه المنطقة ، هي إن محيط «الأرض المقدسة» ، وبصرف النظر عن الآلام والفظائع التي ارتكبت في هذه الأرض ويسكانها قد تمكن من تنفيذ العديد من أشكال الرفض والتعدي والحصص لامتدادات المشروع الصهيوني . وحدث فعلاً أن هُدمت وقامت العديد من أنماط الحكم في المنطقة كنتيجة ليس إلا لهذه التحديات التي أثارها المشروع الصهيوني بقيامه . وفي النتيجة العامة كذلك أنه حتى لو لم تملك مصر مثلاً ، أو لا يملك العراق مثلاً (كنقطة) ارتكاز أساسيتين للجغرافيا السياسية للمنطقة) أدواراً موضوعية في محيطها ، وهو افتراض جدلي لا أكثر ، فإن دورهما الذاتي قادر على منع امتدادات المشروع الصهيوني وقمع عيشته .

ولا ننالي إن قلنا أن جوهر ما صنعتة فترة حكم الرئيس أنور السادات لمصر ، إنها وضعت حداً لمشروع الامتداد وصنعت له حدوداً موثقة بمواثيق دولية يصعب اختراقها . لكن المشروع الصهيوني لم يستسلم حينذاك لثل هذا التحول ، فبعد المعاهدة مع مصر (معاهدة كمب ديفيد) بذل المشروع الصهيوني جهداً فائقاً لتأكيد مشروعيته وصلاحيته امتداده ، وذلك حين اجتاحت لبنان في العام ١٩٨٢ .

وفي حالة الغزو هذه بالتحديد نعتبر أن المشروع الصهيوني قد وقف أمام الحائط ، حين أجبر على أن يحدد ماهيته واختياراته الاستراتيجية ، فإذا كان الهدف الأساسي للغزو حينذاك هو زيادة التعبير السياسي للشعب الفلسطيني عملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كما جاء على لسان قاداته ، يكون قد اعترف بذلك بسقوط مشروع الامتداد والتوسع ، مشروع القناة . أما إذا كان الهدف الأساسي لهذا الغزو هو الامتداد والتوسع انسجماً مع ماهيته ، فإن هذا الهدف قد تهاوى فعلاً بمجرد أن أقدم الإسرائيليون على قتل وكيهلم المحلي للتمدد ، الشيخ بشير الجميل الذي عجز عن نسج خيط واحد مشترك مع المشروع الصهيوني رغم كل اعتباراته واعتبارات حزبه النظرية في هذا الشأن .

إن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحيم بيغن يعدّ أباً أو أحد الآباء الشرعيين لمشروع الامتداد الصهيوني ، وبحسبه التاريخي ، كقائد تاريخي للمشروع ، أدرك المستحيل ، ووقف أمام الحائط ، فاختر أن يغيب ، أن يغيب عن مشروع الدولة اليهودية ، فهو أحد الأساسيين والمؤسسين للمشروع الآخر . غاب ليترك المسرح السياسي لرجال الدولة اليهودية ، الدولة المنشأة . ونرى أنه من الآن فصاعداً ، فإن الأدوار كلها لهؤلاء الرجال ، رجال الدولة المنشأة ، وذلك بعد أن سقطت الأيديولوجيا ، وسقط مشروع الامتداد .

ومن هنا بالضبط يحى التأهيل وحتى الترحيب باليهود ودولتهم في «الأرض المقدسة» ، لأن كل ما يصيغ ويشكّل مشروع الدولة اليهودية ، من حجم تسليح ، أو مساحة أرض ، أو تقاسم سيادة ، أو شراكة في سيادة يدخل في سياق التفاصيل الصغيرة ، وليس في سياق الخيارات الاستراتيجية للمنطقة .

إننا نعتقد أن المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني المتعدد قد مات ، أما الدولة الإسرائيلية اليهودية «التيّة العنصر» فلا خير أو ضرر معها ، بل مرحب بها ، كما كان مرحب دائماً بحضور اليهود في هذه البلاد كلها ، سواء أكان حضوراً مختصراً «بحارة اليهود» التي كانت قائمة في أي مدينة من المدن العربية ، أو حضور منبسط على هيئة دولة مستقلة أو «حارة» مستقلة .

ثم .. ماذا في محيط الاستقلال الفلسطيني ؟

٢ - سوريا الطبيعية وثباتها السياسي :

الذي لا شك فيه أن قيام دولة فلسطين يشكل تغييراً نوعياً لا بد أن يفعل فعله ويترك تأثيراته في سوريا الطبيعية ككل (سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين) . ونرى أنه سيكون لمثل هذا التغيير قدرة فائقة على تثبيت ركائز الخريطة السياسية القائمة والمقررة ، حيث سيصنع توازناً في هذه المنطقة يكون مردوده أن يمنع الاختراقات أو محاولات الاختراق والإحلاق والضم والهيمنة التي تنشب الآن ، أو نشبت على مدى العقود الماضية في جسد هذه الخريطة ، وذلك لاعتبارات جيوبوليتيكية من جهة ، ولاعتبارات ثقافية وتراثية وبنوية من جهة أخرى .

إن قيام دولة فلسطين التي تعتبر على الصعيد الجيوبوليتيكي الخالص خط الدفاع الأمامي للدولة المصرية ، وذلك في ظل كل الظروف وعلى مر العصور لأراجع كتاب الدكتور جمال حمدان : «عبرية المكان - دراسة في شخصية مصر» وكتاب «ديكتاتورية الجغرافيا» للكاتب [، سوف يصنع بالضرورة وفوراً تحالفاً بنوياً عضواً بينها وبين مصر يقطع كلياً الطريق على مجمل الأوهام الهوجاء التي تطفو بين منطقة وأخرى على سطح هذه المنطقة ، وبالأذات حين تنفك عرى العلاقة الجغرافية المصرية - الفلسطينية . ومن جهة أخرى فإن قيام دولة فلسطين بمبدلواتها الدينية والثقافية ، وبكومها نقاطاً موضوعياً للثقافات في كل العصور ، يضع للحدود القائمة بين الكيانات في سوريا الطبيعية أصولاً وثوابت يصعب اختراقها مهما كان الشعار أو الاطار الذي تختفي وراءه .

إن هذا بذاته يشكل أهمية قصوى لعملية صنع القرار على المستوى الدولي ، وذلك لأنه يجسّر المنطقة المذكورة تجسيراً صلباً وثابتاً بعيداً عن الرخاوة أو حالة الاهتراء المنتشرة الآن ، والتي عكست نفسها مباشرة على عملية صنع القرار الدولي ، بحيث بتنا نرى توجيهاً دولياً لحالة الرخاوة والاهتراء السائدة يعطى قبل أن يجف حبره ، إلى

الدرجة التي نلاحظ فيها الآن بالتحديد انخراطاً دولياً في أطماع حقاء قصيرة النظر تمكنت فعلاً من جر ميزان القوى الدولي إلى مستنقعات ضحلة تجوسها طوائف متفرضة لكنها مختزنة بغيث يعجز العلم المعاصر عن استيعابه .

إن ما جرى ويجري في كل من الخليج وفي سوريا الطبيعية ليس غير مؤشر لحالة الضياع التي يمكن أن ينخرط فيها القرار الدولي بدون إرادته أو بدون إدراك منه لخصوصية الحالة التي نحاول تشخيصها .

٣ . ثوابت الاستقطاب :

على مدى التاريخ فإن مصر والمراق (النيل والرافدين) قد كونتا قطبي الرchy في هذه المنطقة ، وعلى مدى التاريخ أيضاً وحتى اللحظة الراهنة جرى تجريب «اللعب» بهذه الحقيقة التاريخية ، لكن ثبت دائماً وكما يثبت الآن أن ذلك كله عبث ليس إلا . (ونقول بوضوح إن على معاهد البحث الغربية التي تصنع مسوغات القرار أن تميد النظر بمقولاتها وبمنهج التفكير الخاص بمنطقة الشرق الأوسط) وما نحن نرى الآن تشكلات وأن بطيئة تتم رويداً رويداً بين مراكز الاستقطاب والتحريك ، بحيث يعاد تجليس المنطقة على قواعد المنطقية والموضوعية ، وليس على العبث التجريبي الذي تم تجريبه بمشاريع خلفات الطوائف المتفرضة . ونقول إنه إذا كان الكيان الفلسطيني صمام أمان لاستقرار منطقة بلاد الشام (سوريا الطبيعية) ، وهو كذلك بالفعل فإن هذين القطبين (مصر والعراق) صماماً أمان المنطقة بأسرها ، ويعني آخر فإن استقرار وفعالية القرار الدولي رهن باستقرار هذه المراكز الثلاث في المنطقة (مصر ، فلسطين ، العراق) ثم نمود إلى السؤال - الأساس .

٤ . ديمقراطية في كونفدرالية «الأرض المقدسة» :

إذا كنا قد أثبتنا فيما سبق ، إن العاكسة الدولية والإقليمية لحقائق الواقع الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط ، كما تجلّت في مصادرة قرار الشرعية الدولية المستتلة

بالضرورة إلى حقائق الواقع ، بانشاء دولة فلسطين العربية في «الأرض المقدسة» (القرار ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة) . . إن هذه المعاكسة والمصادرة قد انتهت فعلاً إلى طريق مسدود كما يبدو واضحاً في المأزق البنيوي الذي تعيشه المنطقة الآن .

إذا كنا قد أثبتنا ذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه عشيةً انجاز الاستقلال الفلسطيني هو : كيف يرى الفلسطينيون هيكلياً استقلالهم ، أو كيف ينظرون إلى البنية السياسية والإدارية التي سيكون عليها استقلالهم ؟

نريد أن نؤكد تكراراً إن دورنا على المسرح ليس الغناء لأدوار الآخرين ، وليس انتقاصاً منها ، بل مكمل لها ومتكامل معها ، وذلك حتى يصبح التحكم في مفاصل المنطقة تحكماً متماشياً مع المنطق والعقل .

وليس في بالنا الآن البحث في الصيغة التفصيلية (الدستورية والقانونية والإدارية) لمشروع هذه الهيكلية ، بل هو تفكير بصوت عال في السياقات العامة لهذه الهيكلية .

إن ما نراه ونعترف به هو إن الدولة الإسرائيلية قد تمكنت فعلاً من بناء هيكليية ديمقراطية على الصعيد الذاتي ، لكن الذي أصبح ملموساً الآن - وهو ما تقرّ به معاهد البحث الإسرائيلية نفسها - إن هذه الهيكلية قد باتت معرضة للاهتزاز بحكم الفشل الكلي في حل المضكلات العضوية التي تواجهها هذه الهيكلية على صعيد الوجود كجزء من منطقة الشرق الأوسط .

إن التدقيق في الخريطة السياسية والحزبية لإسرائيل سيلاحظ على الفور فرقاً هائلاً بين حالة سياسية كانت تحكمها فروقات أساسية بين برامج وطرق عمل احزابها (حزب العمل الإسرائيلي في الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات) وبين اختلاطات وتداخلات نظرية وسياسية غريبة بين مختلف القوى السياسية التي تقف على خشبة المسرح السياسي في إسرائيل الآن . وفي حالة الاختلاط هذه تصبح الديمقراطية عبئاً وعقبة وليس ميزة أو تطوراً . إن هذا كله لا يعود إلا للعجز الكلي والشامل في إسرائيل للتعامل مع واقع حي وملمس ، لا مع طوباوية وبيغاوية ايديولوجية تجاوز كل واقع .

وبنفس المنظار يمكننا أن نرى حالة الركاکة التي تتحكم في مجمل أنماط الحكم

السائدة في المنطقة ، هذه الأنماط التي عجزت فعلاً عن أن تنتج نظمها (Systems) القادرة على خلق حالة الاستمرارية والتطور الفعلي .

إننا نعتقد أن السبب الجوهرى لمثل هذا العجز هو الغياب الكلى للديمقراطية السياسية في أنماط الحكم العربى ، ثم التدهور المتصاعد للديمقراطية الإسرائيلية ، وإن السبب الجوهرى لكل ذلك هو الفشل أو الرفض والتعنّت اللاعقلاني في البحث عن حل حقيقي وعادل لوجود وحضور الكيانية الفلسطينية في الخريطة السياسية القائمة في الشرق الأوسط .

وإننا نعتقد أيضاً أن البنية الاجتماعية الإسرائيلية قادرة على إنتاج نمط ديمقراطية متطور . وإننا نعتقد أن البنية الاجتماعية المتكاملة والموحدة في مصر قادرة فعلاً على إنتاج نمط ديمقراطي متطور في بنيتها ، لكن كلا البنتين تفقدان الآن وبوضوح شديد أمام الطريق المسدود فيما يتصل بذلك . كما نستطيع أن نقيس على ذلك وضع المنطقة ككل وحتى حدود المغرب العربى .

الأزمة إذن تتمثل في عدم حل أزمة الصراع الشرق أوسطى ، أي عدم حل القضية الفلسطينية ، هذه القضية التي كانت تمثل دوماً وعلى مدى العقود الأربعة الماضية «قميص عثمان» وحتى للنظام الإسرائيلى ، وقد تحولت الآن إلى أزمة عضوية وإلى عجز ، وإلى أفعال الطريق أمام توفر أي تطور ديمقراطي حقيقي ، وبالتالي أفعال الطريق أمام توفر أي حالة انسجام أو تكامل واستقرار واستمرارية في عموم المنطقة .

نقول أن مصدر الحل لأزمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط ككل ، والتخلص بالتالى من المفاسد والانتقالات غير العقلانية (إيران مثلاً التي رفعت في بداية انقلابها الدينى - السياسى شعار تحرير القدس) ، هو القضية الفلسطينية .

ونقول أنه إذا اعتمدنا هذه القاعدة في تقييم الوضع الراهن في المنطقة ، فكيف يمكن النظر إلى طبيعة ومهام الهيكلية السياسية التي ستكون عليها الدولة الفلسطينية القادمة ؟

لا يحتاج السؤال إلى اجابة ، فطالما إن الطريق الوحيد لحل أزمة الحكم في المنطقة هو القضية الفلسطينية ، فبالضرورة أن نمط الحكم في هذه الدولة الفلسطينية هو النمط

الديمقراطي الحر والمنفتح والعلماني المشرع الأبواب أمام أشكال التطور برمتها .
وبنفس الوقت نقول إن الديمقراطية السياسية بحاجة دائماً إلى بنية قادرة على
انتاجها .

وفي سياق هذه الصورة العامة نقول إن التداخل العضوي الذي تشكل على مدى
الأربعين عاماً الماضية بين الكتلتين البشريتين في فلسطين والأردن ، ومجموع عناصر
التكامل القائمة بينهما . إن المدى الذي قطعته التشكيل الاجتماعي الفلسطيني - الأردني
في التطور الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي والغنى المتميز للشعبين من جهة حجم
الكادر والنخبة المثقفة ، وعمق التجربة العامة ، وتجذّر وحدة نموذجية بين قطاعات
الشعبين . .

إن ذلك كله ومضافاً إليه ثبات هيكليّة الدولة في الأردن والنضج النسبي لمؤسساتها،
وتوفر عنصر الاستمرارية الحائزة على قدر من الاقتناع لبنية الدولة - الأساس ، فضلاً
عن الحاجة الموضوعية للأردن ككيان لكي يبنى تكاملاً فعلياً ووحدة عادلة مع الشعب
الفلسطيني .

إن ذلك كله يفتح المدى واسعاً في تقديرنا لتكبير عملي في صيغة وحدة بين هاتين
الكتلتين البشريتين المتكاملتين تبقي على ما هو قائم من مؤسسات وأطر وهيكلية ،
وتضيف إليها خيار الشعب الفلسطيني الأساس القائم على حقه في بناء استقلاله وولته
وكيانه الذي هو قائم فعلاً على أرض الواقع .

الفصل الخامس

المذروعة

بين الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ وإلى الآن ، ولدى مفتوح ، عشنا وعاشت المنطقة أزمة شاملة لم تشهد من قبل مثل حجمها ونوعيتها وأسرارها واحتلالها .

بين الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ وإلى الآن ، ولدى مفتوح ، تجلت معطيات جديدة بصرف النظر عن طبيعتها ، وسقطت ثوابت ، (وهل تسقط الثوابت ؟ نعم تسقط ! إذ حتى المطلق نسبي) وسقطت قوى ومناهج فكر ، كما سقط الاطلاق في الأيديولوجيا .

بين هذين التاريخين افتخرنا بذروة الصمود ، حلم الصمود الذي أكل عمرنا ، وحدث أيضاً أن انحرنا ، كما انحاز الكثير منا ضد أنفسنا ، وبعضنا أنفرد بذاتنا ليجلدها .

وفي أي حالة ، كان ما حدث ذروة ، وفي الذروة فقط يصبّ عود الفرد والشعب (ولنلاحظ في السياق أن تعريف كلمة الشعب أنه جمع أفراد ، ولكل فرد كونه الخاص ، ولا يمكن أن يتطابق كونان ، مع استثناء الصفقة أو الاتفاق وهما جذر الحل الوسط وأبعد عن التطابق) كما تصبّ تعبيرات الفرد والشعب ، من الحزب إلى الدولة إلى الأمة ، إلى القدرة الإنسانية ذاتها .

ونعتقد جازمين أن ما حدث هوّل بذاته ، إنه خلاصة حلم تشكل منذ غزو هولاكو لبغداد واستباحتها أو استباحة الحلم العربي ، وهو حلم استفحل فينا وأبدع تمهيلات عديدة وتكاد لا تحصى .

ونعتقد جازمين - ودون انتقاص أي قدر من احترامنا لذواتنا - أن ما جرى بين التاريخين هو أروع هذه التجليات إبداعاً ، مع صرف النظر الكلي عن المجريات أو الذين يتسلقون السطح البائس .

وأقول : إن لم نر هول ما حدث فكأننا حصاة في واد . ومنذ حلم الرسول محمد العظيم ﷺ يستقر في السيكلوجيا العربية وعي الضرورة المطلقة ووعي الضرورة النسبية .

وبعد ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ وصل صوت ، كنا قد هجسناه في سنوات عبرت ، وكنا قد مسسنا الضرورة المطلقة وأحسننا مفاعيلها .

أحدهم سأل : هل تأكل دولة دولة ؟

قلت : هل يأكل السمك السمك ؛ وحاشا لله أن تأكل الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي ، أو هل تأكل الكون وحرب النجوم لم تزل في بدنها ؟ ومن بشارك إلى غاريبالري ، وقد ازدريت انجلترا ويلز ، ولم تزل إيرلندة عالقة في حلقةا ، ولكل حق طيف لون ، هي ماهية الحياة .

إن ما حدث بعد ٢ أغسطس (آب) ليس أزمة بقدر ما هو تعبير عن أزمة عضوية ساحقة ، أزمة عامة استشرت ووصلت حد التعفن وعمت المنطقة كلها ، وهي أزمة تركت المنطقة بدون أي أفق أو تطلع .

وجاء يوم ٢ أغسطس (آب) ليكشف ويعرّي عمق هذه الأزمة العامة . ثم جاءت مبادرات لتدخل الأصبع في عمق جرح الأزمة العميق ، ثم لتحدد للأزمة سمات وحدود ، وذلك بعد أن استشرست القوى وحكم الانحطاط الشامل والسدنة من المثقفين والأكاديميين وصية الصحافة وتلاميذ الأجهزة ، لانجاز مهمة التغييب المطلق لمثل تلك السمات والحدود ، والأولى طبعا تغييب أفق الحل .

ولنكن واضحين ونقول : إن حركة التحرر الوطني العربية ، أو لنقل القوى والأحزاب والتشكيلات السياسية العربية بمختلف مكوناتها ، من الإسلام السياسي إلى المسيحية السياسية ومن التشكيلات الماركسية ، إلى التنظيمات القومية ، التي امتطت حلم وعي قديم ، ثم ما بين كل ذلك من تلوثات ، يسار اليسار ويمين اليمين وإدعاء الاعتدال والمراوحة .. كل هذه الخريطة الشاملة ، قد وقفت عاجزة كلياً عن تشخيص الأزمة العامة أو تحديد سماتها أو وضعها في سياق افق ما .. بل نعتبر أن الحركة السياسية العربية قد أوصد بابها منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، إذ كان الفرد - البطل القومي يحملها على عارضيه ، ولما هزمت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، تحللت تلك الحركة ، ولم يحدث أن اتبعت أو تحركت إلا إذا سعت حركة المقاومة الفلسطينية لتحملها فوق كتفها الطري ، وتملأ فراغ دور البطل القومي ، فتحاول أن تحمي ذاتها أولاً ، وكان يحدث هذا كلما تواجعت المقاومة الفلسطينية مع حكم الدوائر المغفلة .

ونقول : منذ ١٩٦٧ والحركة السياسية العربية تدور حول نفسها كالرحى ، ونكرر دون حاجة لانهياز أنه لولا ما كانت ولم تزل تؤديه الحركة الوطنية الفلسطينية ، والتي عانت ولم تزل من حروب وانعزالات متلونة . . وذلك بحكم عامل موضوعي أساساً هو جوهرية القضية الفلسطينية وحجم مصداقيتها ، وتأثيرها الفعلي في الضمير العربي والدولي ، الفردي والجمعي . . لولا هذه الحركة لتحولت المنطقة ، وأخشى إنها في طريقها لذلك ، إلى تكيّة من تكايا العهد العثماني أو ما شابهها من التكايا المعاصرة .



وفجأة ينفجر ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، ويتلوه على الفور انفجار ١٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، وتتلو المبادرات التي تحاكم المنطق السائد من داخله ، وبلا شطط ، إلا شطط هذا المنطق السائد ، وإذا بالمنطقة كلها تشرّب متحفزة تبحث عن مستقبل لأجيالها .

وبعد أن كان السياسيون والخبراء والإعلاميون قد كرهوا وملّوا كل الحديث والخطاب السياسي ، بل غادروه إلى مهن أخرى ، بتنا فجأة نرى امرأة عجوز أو رجل ما ، يشكل خطاباً سياسياً خاصاً به ، ويدلو بدلوه في المعترك السياسي ، ويفسر الظواهر والغموض فيها ، كما ينشط خلايا ذهنه بعد أن غطته رمال كثيفة .

لم حدث ذلك ؟

* هل لأن الغالبية العظمى من المواطنين العرب تعاني ظلماً ساحقاً امتد عهوداً ، ولا يبدو أن التغلب عليه ممكناً ؟

* هل لأن الثروة العربية تهدر بشكل مفرز ، ويتساوى الجميع في ذلك ؟

* هل لأن المواطنة العربية قد منعت من الانتماء إلى أي مشروع قومي ، فانكفأت لذات قطرية ضيقة ، ثم لذات طائفية أكثر ضيقاً بكثير ، فلم يبق للذات القومية غير خطاب سيمائي فاحش وممارسة سياسية أكثر فحشاً ؟

* هل لأن فلسطين تركت لفلسطين كما سبق أن تركت في الأربعينات ؟

وفي السياق ذاته أورد الإشارة التالية التي قد لا تشكل واقعة علمية محددة لكونها شفهوية وغير موثقة ، لكنني أوردتها للدلالة التي تحملها حول المناخ العام السائد في

المنطقة قبل ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ :

حدث أن جمعنا جلسة شارك فيها عدد من المثقفين الذين يلعبون دوراً سياسياً بشكل أو بآخر ، فلسطينيين وعرب ، وكنا خرجنا من بيروت ، وكان شقّ «فتح» موشكاً ، والوضع في لبنان والمنطقة محور النقاش .. وفجأة طرح رأي عقد ألسنتنا ، كان صاحبه أكاديمي معروف ، مستشار لدى رئيس الجمهورية ، والرجل قومي ، أي مسؤول بحزب قومي .

اعتبر المستشار إن التحالف الماروني - اليهودي في لبنان يشكل فتحاً جديداً في الصراع القائم ، وإن هذا التحالف وحده الكفيل باخراج جميع الأطراف من المأزق .

أضاف المستشار بلا أي مواربة وسط أفواه فاعره :

«حان الوقت لوضع حد للهيمنة الإسلامية السّنية في هذه المنطقة ، هذا هو زمن التحالف الماروني - المسيحي .. اليهودي» وران الصمت .

إذن ، هل هو وقت الصمت ؟

وبعد نسال ماذا حدث يوم ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ؟ هل كان إشارة لبويع السيل الزبي ؟

ونعود إلى الأسئلة :

هل بتنا على اقتناع أن حلم النبي محمد ﷺ الذي سبق أن تحقّق ، حلم الدولة العربية المهيمنة ، ونحن في يدنا البحار والتاريخ (وهي ليست كلمة عابرة) والثروة وقلب العالم وفلسطين ، قلب الايديولوجيا الكونية فسرت الحياة وفكرة الخلق وإبداع النشوء البشري وروعة التطلع الإنساني ، فلسطين التي تقاتل ، لم تزل تقاتل ، لتكون . هذا الحلم ، هل بتنا على اقتناع أنه مستحيل وعبث طوباوي ، ولتحدد خرافتنا إذن ، ولتحدد قيمنا .

واحدهم قال ما يلي :

«ولقد حاول صلاح الدين حاكم مصر ، بمصر وحدها ، أن يتحدى الصليبيين مرتين ، فانهزم في المرتين ، الأولى عام ١١٧١ والثانية عام ١١٧٣ ، وهزمه أقل ملوك الصليبيين شأنًا حاكم امارة مونتريال الصليبية ، وقد أدرك صلاح الدين أسباب الهزيمة

فأدرك أسباب النصر ، فظل يجهز للنصر أسبابه أربعة عشر سنة ، انطلق أولاً إلى دمشق ، وهناك هزم الملك الصالح بالقرب من حماة يوم ١٣ نيسان (أبريل) ١١٨٧ وصفى قلاع الحشاشين الطائفية المتناثرة في سوريا وأعادهما إلى الوحدة ، بعد هذا وليس قبله ، استطاع أن يتحدى الصليبيين في معركة حطين بجيش شاركت فيه مصر وقاده حاكمها صلاح الدين ، وليس بجيش مصري ولو كان بقيادة صلاح الدين ، فحرر القدس يوم ٢ أكتوبر ١١٨٧ « إذن ، هل هو وقت الصمت ؟ هل الوقت مبكر بعد لاجراء المراجعة ؟ ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، يوم بليوغ السيل الزبي ، فهل تتم المراجعة الشاملة ؟

اندثار الأيديولوجيا :

لعل أبداع ما في الإنسان باطنيته ، ويمتد «مورو» إن «حقيقة الإنسان هي أولاً ما يخفيه» ، ونعتقد أن الباطنية والاختفاء قد ولدا من رحم الأيديولوجيا ، وكل أيديولوجيا هي إبداعية الاختفاء ، أو إبداعية التماظهر بكيانية معينة ، والتحقق بكيانية مناقضة للأولى ، وهذا هو سر الأيديولوجيا الحصين .

ونعتقد أيضاً أن الإسلام وحده - كأيديولوجيا - قد خطا بالوعي الإنساني خطوة بارزة إلى الأمام ، حين أبداع الكيانتين معاً : التماظهر والتحقق . لكنه عاد للتحلل في باطنية مغرقة بعد «الفتنة الكبرى» وامتداداتها الفظيعة التي لم تزل تحكمنا حتى هذه اللحظة ولدى مفتوح .

إن أبرز ما أفرزته «الفتنة الكبرى» هو شل وحدة المفهوم في الإسلام ، وحدة المفهوم التي لا يجوز أن تخترق في أي حال ، لأن وحدة المفهوم تعادل وحدة السلطة ، وغياب وحدة المفهوم يعني على الفور تفتيت نهائي لحضور السلطة .

* انظره مورو مبدع ومناضل وبطل حل أفق القرن القادم وزير ثقافة عهد الكبرياء الفرنسي المقاوم للصلف الأمريكي ، عهد ديغول .

اليهودية تظهر مشخّص تختزن بقمم الإنسان وأنانيته المطلقة الساعية دائماً لإلغاء الآخر ، تظهر تختزن بحقد لا يبطنه وهو سر هزيمتها المطلقة .

أما المسيحية فكلها تظهر ، وهو السبب الرئيسي لعدم تمكن يسوع من انجاز مشروعه الثقافي - السياسي ، ونعتقد أن البراغمية الأميركية المعاصرة تشكل خلاصة لهذا التمهظهر المسيحي وتحقيقاً له . كما أن انجاز التوافق واحتمالية الحل الوسط وامكانية التعايش بين الثقافات ، بها يلخص كله بفكرة الديمقراطية والوعي الليبرالي ، هي كلها نتاج هذا التمهظهر اليسوعي الذي اختزن الثقافة المتوسطة التي كانت سائدة ، ثم انجبه نحو النشاط الغربي للمتوسط ، ونجح رغم موت يسوع التراجيدي .

ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك تناقض بين ارتدوكسية شرقية ارتدت طقوس البنية ، موقعاً ومناخاً وأنسنة ، وانتجت مركزية والقدس والناصرة، كما انتجت مركزية الاسكندرية وتعاليم القديس أو غسطين ، والموصل مركز امتدادي ، وبين كاثوليكية استولدت بروتستانتية لها بنية اجتماعية خاصة صنعها التطلع إلى التطور ووعي الخلاص من سلطة الاقطاع والدخول في عصر جديد ، عصر المجتمع المصنع ، إذ يعاد تصنيع البنية كلها الآن ، بل يعاد تصنيع العقل البشري ، وكان قد بدأ صناعة ذات في فرنسا، قاسية ، تواكبها صناعة انتظام في انجلترا لتحقيق نفس الهدف ، ثم تراث أمريكا هذه اللوات لتصنع ذاتها الكلية أو النظام العالمي الجديد .

أما المسيحية المندثرة كاشور وكلدان وقبط فلا تمجد غير التمسح بالمركز الكاثوليكي والتبعية الشاقة ، ورغم خصوصية ووطنية الأرثوذكسية إلا أن غياب بطرسبرغ الطويل قد ألغى امكانيات التطور فيها .

أما الإسلام فشيّع ، وشيّع بسبب انتساباته المطلقة انتجت وعياً حقيقياً بضرورة التعددية الفكرية في شيع الإسلام باطنية بطنت الغيتو فيها ، فمكنت المواطنة ، أما الانتباء لامة فلا يشغلها مطلقاً ، لكنها تتوادم هنا أو هناك مع ظروف تمتعها طوارئ، لأن الجوهري بالنسبة لها أن تحكم ذاتها بذاتها ولذاتها ، مع اخضاع اللوات الأخرى أو تدميرها إن لزم الأمر ، والتوادم في الباطنية بتلوناتها المختلفة هو الوجه الآخر لباطنية مطلقة تضمر مواجهة قائمة دائماً ، بالفعل أو بالقوة مع المحمدية الخالصة

التي ناضلت فعلاً لبناء مواطنة حقيقية ومشروع أمة تعبرها الدولة القومية .
من هنا يكون الرسول محمد ﷺ قد خَلَّصَ في سياق التطور الإنساني إلى الحاجة المطلقة للإنسان إلى الوحدة والتبلور في إطار كلي (الأيديولوجيا) وحاجة الذات إلى الذات ، فمَسَّ بذلك عصب الديمقراطية الأصيل : ومن أدرك هذا الجوهر فبمن خلفوه ، أي من مَسَّ عصب المشروع حقق مشروع محمد الإنسان وبنى الدولة العالمية في حدود ما كان ممكناً . ومن هنا انتصر معاوية كحكمة ذائبة في رقائق السلطة الذهبية ، وبنّت الباطنية جبال دموع لا تعرف الحزن ، فالخزن صنو الانجاز والفعل .

وكانت السنية قد غادرت الصحراء إلى البحر ، إلى بلاد الشام ، لأدراكها عوامل الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) القاطعة ، فغادرت البحر إلى ما بعد البحر ، إلى العوامل الطافية ، وانجزت مشروعها ، ثم أقفلت الدائرة .

لكن السعي لتجليّ الانجاز المحمدي العظيم مرة ثانية قد استمر ، من محمد عبده ورفاعة الطهطاوي إلى «حماس» و«التكفير والهجرة» و«جبهة الانتفاضة» ، دون أن يعي أي منهم أن الدائرة مقفلة أصلاً ، فالأيديولوجيا ، كل أيديولوجيا ، كزهرة تزهر مرة واحدة في العمر .

وما هي الباطنية الناحبة قد حققت ذائها أخيراً ، وقبل عقد ونيف في سلطة ، كوارثه لا مبراطورية الفرس ، فسقطت في اليم .

واقف لاستدراك ، إنني لا أكتب هنا لحسن ثأري أو لعامل صراعي أو لمفاضلة لون بلون . . إنني أقول فقط إن دائرة الأيديولوجيا قد أقفلت ، كل أيديولوجيا قد أقفلت إلى الأبد ، لقد إندثر الوعي الأيديولوجي ، ولم يعد ملبياً لحاجة استقطاب عامة الناس .

ويروي اندريه مالرو في «المذكرات المضادة» (Antimemoires) إن حاخام طهران اليهودي سأله مرة : هل صحيح إن للشيعوية «كتاب» مثل التوراة والإنجيل والقرآن ؟ ونسأل كم هي علامات الاستفهام التي يحملها هذا الحاخام في داخله ؟ فالمعقول أن يسأل المتفرج عن مسار اللعب لا أن يسأل اللاعب ، هذا يظهر اختلاطاً وتعدد التباسات .

«رأس المال» كتاب ، هي الشمولية ترتدي ثوباً جديداً مطرناً بحلم قديم جميل

يلخصه لفظ عزيز مستحيل هو : العدل ، العدل بين بني البشر ، وهو الاستحالة المطلقة لكنها الممكنة أيضاً ، الممكنة بنسبتها ، أن نجاوزنا الشمولي إلى النسبي ، إن وظفنا قدرات الآخرين دون أن نستخدم بفحش بعيد عن التوازن .

هذه هي بساطة المعادلة التي توصل إليها الوعي الإنساني : توازن البنى والقوى والعلاقات وميزان الوسطية الممكنة .

وليس صحيحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب قد هزمت الاتحاد السوفياتي أو الشرق الأوروبي المتحالف مع العالم الثالث . ليس صحيحاً أن النظام والفكر الرأسمالي قد دحر النظام والفكر الاشتراكي .

إن وضع الأشياء في اطار هذا المنطق النمطي الدعائي الدوغمائي يستهدف اهانة عقل الإنسان ، وبالتالي استمرار اعتقاله وروثه لمسوغات بائسة .

لقد هزمت الاشتراكية ذاتها ، هزمت فكرة الحلم الشيوعي المخلصة الساعية لالغاء التطور الطبيعي للبنية الإنسانية ، ونجاوز فكرة الدولة = الحكم إلى فكرة العدل المطلق والمساواة الكلية ، هزمت بسبب اطلاقيتها أولاً وبكونها أقرب إلى المشروع الثقافي منها إلى المشروع السياسي ، واضطرابها بالتالي للتكوص نحو دوغمائية مغلقة أساسها إلغاء حرية الفرد أو حتى الغاءه وأبرزت هذه التجربة بكل حال إنه لم يعد مجدياً بالمرّة أن يسعى أحد أو كيان أو اطار أو كتلة ليقدّم الإجابات القاطعة المطلقة والمتصلة بشأن الحياة والموت ، وأصلاً المرء يُعنى بشأن يومه ويجدواه في الحياة .

وبكل حال ليس أمراً مهيباً أبداً أن تنفث الماركسية أو تطبيقاتها في أقل من قرن ، هو تعلق بالوهم الأزلي قد انتفش ، وعاد الإنسان الآن ليبنى حلمه انطلاقاً من واقع حي ومن واقع الحلم معاً .

ونعود لنقول أن دائرة الأيديولوجيا قد أقفلت إلى الأبد ، أقفلت دائرة القداسة ، لتصبح شأنها ذاتياً لا أكثر ، فالوعي هو تنوع الفعل والحياة ، هو قفل المطلق ، الوهمي هو الإيجابية المطلقة .

وبعد ، أين نحن في الدائرة الجديدة ، دائرة أقفلت ودائرة تأتي ، فتلك هي الحياة ، وأقول نحن ، أي الذين نحيا في جغرافية معددة ، في بنية ثقافية متقاربة ، في شراكة

ما ، فبعض ما يجمعي بالتونسي قد يجمعي أكثر باللبناني ، وأحياناً أجده أقل ما يجمعي بالجزائري ، الذي قد يجد ذاته بالقاهرة أكثر من القدس ، والبصري والزييري قد يجد ذاته شرقاً ، كما علاقة الطرابلسي بالحمصي أو العكاوي ، ذلك كله ، وامتدادات أخرى عديدة ، يبدو أنه لم يعد ممكناً صوغها جميعاً في بوتقة واحدة ، لنعترف أن دائرة الشمول قد أقفلت ، وإذن ، فإن الدائرة القومية ، أو دولة الأمة الواحدة الموحدة ، قد أقفلت أيضاً . والمشكلة أو جوهر الأزمة التي تعيشها منطقتنا إنها لا تريد أن تعترف بهذه الحقيقة ، مع أنه لا مخرج إلا بالقرار بهذه الحقيقة .

ونقول إن ٥ حزيران ١٩٦٧ كان الإشارة الأولى لانحياز سلسلة نظم وهياكل وبُنى واستطرادات تراكمت دون أن تتشكل ، وكان جذرها جميعاً حلم قديم انهار قديماً ويطمح لتجديد سؤده العربي .

يبنى كل حزب حول فكرة تشكل نواة أو هي نقطة الارتكاز الأساسي لتشكيل العمل العام ، وإذا ما انهارت الفكرة يتحلل الحزب رويداً رويداً إلى أن يعلن الغناء وجوده ، والفكرة هي أس النظام الفكري ، ثم التنظيمي والسياسي ، فإن ما وقفت الفكرة أمام الحائط المصمت يكون الأجدر بهيكلها ونظمها العملية أن تعلن موتها ، والآن نرى ونحن في لحظة الدهشة المطلقة ، مدى انهيار الفكرة الاشتراكية ومدى انهيار نظمها وهياكلها .

في عصر كوني يهيمن فيه البون المائل الاتساع بين إبداعية شاملة لا تبدأ بالاختراع المطرد والتكنولوجيا المستمرة ، ولا تنتهي بتصنيع الفن وإبادة أيديولوجية الحب وإشاعة تشيؤ الفرد ، وبين لماث يدور ويطمح في دائرة الاكتفاء المكتظة بالفساد الشامل الكلي .

في عصر كوني تلتقط فيه الرأسالية أسلحة خصمها التاريخي المنحدر ، فتبني هي اشتراكية ناضجة وذلك استجابة لفكرة العدالة النسبية ، وتشكلها كجزء من سياق بُنيته ، وتلغي كل الدوات الخاصة ، وتتحل أو تتأكد قيم القومية والأمة ، ويكون الكون أمة ، بل تنظر القوة المهيمنة بعين نافذة لاحتمالية الخروج من دائرة الكوكب الأرضي الذي تم أسره ، إلى إحلال السطوع في الكواكب الأخرى .

ونرى أنه في سياق يحرف الكون يصعب على العقل أن يكون بائساً فيرتد إلى وراءه

لعله يتعزى ، وما التعزية إلا عرف لكن الموت وقع .

وليس صحيحاً أن الإنسان يقلس المطلق ، إن كل إنسان يسمى ويتأصل لتضليل النسبي فيه وتحقيقه ، لأن النسبي هو الحياة ، النسبي ، هو أن يكون الفرد فعلاً .

والأكيد أنها فترة انتقال بين عصر وعصر ، أو لنقل إنها فترة انتقال بين مدى زمني استغرقى عمر الإنسان وكانت سمته الأولى تطويع ذاتيته في كينونة جمعية تستلهم الأسطورة أو الاعجاز الخيالي أو الاطلاق الميتافيزيكي (والأدب الغربي انجز الخيال ثم أبدعته السينما) ، ثم مدى زمني آخر لا يستلهم غير المحسوس والفعل وإقدام التطور، وأُس ذلك كله انجاز الذات المنفصلة عن الجمع ، ولا نقول المستقلة عنه ، إذ كل ذات كون ، والكون ليس أكثر من محصلة الفعل الجمعي للذوات المنفصلة .

نرى إذن أن مؤشر الحياة الراهنة يشير إلى أن القادم يرى أن لا ضرورة مطلقاً لذات جمعية ، ولا ضرورة مطلقاً لبنية تنظيمية تعبر عن ذات جمعية .

إن الفرد هو الحياة كما كان دائماً ، وحصيله فعل الأفراد يشكل المنتج العام ، وكما أخشى أن تسير الحياة في هذه المنطقة ، في بلادنا بمثل هذا الاتجاه دون أن يعي الفرد خصائصه ، ولا من مؤشر راهناً أنه يعي خصائصه ، وبالتالي يعمّ المعجز المطلق ، ويعم اندثار الحضور ، فنسقط بتبعية مذلة ، بعبودية متجددة ، تعني وجودنا أو تراكمات أفرادنا الفاعلين .

أكثر ما أخشاه أن لا نعقل الضرورات ، والحياة هي كذلك ، ولعل أبداع الضرورات هي الدولة الصارمة التي تبدع كل الحدود بدون قسر ظاهر ، حدود الفرد والمجتمع والاحتمالات ، حدود الإنسان والكون ، وحدود الذات والذات . تمنع الاقتناص ، تمنع كل اغتصاب بما فيها اغتصابها ، فلا يفكر فرد أو أفراد أي مجموعة أو حزب باغتصاب الدولة ، كما لا تفكر الدولة باغتصاب فرد أو جمع أفراد . تسنّ الدولة قوانينها ، أعرافها ، مثلها النسبية ، إذ لا وجود لمثل مطلقة . . وتسير الحياة ، يبنى الفرد مجتمعاً ويبنى المجتمع فرداً .

وحين نقول باندثار الأيديولوجيا في المسار البشري ، نعني أن الماركسية (المادية التاريخية والمادية الجدلية) كانت هي السمي الأخير ، الأخير فعلاً لتلوين حلم الفقراء

بحرية الحياة الآن ، لا الحرية المستحيلة فقط ، ويصبح واضحاً في الذهن أنه لا يأتي إلا ما أفعله وإلا ما انفعل ويفعل معي . . . وقد كان صموئيل يبكيك هو الرد الأمثل على كل هذا السعي .

وماركس أبدع بأن علق الفرد بيوثويا حلم يمكن أن يتحقق في الحياة . وهنا تماماً يكمن سر هزيمته : ربط الفرد باليوثويا والفرد صار يعي حاجته ، وحاجته تقع في النسبي وليس في الإطلاق ، وكانت التجربة الإيرانية ، كما التجربة البلشفية ، كأحلى تعبيرات السقوط المفجع لليوثويا . . . الفرد يريد خبزاً لا حلماً معتزلاً بموت حالم .

إذن نرى أن السمة الأولى لمرحلة الانتقال التي تعيش هي هزيمة اليوثويا . . انتصار الآي والحالي والمحدد والمعاش مع كل رفعة القيم والمثل والأقانيم الآتية والحالية والمحددة ، وكل ما ينشأ يمدّ تطوير للذات ودفعها باتجاه تصليب بنيتها ، وفي الوقت نفسه فإن حصيلة التطور البشري يعدّ تراث للذات تستمد منه قدرتها الخاصة على اذكاء التقدم .

لسنا آلهة الأولب ، والوحدانية لا أكثر من مسرى في السياق البشري . . الوحدانية لا أكثر من مسرى في السياق البشري . . الوحدانية مذهب مبدع في صياغة بنية السلطة ، ابدعتها بنية مجتمع تتطلب هذه الحدة في الفسر ، لكي تفككه أولاً ، وذلك لاستحالة انجاز وحدته إلا بابتداع سلطة الفرد - البني ، سلطة لينين الفرد ، وفحش ستالين بفرديته المفهومة .

ولنقل أن العظيم محمد ﷺ كان أرقى بها لا يقاس ، رغم اختلافات الزمان والتجوهو والوعي والمكان ، من مجمل تلك الفرديات المفرغة التي انتجها العصر الحديث ، وحلمنا هو نحن ، وآه من خشية مترددة ، آه من فحش الذات الأمريكية ، وآه من حلم قومي وصل متأخراً عهداً طويلاً .

هل نجنح للسلم .. وهل يجنحوا :

نعتقد أنه بعد الانبيار الكوني الشامل الذي أصبح واقعاً ملموساً فإن الأجدر

والأجدي أن يواكب ذلك كله مراجعة شاملة بالمقاييس نفسها أو ما يقاربها للبنية الكلية للوعي العربي التي تأسست في الفاتح من هذا القرن ، حيث تم الانتقال من ضرورة الخلافة (الشمولية الدينية) إلى ضرورة الدولة القومية المعاصرة (شمولية العنصر) التي واكبت ضرورات العصر ونتائجها المنطقية وذلك بالسعي لاعادة انتاج القومية الأوروبية وهو ما يعدّ انجازاً بذاته ، أما الأهمية الماركسية فقد بقيت محاصرة في جلدتها المعزولة منذ نشأتها عام ١٩١٩ على يد الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كُلف من قبل «الكومنترن» بتأسيس بنية حركية شيوعية في الشرق العربي .

لكن جوهر الأزمة الذي دمرّ الروح في هذه المنطقة هو أن هذه الأطراف الثلاثة (القوميون والدينيون والأمميون) قد غيّبت وعيها وبالتالي الوعي الجمعي ، وذلك بإصرارها الأثافي اللفظ على الغناء العناصر والشروط الموضوعية التي لابد أن تحكم امكانية انتاجها الفكري والسياسي والتنظيمي ، كذلك باصرارها الأثافي اللفظ على الغناء الآخر وقطع الطريق كلياً على كل تعايش وعلى أي حل وسط ، وهو الذي ما يزال يشكل جوهر بنيتها الفكرية والسياسية والتنظيمية حتى هذه اللحظة ورغم كل المتغيرات .

أهم يشكلون وجوه ثلاث لعملة واحدة أن جاز التعبير ، وجوه نتاج وعي واحد كلي ولا يدرك قيمة التسامح لدى يسوع (عليه السلام) وعحمد ﷺ أو لدى الديمقراطية المعاصرة .

إنهم نتاج نطفة واحدة ، ولكي تتحول النطفة وتكون لابد أن تتوفر لها شروط تصنعها ، أي لابد أن يكون التطور الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي في هذه البلاد ، بما يشمل ذلك درجة التصنيع وفرز طبقة برجوازية حقيقية ، والافتتاح الكلي على المفاهيم الحديثة للتجربة الإنسانية ، وشطب الأطلاف المتسوسة للبداءة (وهي التي يجري الافتخار بها حتى هذه اللحظة) ، ووضع توازن فعلي بين الدين والدنيا أو بين الديني والعلماني ، والفصل بين الدين وبين حركة الحياة ، وإعلاء شأن الذات بما يضمن حريتها في اختيار علاقتها مع كل من الميتافيزيك ومع الحياة ... وهذه كلها تعدّ أئمن وأعظم ما أنتجته البرجوازية الأوروبية ..

إن هذا كله وغيره الكثير كان غائباً بالملء ، والمؤسف المأساوي أنه لم يزل غائباً .
ثم لنسأل اسئلة أكثر تحديداً ، مع أن يسعى الآخر لاحترام اجتهادنا :
● على أي قاعدة نريد أن نبني دولة دينية أو خلافة إسلامية تتبع الوصايا التي لا
يتبعها أحد الآن لأنه أعجز عن اتباعها ، وخاصة أن المسألة كلها قد انتهكت ، وبفس
الوقت ليس هناك ما يمنع الفكر الديني عن خلق تجديداته ومعاصرتة ، لكن ليس من
العقلانية بشيء هذا الاكتفاء الذاتي وومي كل نتاجات المسيرة البشرية خلف الظهر
بحجة العودة إلى الأصول ، فلكل عهد أصوله وقوانينه ؟
ونسأل :

● على أي أساس نريد الاستئناس بالعصر ومفاهيمه بينما غايئنا كلها فضلاً عن
برنامجنا وأساليب عملنا ومنهجنا هو استجلاء ماضٍ سحيق أقيمت فيه بنية قومية في
ظلال الدين أو في حمايته ، ثم نستجديه الآن تكرار نفسه في عصر لا يشابهه شيء .
ونسأل :

● إن الحلم الأممي ، هو حلم إنساني حقيقي ، بالضبط كما الأحلام الأخرى ، أو
أنها جميعاً تشكل تنويعات لحلم واحد ، هو حلم العدالة والتكافل وإذكاء الروح
وانعاش الجسد الإنساني الذي صرعه حلمه بالتححر ، لكنه أيضاً أو أولاً حلم المثقف ،
ولم يحدث أبداً أن اختلط بالحركة الحقيقية للحياة ، وحتى أنها لم تساير إلا في لحظات
اختناق معدودة جداً أجازت لفلاديمير ايليتش لينين أن يشيد امبراطوريته ، فكرر
ماوتسي تونغ العملية بأشكال غير متمايزة كثيراً بينما نفذ هوشي مينه التوجيهات وحاول
غيفارفا فقتل . . أما خالد بكداش وجورج حاوي واميل توما (له الرحمة) ، والأدب
كفيل بانقاذا أميل حبيبي والمذ في عمره ، أما عزيز محمد ويعقوب زيادين وميشيل كامل
وبشير البرغوثي وعلي بعتة ، والفشل القاسي لعبداخالق محجوب الذي كان يمكن أن
يكون انتصاراً ولو مؤقتاً ، أي انتصار ولو مؤقت لو أن موسكو كانت في وعيها ، ثم
عربي عواد وسليمان النجائب ونأيف حوائمة المتشبت ومحمد سيد أحمد ولطفي الخولي
وأبو ليل والحزب الشيوعي التونسي والجزائري والسعودي ، وعبد اللطيف الدهيچ
وأحمد الربيعي في الكويت والكل ، جميعهم ، سلام عليهم . سلام لهم . إذن سقطت

الفكرة وسقط المشروع .

قد لا أكون متطرفاً (والوقت لا يسمح بالتطرف) إن قلت إن شتى المفاهيم والمقولات والاجتهادات والرؤى ، وشتى الأطر والتجمعات والأحلاف التي كانت قائمة قد غرقت في بحر الخليج ، وسوف تغرق إلى الأبد في بحر تسوية الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بدءاً من القطب الآخر سابقاً في ميزان القوى الدولي إلى أسلوبية التجدد المظهري في الأيديولوجية الدينية بتنوعاتها ، ولعل الغرق يشمل فيما يشمل نظرية سايكس - بيكو ، تلك النظرية فوق الواقعية التي تحققت بحذافيرها ونجملت لمدة مئة عام ، بل كانت البرنامج الوحيد الذي انتصر في كل مواجهة، البرنامج الوحيد على مدى القرن كله الذي أزاح من طريقه كل المعوقات والحواجز وانجز بنية متكاملة ، انجز الكيانات والدول وحدد مساراتها والتزمت جميعها بذلك بما يشمل الدولة العبرية في فلسطين . لكن ، لكل بنية أجل أو دورة حياة ، والمحدودية هي جوهر الأشياء والإنسان .

وما يظهر من سمات التحرك الجديد الآن إن وعي السلطة الكونية ، وعي الأمبراطورية قد اختلف أو أنه في سياقه للاختلاف والتغير . كيف ؟
إن مثل هذا الوعي الكوني الجديد قد استند في سلطته وبشكل أساسي إلى وراثته لمصادر السلطة السابقة عليه ، والتي لا تختلف كثيراً عنه من حيث البنية والمصادر والتوجهات ، لكنه أدرك فيما أدرك أن وحشية الهجوم القديم قد استنفذت أهدافها ، وذلك لا يعني أبداً إن يصيبه الهرم أو يضيّع ما ورثه ، بل لا يتعدى الأمر اجراء تحسين ما أو تجميل معين لبنية ثابتة ومشروع مستمر .

من هنا مثلاً فإنه يعاد النظر الآن في عقل الإدارة الأميركية بدور وبنية وتعبير وشكل إدارة الدولة العبرية في فلسطين ، كما يعاد النظر في الوقت ذاته بدور وبنية وتعبير وشكل إدارة الدولة - العائلة في منطقة الشرق الأوسط ومخديداً في الخليج والجزيرة .

فإن كانت الدولة العبرية في السابق هراوة في يد الرأسمال القديم ، البريطاني الفرنسي ، فهو دور الغي عام ١٩٥٦ على يد الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور ، لكن استخدام دور الهراوة قد استمر ما يقرب من أربعين عاماً شكلت في جوهرها زمن

استغراق الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع والهجوم في مواجهة امبراطورية أخرى لها تمثيلها المستقل ، إلى أن تحقق النصر لواشنطن وليس صدقة بالطبع أن يتجلى هذا النصر في الخليج .

إن الذي تحقق هو انتصار الرؤيا الأمريكية ، انتصار البراغماتية الأمريكية الفاعلة حيث لا تشكل الدولة العبرية أكثر من «برغي» كما امارات الخليج .

وهذه نتيجة بارزة في السياق ، فهل نملك التعاطي معها بعقل مفتوح فعلاً ، عقل لا يدعي انفتاحاً .

الكل بـ «الفلق» كما يقال ، ليس الفلسطينيون وحدهم هذه المرة ، فإن كان الوعي حاضراً فيتأهل الجميع للتكيف مع المعطيات وإن غاب الوعي أكلت السياط الجميع .

نقف الآن تماماً على باب هذه المعادلة ، الكل بها في ذلك اليهود ودولتهم ، وربما في المستقبل القريب الجاليات اليهودية في نيويورك والغرب كله ، كان يستبيح «كهانا» أو اتباعه أسطورة بداءة ظلمة ومظلومة فيكون شأنه شأن أمير خليجي يستطرد في عزه ليس له ، البنية ذاتها وأن اختلفت تمييزاتها .

إذن فإن برنامج سايكس - بيكو العتيد قد حان أجله ، ولذا ينظر إلى الأمر بشمولية معينة وأكثر اتساعاً ، خاصة بعد السقوط المريع لكل أشكال الأيديولوجيا .

وسيتجه اليهود بعد الآن لبناء الدولة - الحارة ، حارة اليهود المقيمة والقائمة في كل مدننا وفي كل المدن من وارسو إلى جريه في تونس أو في نابلس أو بغداد .

هي دولة تتجه لتستغرق أو تغرق في المحيط ، فإن استغرقت فقد تلاشت ، وهو ما يقتل أرنهيلم شاربون أو استظرافات الترانسفر ، وكانّ حدود الأشياء مستباحة وهي ليست كذلك أبداً .

في سياق كهذا هل نجنع للسلم ، وهل يمنحون هم ؟ ونقول :

حين أكدت وجودية سارتر وكامو وكيركفارد على ذاتية الفرد العالية والفاعلة كان في وعيها أن ذلك طموح يمكن الوصول إليه ، لكن ليس آتياً . وبالنسبة ذاتها يمكن سحب الأمر على المشروع الاشتراكي الكوفي ، لكن البعض قد صدّق الوعي بالحلم وحوّله في وعيه إلى واقع .

إنه حلم الإنسان بالعدل ، ومن هنا تبقى ضرورة الشعور كما ضرورة المادية التاريخية والديالكتيكية . . لذا نقول إن المسألة تكمن بالاختيار بقدر ما تكمن في معرفة كنه النهر الجاري ومساره ومصبه ، فنهر الحياة لا يقف أبداً .
المسألة تكمن في : كيف نتعايش مع الانتقال الهائل الذي نعيشه الآن ، كيف لا نخسر كثيراً ، كيف نربح شيئاً لأولادنا ، وكيف نكون في المعادلة الجديدة .

الفصل السادس

أقصى البراغمية الفلسطينية

في ظل تراجع الدوغما السياسية وانحسار أفق النمط لا يملأ الفراغ غير السعي للاجتهاد أو لفتح الذهن على مسار الحياة . ولنقل أولاً أن الحركة السياسية الفلسطينية رغم سلبياتها أو في سياقها ، قد شكلت مدرسة تفكير هاجسها الأساسي تحقق الهدف ، بصرف النظر عن المعطيات والاستعداد لدفع الثمن .

وخالد الحسن «أبو السعيد» همس دافئاً ليكون مهماز هذا الوعي أو منظر هذه المدرسة ، وقد نجح غالباً في أن يوصل هذه المدرسة إلى نتائجها المنطقية أو إلى أقصى النتائج .

الآن وفي ظل احساس كلي بفقدان الثوابت ، وبشمولية انقلاب كوني في الوعي ، يطرح «أبو السعيد» رؤية المنهج الجديدة في سياق الانقلاب ، فينقلنا بذلك من استمزاج الفرق والسقوط فيه إلى تحفيز السعي للوصول إلى شاطئ يقينا الفرق .

في «الأهرام» ١١/٣/١٩٩٢ ، ص ١٥ ، صاغ «أبو السعيد» بنية متكاملة ، بصرف النظر عن حجم الاختلاف أو الاتفاق ، جوهرها هو كيفية ادماج هذا النسيج الإسرائيلي - اليهودي في النسيج الفلسطيني - الأردني - الشرق أوسطي .

وقد تناول المسألة كلها من ثلاث زوايا لكي تشكل رؤيته المتكاملة لحل المعضلة :

١ - منهج التفكير بالمعضلة .

٢ - طبيعتها وآلياتها .

٣ - نموذجية الحل الدائم أو المستقر .

ويتجه الكاتب أولاً لتشكيل منهجه أو للدعوة إلى تأطير نظري مختلف للمدرسة الفلسطينية رغم استناده الثابت إلى المنهج العملي لهذه المدرسة ، فيدعو إلى الأخذ بالاعتبار مجمل التحولات الجديدة ، ثم السعي إلى تثبيت فهم محدد للعدالة عبر صون مصالح كل أطراف الاختلاف . . ويحدد شرطاً مطلقاً هو أن يتم ذلك ، وبشكل مسبق «بتفكير ذاتي» و «بمعزل عن أي تدخل خارجي يؤثر لمصلحته على التمثيل النوعي والكمي المطلوب لهذه العدالة» .

في ظل هذا المبدأ يحدد الكاتب ثلاث شروط يجب الاتفاق عليها لكي يتم الدخول المشترك إلى منهج الحل ، ثم إلى الحل ، هي :

١ - السعي لايجاد قواسم المصالح المشتركة وهو ما فرضته متطلبات الحقبة الجديدة القائمة بتطوراتها القادمة .

٢ - نبذ الصراعات العقائدية والشوفينية العنصرية .

٣ - تفتيت المعضلة حتى يمكن الوصول إلى حلها .

وإذا كان البنندان أو الشرطان الأولان لا يحملان جديداً أو لم يعد يثيران خلافاً واسعاً لأنها شرطان ضروريان لحل أي خلاف ، فإن الشرط الثالث الذي ينحته ويشكله «أبو السعيد» ليحيى متوافقاً مع حجم التعقيد والتشابك الذي تتميز به القضية الفلسطينية ، يمكن أن يثير خلافاً وتعارضاً كبيرين ، بل يمكن أن يعتبره البعض شططاً أو شكلاً من التحايل على تعقيد المشكلة أو حتى الهروب من مواجهته ، بل يمكن أن يعتبر نوعاً من الاسترضاء المسبق للخصم بهدف جره إلى جوهر الحل أو إلى الحل النهائي للمشكلة وهو «اتحاد كونفيدرالي على النمط السويسري» .

تفتيت الكلية :

يرى الكاتب أنه علينا أن نعي أولاً «ما إذا كانت العبة تكمن في طبيعة المشكلة أو في الوسيلة المطلوب اتباعها لحلها ، أو في كليهما ، لنعرف كيف نحدث التغيير المطلوب الموصل إلى الحلول العادلة» . ويفصل «أبو السعيد» منهجه قائلاً : «عندما نصل إلى النقطة التي يستوعب عندها كافة الأطراف الاتجاها المتصلة بطبيعة المشكلة وأسلوب حلها ، علينا ، إما أن نغير الطبيعة غير القابلة لحل المشكلة لتصبح قابلة للحل ، أو أن نبحث عن آلية بديلة للآلية التي تعطل أو تميح حل المشكلة ، أو كليهما (الطبيعة والآلية)» .

ثم يعطي الكاتب مثالا عملياً لمنهجه بتطبيقه على «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كنموذج» من حيث كونها «ذات طبيعة جماهيرية جماعية مناسكة» لدى طرفي الصراع ، والخطوة الأولى والأساس في ذلك أن نجري تغييراً جوهرياً في طبيعة المشكلة ، مما يؤدي بالضرورة إلى تغيير جوهري في آلية الحل ، كيف ؟

إن الحل يكمن في تقدير «أبو السعيد» بأن «نحول مشكلة اللاجئين من مشكلة جماعية إلى مشكلة أفراد ، لأن الفرد بوصفه كائناً مفكراً (على عكس الجماعة) ، فإنه عندما يمارس بصدق حرية التفكير ، فإن تفكيره يتمركز في البحث عن مصالحه الشخصية ، بعيداً عن المشاعر التي تنميها الشعارات الجماهيرية التجريدية . ولتحقيق ذلك علينا أن ننفذ قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ المتخذ بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، الذي يعطي الفرد الفلسطيني حرية الاختيار بين العودة أو التعويض» .

ويضيف الكاتب «إن تأمين مثل هذه الحرية في الاختيار ، عندما تتوافر للإنسان الفلسطيني ، فإنه باختياره الحر ، يختار ما يتفق مع مصلحته ، وبذلك تنقل الطبيعة الجماعية لمشكلة اللاجئين إلى طبيعة فردية» .

أما من الجهة المقابلة المتمثلة بالاعتراضات والتخوفات الإسرائيلية فيعتقد الكاتب إنها «ستنتهي بتطبيق الكونفيدرالية وفق النموذج السويسري المتميز بالكانتون ، الذي لن يهدد النمطية المجتمعية الصهيونية - اليهودية لأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيته أو بلده ، فإنه كأي مواطن آخر في الكونفيدرالية يمتلك حق اختيار مكان الإقامة والعمل وحرية التنقل بها يتفق مع مصالحه وآماله المستقبلية ، وفي أي مكان من الاتحاد ، ولكن عملية التصويت السياسي للبرلمان أو للبلديات تتم في الكانتون الذي سينتمي إليه» .

وفي كل حال ليس هدفاً لنا في هذا المقال أن نحدد معارضة أو اختلافاً مع رؤية أبو السعيد ، كما ليس هدفنا إبراز التوافق أو الاتفاق ، إنما الهدف هو التدقيق في مثل هذه الرؤية ، التدقيق في بنيتها ثم قدرة هذه البنية على التحقق ودفع المسألة كلها نحو حل وسط يراعي مصالح الأطراف كلها .

الشكلانية والواقعية :

لاشك أن الحركة السياسية الفلسطينية أكثر حرصاً من الطرف الآخر (الخصم) على

التوصل لحل مستقر للصراع وللمشاكل التي نتجت عنه ، فهي قد انتقلت على مدى العشرين سنة الأخيرة من تصورها المثالي للحل القائم على قاعدة - نكون ولا نكون - إلى تصور الحل الوسط الذي سعت - وباجتهاد متميز - لبلورته وصياغة بنية واقعية له إلى أن حاز على تأييد الأغلبية في هذه الحركة .

وقد تم هذا في الوقت الذي بقي الخصم متمرساً في منطقة الأثاني الكلي والقائم على قاعدة - نكون ولا نكون - ، فالأرض في حوزته بكل حال ، وخصمه عاجز عن إجباره على الإنسحاب من الأرض .
ثم جاءت التغيرات الشاملة الأخيرة .

وكان الفلسطينيون قد ثبتوا أقدامهم عند برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة أو تعايش الدولتين . وفي سياق التغيرات الاقليمية والدولية تقدموا خطوة نحو ربط برنامج استقلالهم ببرنامج كونفيدرالية فلسطينية - أردنية بما يشير إلى جدية مساهم ، فهم يرغبون أن لا يكونوا العقبة أمام الحل الوسط .

أما الآن ، وبعد سيل التغير الكوني الشامل يدفع «أبو السعيد» المسألة إلى الأمام ، فيقوم بالربط العملي بين برنامج الدولة المستقلة ، وبرنامج الكونفيدرالية الفلسطينية - الأردنية ، وبرنامج الكونفيدرالية الفلسطينية - الأردنية - الإسرائيلية .

ومثل هذا السياق لا يمكن اعتباره انحداراً في تقديم التنازلات كما يوحي ظاهر الأمور أو شكلانيتها ، إذ أن جوهر ما يسعى إليه «أبو السعيد» وعموم الحركة السياسية الفلسطينية هو تحقق الذاتية الفلسطينية بصرف النظر عن شكل هذا التحقق ، فالمهم أن يلم شمل الهوية الوطنية الفلسطينية ويحقق نزوع الذات للمجموع ، أما الصيغة أو البنية التي تحقق هذا النزوع فلا يمكن أن تكون مقدسة أو مطلقة ونحن نرى أماناً توجه الدولة القومية العتيدة والراسخة للانخراط في كتل اقليمية أو قارية .

إذن ، فالمشكلة ليست هنا ، ليست فينا بأي حال ، فالبراغياتة الفلسطينية المشهود لها قدرتها على التكيف ، تتيح لها بنيتها القدرة على اجراء التعديلات البرنامجية بما يتلاءم مع التطورات وبما يحقق الهدف . لكن المشكلة بالخصم ، فرغم أصوات هنا أو هناك داخل معسكره تظهر تحجواً ، إلا أن الخصم ككل أو كبنية سياسية - ثقافية يبقى عصياً

على الحل الوسط ، وثقافة الغيتو عصبية على الانفتاح ، وإلا لم هذا الانجراف المجتمعي نحو اليمين والقوى الدينية التوراتية ؟

وهنا علينا القول أو الاستدراك أنه كما إن نشأة الخصم كدولة وتعبير قومي كانت على يد برنامج هيمنة كونية في بداية القرن ، فإن حدوث تغييرات أو تعديلات في بنية برنامج الهيمنة يفرض حدوث تغييرات أو تعديلات في بنية النشأة الإسرائيلية وذلك تبعاً للتغير الذي طرأ على دور الدولة الإسرائيلية وبجالات توظيفها في إطار برنامج الهيمنة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تقصد واضعوه أن تكون تسميته فارغة من أي مضمون أو مؤشر لهذا المضمون ، فهو «جديد» لا نعرف مضمونه ، وهو «عالمي» لا نعرف مضمونه ، وهو «نظام» لا نعرف مضمونه أيضاً ، بمعنى أنه نظام مفتوح ومشرع أمام الاحتمالات والتطورات .

لذا وانطلاقاً من هذا الاستدراك نفهم الشروع في مفاوضات مدريد - واشنطن ، ونفهم حرص «أبو السعيد» على اعتبار هذه المفاوضات ، لا أكثر من سعي لتنقية الأجواء وبناء أساس الثقة بين أطراف النزاع ، ونفهم بالتالي حرصه على الاجتهاد لدفع هذه المفاوضات وتجاوز عقباتها ووضع آلية عمل لها تضعها في صورة الحل الواقعي بعيداً عن النزعات المتطرفة لدى الجميع .

وفي تقديرنا أن «أبو السعيد» ينطلق من نقطتين جوهريتين :

الأولى معلنة أو ظاهرة وهي اقتناعه الكلي بـ «حتمية إنهاء حالة التوتر القائمة في الشرق الأوسط عن طريق منهجية سياسية جديدة» .

والثانية مبطنة وهي اقتناعه الداخلي العميق أن زمن الدولة الوطنية أو القومية قد انتهى أو لم يعد ملبياً لحاجة العصر أو تطوراتها القادمة .

لذا فإن كل خطة عمل أو برنامج يريد أن يرى النور ويتحقق لابد أن يكون جزءاً من نسج المرحلة القادمة حيث سيتحول العالم إلى بنية كلية واحدة تنفي عنها التناقضات القديمة ويحل محلها تناقضات أو تعارضات أخرى .

وفي تقديرنا أيضاً أن أهم وأبرز ما في رؤية «أبو السعيد» هو اعتباره أننا لا يجب أن نربط رهاناتنا الوطنية بالمفاوضات الجارية فهو يكاد يعلن أن هذه المفاوضات لا تزيد

عن كونها حفل تعارف وبالتالي فهي لن يناط بها حل المشكلات المستعصية التي أنتجها النزاع (الأمن والتعايش ، اللاجئين ، الحدود ، القدس ، المياه ، الاقتصاد ، الثقافة الوطنية ، الهوية الوطنية) وهي مشكلات يرى «أبو السعيد» أنها نتجت عن بنية العقل الجمعي الراسخة ، والإصرار على السيادة الواحدة كما التثبت بمبدأ الحل المنفرد .

وفي ضوء هذه السيكولوجيا البالغة التعقيد فإن الرهان على المفاوضات الجارية للوصول إلى حلول هنا أو هناك ، لهذه المشكلة أو تلك ليس إلا رهاناً على الفراغ .
من هنا فإن جوهر الحل هو الحل - الصفقة أو سلة المشكلات أن جاز التعبير ، حيث ستجد «كل مشاكل الصراع الفلسطينية - الإسرائيلي - العربي (. . .) حلولها بسهولة وعلى أسس علمية عند تنفيذ إقامة الكونفيدرالية وفق النمط السويسري» .

ويختم «أبو السعيد» رؤيته قائلاً :

«إن تنفيذ مشروع الكونفيدرالية المذكورة يجب أن يتم بمقتضى روحية وتوجه الشرعية الدولية التي تشمل كل قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالمسألة الفلسطينية والصراع القائم في الشرق الأوسط وليس بالتطبيق الحرفي لها» .

ويضيف : «إن الكونفيدرالية على النمط السويسري تأخذ قرارات الشرعية الدولية وصوائيقها وقوانينها كمبادئ يتبنيها ، وعندما تصل المفاوضات إلى مرحلة ، تبني تفاصيل هيكل بناء وإقامة الاتحاد الكونفيدرالي وفق النمط السويسري لدولة الأرض المقدسة الوليدة» .

الحل - الصفقة :

في رأينا أن أرقى ما في اللعبة السياسية كما يمارسها الفلسطينيون يتمثل باخراجها من حيز «الكورودورا» والأروقة إلى الملأ ، وفي هذا ما يشير بوضوح إلى استعدادهم للسير في الطريق حتى نهايته ، وفيه ما يشير بوضوح إلى ثقة قيادة الحركة السياسية الفلسطينية بنفسها وبقدرتها على اتخاذ القرار دون خشية سوء الفهم . كما فيه ما يشير أيضاً إلى تمتع الهيكلية التنظيمية الفلسطينية بمقدار لا يستهان به من حس وممارسة ديمقراطية حقيقية ،

وإن لم تتمكن هذه الممارسة أو ذاك الحس - وذلك بتأثير المنفى والعوامل الموضوعية - من التشكل في أطر ديمقراطية فعلاً وعالية المردود .

حين يقارن الفلسطينيون وضعهم بوضع الدولة الإسرائيلية يرون كم حجم الفرق ، فهذه دولة تقيم اللعبة الديمقراطية في إطار سلطتها الحائزة على الاعجاب والمدعومة من كل قوى الأرض ، ومع ذلك فإن صاحب القرار الإسرائيلي ، أو حتى الكاتب الصحفي الإسرائيلي يجد من الكوابح الاجتماعية والثقافية والبنوية ، فضلاً عن الكوابح النفسية الضيقة ، ما لا حد له حين يشرع باتخاذ القرار أو باتخاذ موقف .

من هنا - في تقديري - يأتي الفرق بين أهلية طرف للانخراط في سياق التطور والتغيرات ، وبين عجز طرف إلا عن المكوث في زوايا الماضي أو المكوث في أسر نجاح حلقه وعاجز عن مجاوزة .

لكن ، وفي ظل ذلك ، لدينا الملاحظات التالية ،

١ - رغم عدد من المسوّغات يمكن اعتبارها ، غير أنه لا يحق للقائد السياسي أن يكسر علاقة الجدل بين الفرد والجماعة أو بين ذات الفرد والذات الوطنية ، بمعنى أن فكرة تفتيت الذات الوطنية إلى ذوات متباعدة لا يجمعها جامع وطني إلا التصويت للبرنامج والبلديات تحمل في ذاتها بذرة نقضها ، وبالتالي فهي لا تمنح المشروع الذي يقدمه شحالد الحسن صدقية فعلية ، بل تجعله مجرد فكرة يتم تداولها بين حلقة «مثقفين» لا يجمعهم أمر أو مشروع أبعد من هذه الفكرة البعيدة تماماً عن الواقع . وهنا لابد من الإشارة إنه إذا بدا للبعض أن انتصار الليبرالية الغربية على النموذج السوفيياتي للاشتراكية يعدّ انتصاراً لفكرة الفرد على الجماعة فهو ليس أكثر من وهم على الإطلاق ، و «أبو السعيد» تحديداً أفضل من عرف علاقة الجدل بين الطرفين : من نبوءة الرسول محمد ﷺ إلى زعامة الفرد فينا ، مروراً بكل مشاريع الجمع التي ينطق بها الفرد . ثم أن الجمع لا يمكن تفتيته إلى نثار أفراد . الفرد حي وفاعل بقدر اتصاله وتعبيره عن مشروعية الجمع ومشروعه .

٢ - أليس هناك بعض شطط أو بعض استمجال بتطبيق المشروع الكونفيدرالي السويسري في منطقتنا ؟ فمع تأييدنا للفكرة بذاتها ، إلا أن التجربة الإنسانية قد

علمتنا جميعاً أن انتقال المشاريع الناجحة من مكان لآخر يتطلب شروطاً أخرى أكثر من مجرد الانتقال واقتناع الأفراد . صحيح أن الاتحاد السويسري يضم فرنسيين والمسلمان وإيطاليين وسويسريين ، لكن علاقات الصراع تختلف كلياً ، الحالة الموضوعية بين هذه الأطراف تختلف ، كما أنه ربما جاز ذلك في لحظة معينة من المعادلة الدولية ومن الضرورات ، لكن مثل هذه الضرورات والمعادلة قد لا تبيح نفسها في مكان وظرف آخرين .

ومع ذلك فإن كل مشروع بمعناه ويجدواه ، والأساس هنا أن يجد الإسرائيليون أنهم مضطرون إلى التصالح وإلى الحل الوسط الذي يدفعهم الفلسطينيون والعرب إليه دفعا ، فلا يعود هناك مشكلة بشكل العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين أو بينهم وبين العرب ، فلن أرادوا «الغيتو» والاكتفاء بذاتهم فلهم ذلك ، وأن أرادوا الانخراط في تسيج المنطقة فلهم ذلك أيضاً ، المهم هو الاكتفاء بالحل الوسط ، لأن الحل المطلق مستحيل للطرفين . لكن المشكلة أنهم حتى هذه اللحظة يريدون غير ذلك تماماً ، هم يريدون مشروعهم .

٣ - نعم ، نأخذ في الاعتبار كل التطورات ، وفي أساسها الانهيارات المتتالية في الكيان السياسي للعالم ، كما في أساسها تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مركز الثقل الرئيسي في العالم . . لكن أليس جديراً هنا أن نأخذ حالنا الداعي في الاعتبار ، فهل يخرج الفلسطينيون من لحمهم العربي ؟ هل نصيغ لأنفسنا كيانية متوسطة أو كيانية تستمد بنيتها من تاريخها الكنعاني ، فنكون الوجه الآخر للعملة التوراتية ١٩

في كل حال . . إن في الأمر كله بعض اجتهد أو تطور ، لكن فيه - كما يتراءى - بعض شطط ، والأهم هو الاتصال بحركية الواقع أو قدرته على الاستيعاب ، والوسط دائماً هو الحل . الوسط دائماً هو الحل .

* عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني .

فهرس المحتويات

٧	تفكير جديد / بقلم اسعد عبد الرحمن
٩	الرؤية العامة : ادارة الصراع في نطاق الحل الوسط
١٣	الفصل الاول : ميكلية الثبات وميكلية المنفى
٤١	الفصل الثاني : انتاج الحل الوسط في الشرق الاوسط
٥٧	الفصل الثالث : تفكير جديد .. قول ما لا يقال
٦٧	الفصل الرابع : ديمقراطية في كونفدرالية «الارض المقدسة»
٨١	الفصل الخامس : الذروة
٩٩	الفصل السادس : اقصى البراغماتية الفلسطينية

ديمقراطية الارض المقدسة

معروف لكثيرين ان سميح سمارة نجح - منذ زمن ليس
بالقصير - في تمييز نفسه باعتباره كاتباً واضحاً وعلوياً ،
ولذلك ، لا اتردد ثانية واحدة في تسجيل «عجزي» من ابرار
والع كونه قد اختار ، ولقد للفصل الثالث من مؤلفه المتميز
هذا ، عنواناً «لتفكير جديد ... قول ما لا يقال» !! لعله انني
مؤكد جداً ان الأستاذ سمارة يدرك ان عنوان الفصل الثالث
هذا يصلح ، وبدقة شديدة ، عنواناً للكتاب بأكمله !! وبطاعت
أوضح ، اعتقد ان الكتاب ، في كل صفحة من صفحاته تقريباً ،
هو تجسيد للتفكير الجديد ، تماماً مثلما هو عبارة فعلية قد
«قول ما لا يقال» !! ولقد هذه الحقيقة هي عظمة الأجر في
الكتاب التي أتوقع لها من جليل أولئك الذين
والاستحسان من قبل البعض ، وأتوقع لها من جانب ثان
اجتناب التندب والشجب من قبل البعض الآخر !!
... وسلفاً لمرر ان هذا الكتاب «سميح» ، هو ، في إثارة
غضب مختلف لخصائل «المستعدين» ، و «سميح» كذلك في
إثارة استنكار غالبية «المعتلين» من زاوية أنه موضح لأن
يحظى عندهم بلب «الفكر الجديد» ... المهادت على السلام !!!
والكتاب «سميح» في استلزام مختلف أنواع «اليكود» : فهو
- بالتاكيد - «سبيستفر» «اليكود الإسرائيلي» و «اليكود
الفلسطيني» و «اليكود الأردني» و «اليكود القوي للعربي»
و «اليكود الماركسي» ، نافية عن «اليكود الإسلامي» !! بل
انني متيقن من ان الفكر الكتاب «مؤهل» تماماً لاستلزام
مختلف ألوان العليف الفكري / السياسي المعروف في المعلنين
العربي والإسلامي ، اللهم باستثناء «المعتلين» جدا جداً أو
«الناعمين» جدا جداً ، والذين يحلو للبعض وسهم بصفه
«المستسلمين» !!



وزارة الثقافة والصحافة

الطبعة الأولى: ١٩٧٢ - الطبعة الثانية: ١٩٧٣